الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر – بسكرة –
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

الموضوع

دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ترقية القطاع السياحي بالجزائر
دراسة حالة ولاية تمنراست

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية
تخصص: تجارة دولية

إعداد الطالب:
- **باصالح هيثم**

الأستاذ المشرف:
- **خاشعي محمد**

رقم التسجيل:	2017/……
تاريخ الإيداع	……

الموسم الجامعي: 2017-2018

بسم الله

الرحمن الرحيم

﴿وَعَلَّمَكَ مَالَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُا للَّهِ عَلَيْكَ عَظِيماً﴾

صدق الله العظيم

سورة النساء الآية 113.

إهداء

أحمد الله حمدا يدوم بدوام الدهر والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أغلى ما أملك في الوجود إلى مصدر الحنان ورمز العطاء إلى الشمعة التي تنير دربي إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم **والدي العزيزان** بارك الله لهما في عمرهما وأدام عليهما الصحة والعافية

إلى روح صهري الطاهرة "الغالي" رحمه الله واسكنه فسيح الجنان

إلى نبع الأمل إخوتي الأعزاء:المعتز بالله و لميس.

إلى من كانت لي سندا وعونا في هذا العمل

إلى كل أفرا العائلة الكبيرة من أخوال وأعمام وأولادهم

إلى زملاء الدراسة من الابتدائي إلى الجامعة

إلى كل الأصدقاء والزملاء الذين كانوا لي عونا وسندا في هذا العمل

إلى من حفظهم قلبي ونسيهم قلمي

إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر تجارة دولية دفعة 2017

إلى كل هؤلاء .....أهدي ثمرة هذا العمل

شكر وتقدير

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

بادئ البدء الشكر أولا لله عز وجل الذي وفقني وأعانني على أتمام هذا العمل وأنعم علينا بالعلم وزيننا بالحلم

كما أوجه فائق احترامي وشكري إلى الأستاذ "خاسعي محمد " الذي قبل تواضعا لإشرافه على هذا العمل فله أخلص تقدير على كل مجهوداته وعلى كل توجيهاته وإرشاداته لانجاز هذا العمل

وإلى كل من مد لي يد العون لإتمام هذا العمل.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
آية قرآنية	I
الإهداء	II
كلمة شكر	IV
فهرس المحتويات	IV
فهرس الجداول	VI
فهرس الأشكال	VIII
الملخص	IX
المقدمة العامة	أ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	3
المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها	3
المطلب الثاني: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	18
المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	22
المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	23
المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها	34
المطلب الأول: مشاكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	34
المطلب الثاني: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب فشلها	38
خلاصة الفصل	43
الفصل الثاني:	
تمهيد	45
المبحث الأول: ماهية السياحة	46
المطلب الأول: مفهوم السياحة والسائح	46
المطلب الثاني: خصائص ودوافع السياحة ومقوماتها	49
المبحث الثاني: أنواع وأركان ومكونات السياحة	55
المطلب الأول: أنواع السياحة	55
المبحث الثالث: السياحة في الجزائر	58
المطلب الأول: أنواع السياحة في الجزائر.	58
المطلب الثاني: أركان ومكونات السياحة.	61
المبحث الرابع: السياحة كنشاط اقتصادي	64
المطلب الأول: الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي	64
المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للنشاط السياحي.	65
خلاصة الفصل	68
الفصل الثالث:	
تمهيد	70

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	71
المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر منذ الاستقلال.	71
المطلب الثاني: تطور حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين القطاعين في الجزائر حسب قطاع نشاطها.	81
المبحث الثاني: واقع ومكانة السياحة للجزائر.	84
المطلب الأول: واقع السياحة في الجزائر.	84
المطلب الثاني: القطاع السياحي في الجزائر من منظور إحصائي.	89
المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر.	99
المطلب الأول: تعريف منطقة الأهقار.	99
المطلب الثاني: المقومات السياحية لإقليم الأهقار.	101
المبحث الرابع: الدراسة الميدانية لإقليم الأهقار.	115
المطلب الأول: عرض الاستبيان.	115
المطلب الثاني: تحليل نتائج الاستبيان الموجهة للمؤسسات الوكالات السياحية والفنادق والمخيمات	115
خلاصة الفصل	128
خاتمة عامة	130
قائمة المراجع	134

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
(1-1)	**تصنيف المؤسسات في بعض الدول بحسب عدد العمال**	11
(2-1)	**تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائـري.**	13
(1-3)	**عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001– 2004.**	76
(2-3)	**عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005 – 2008**	78
(3-3)	**عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009 – 2013**	80
(4-3)	**توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعين العام والخاص حسب القطاعات**	82
(5-3)	**يوضح قيمة الإيرادات من القطاع السياحي للفترة ما بين2000 و 2015**	90
(6-3)	**يوضح عدد إقبال السياح للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2015**	92
(7-3)	**يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي**	93
(8-3)	**يوضح تعداد العاملين بالقطاع السياحي بالجزائر.**	95
(9-3)	**يوضح حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بالجزائر.**	97
(10-3)	**يوضح تعداد سكان ولاية تمنراست.**	101
(11-3)	**درجة حرارة منطقة الأهقار خلال أشهر السنة**	102
(12-3)	**هطول الأمطار خلال السنة**	102
(13-3)	**متوسط الرياح خلال السنة**	103
(14-3)	**متوسط الرطوبة خلال أشهر السنة.**	103
(15-3)	**عدد الحرفيين بإقليم الأهقار**	106
(16-3)	**شبكات النقل البري بإقليم الأهقار**	106
(17-3)	**المؤسسات الفندقية بإقليم الأهقار**	108

(3-18)	المخيمات بإقليم الأهقار	109
(3-19)	عدد السياح خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و 2016.	112
(3-20)	يوضح الجنس الأغلب.	116
(3-21)	يوضح مستوى العمر.	116
(3-22)	يوضح المؤهل الدراسي.	117
(3-23)	يوضح تصنيف المؤسسات	117
(3-24)	يوضح مدة النشاط	118
(3-25)	يوضح رأسمال المؤسسات	119
(3-26)	يوضح الوجهات السياحية للإقليم	119
(3-27)	يوضح محددات سعر الخدمة	120
(3-28)	يوضح كيفية الاتصال بالزبون	120
(3-29)	يوضح مقر الوكالات	121
(3-30)	يوضح الترويج للإقليم	121
(3-31)	يوضح أساليب تمويل الوكالات	122
(3-32)	يوضح كيفية توزيع المنتج	122
(3-33)	يوضح درجة المنافسة	123
(3-34)	يوضح مدى تنمية الإقليم	123
(3-35)	يوضح نسبة الرضا لدى الوكالات	124
(3-36)	يوضح البنية التحتية للمؤسسات	124
(3-37)	يوضح السياحة الداخلية	125
(3-38)	يوضح أسباب تأخر السياحة	125
(3-39)	يوضح تزايد عدد السياح	126
(3-40)	يوضح تدهور نسبة السياح	126
(3-41)	يوضح تجاوزات السياح	127
(3-42)	يوضح الإرشاد السياحي للوكالات	127

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	**يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر.**	77
.2	**يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر.**	77
.3	**يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر.**	78
.4	**يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية في الجزائر.**	79
.5	**عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2009 – 2013**	80
.6	**توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين القطاعين العام والخاص حسب القطاعات**	82
.7	**توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين القطاعين العام والخاص حسب القطاعات**	83
.8	**يوضح الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2015.**	91
.9	**يوضح عدد السياح المتوافدين للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2015.**	92
.10	**يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي خلال الفترة ما بين 2000 و 2015 .**	94
.11	**يوضح تعداد العاملين بالقطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2015 .**	96
.12	**يوضح حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2015**	98
.13	**يوضح تعداد السياح خلال الفترة ما بين1999 و2016**	113
.14	**يوضح الجنس الأغلب**	116
.15	**يوضح مستوى العمر.**	116
.16	**يوضح المؤهل الدراسي**	117
.17	**يوضح صنف الوكالات**	117
.18	**يوضح مدة النشاط**	118
.19	**يوضح رأسمال المؤسسات**	119
.20	**يوضح الوجهات السياحية للإقليم**	119
.21	**يوضح محددات سعر الخدمة**	120

.22	**يوضح كيفية الاتصال بالزبون**	120
.23	**يوضح مقر الوكالات والمؤسسات**	121
.24	**يوضح الترويج للإقليم**	121
.25	**يوضح أساليب تمويل الوكالات.**	122
.26	**يوضح كيفية توزيع المنتج**	122
.27	**يوضح درجة المنافسة**	123
.28	**يوضح مدى تنمية الإقليم**	123
.29	**يوضح نسبة الرضا لدى الوكالات.**	124
.30	**يوضح البنية التحتية للمؤسسات**	124
.31	**يوضح السياحة الداخلية**	125
.32	**يوضح أسباب تأخر السياحة**	125
.33	**يوضح تزايد عدد السياح**	126
.34	**يوضح تدهور نسبة السياح**	126
.35	**يوضح تجاوزات السياح**	127
.36	**يوضح الإرشاد السياحي للوكالات**	127

ملخص:

إن هدفنا هو إبراز الجوانب التي تطرقنا إليها من خلال معرفة العلاقة اللصيقة بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة والسياحة حيث تعد المؤسسات المتوسطة والصغيرة الركيزة الأساسية لدعم الاقتصاد الوطني ولها دور جد هام لتنمية الاقتصاد الوطني لدولة ما خلال رفع الإيرادات مع المساهمة الوطني لدولة ما من خلال رفع الإيرادات مع المساهمة بالنهوض لقطاعات أخرى ذات فعالية وتوجه اقتصادي اجتماعي وكذا ثقافي والمتعلق بالسياحة كونها تدفع بالاقتصاد لنمو فعال ومتسارع، وتطور المستوى الثقافي والاجتماعي للشعوب.

فأصبحت المؤسسات المتوسطة والصغيرة السياحية تشرف على تقديم منتج خدمي والمتمثل في الفنادق والوكالات السياحية.

ولم يعد ينظر حاليا للسياحة كونها انتقال الافراد فقط، بل أصبحت انتقال المنتج حيث تشرف

بمختلف أنواعها سواء كانت مؤسسات صغيرة أو متوسطة سياحية وذلك للترقية السياحية وتحقيق النمو السياحي وبالتالي النمو الاقتصادي على الصعيدين الوطني والدولي.

ومن خلال ما سبق ذكره سنتعرف في دراسة تحليلية على الإطار العام للمؤسسات المتوسطة والصغيرة وجوانبها ثم عرض أهم المكونات التي تتشكل منها المؤسسات المتوسطة والصغيرة ومن ثم معرفة مضمون السياحة وكامل جوانبها وكذا العلاقة التي تربط هذه الأخيرة بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والتي تحتم علينا تأجيل الإجابة عن السؤال:

الرئيسي ما هو دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة السياحية في ترقية القطاع السياحي بالجزائر؟

حيث توصلت الدراسة إلى ضرورة معرفة هذا التأثير الذي يتعلق بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة على القطاع السياحي وهذا ما تم فعلا حسب الدراسات وجمع المعلومات ومعالجتها.

الكلمات المفتاحية:

المؤسسات المتوسطة والصغيرة _ السياحة _ الاقتصاد الوطني.

Resume:

Notre objectif est de mettre en évidence les aspects qui ont été mis en avant en connaissant la relation étroite entre les petites et moyennes entreprises et et le tourisme où ce sont les petites et moyennes entreprises les bases essentielles pour l'économie internationale et son rôle est très important pour le développement de l'économie nationale du pays en augmentant les recettes avec la contribution nationale au pays en augmentant chiffre d'affaires tout en contribuant à l'avancement des autres secteurs efficaces d'orientation économique et sociale, ainsi que la culture et du tourisme sur l'économie étant payé une croissance rapide et efficace, et le développement du niveau social et culturel du peuple.

Les petites et moyennes entreprises touristiques sont devenues des fournisseurs de produits de service, représentés par les hôtels et les agences de tourisme.

Le tourisme n'est plus considéré comme le seul mouvement des individus, mais la transition du produit est devenue un oubli.

De petite ou moyenne taille, pour promouvoir le tourisme et réaliser la croissance du tourisme et donc la croissance économique aux niveaux national et international.

Grâce mentionné ci-dessus apprendrez dans une étude analytique sur le cadre général des petites et moyennes entreprises et leurs aspects et voir les éléments les plus importants qui composent les petites et moyennes entreprises et connaissent le contenu des aspects du tourisme et plein, ainsi que la relation entre ces derniers petites et moyennes entreprises, que nous avons dû reporter la réponse à la question Principal Quel est le rôle des petites et moyennes institutions touristiques dans la promotion du secteur touristique en Algérie.

Lorsque l'étude a révélé la nécessité de connaître cet effet qui se rapporte aux petites et moyennes entreprises sur le secteur du tourisme, ce qui est ce qui a été fait selon les études, la collecte d'informations et le traitement.

المقدمة

لقد عرفت التنمية الاقتصادية في الدول النامية تحولات كبيرة غيرت من حجم اقتصادياتها حيث تميزت بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة والمجمعات الضخمة التي ساعد في إنشاءها وتطورها فالارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آنذاك واستمرار الحال على ذالك إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على إرادات البترول ومنها الجزائر تفكر في خطة إستراتيجية جديدة للإنعاش الاقتصادي كبديل عن البترول، وجب عليها تطبيق مجموعة من الإصلاحات، من بينها إعادة هيكلة المؤسسات الكبيرة وتجزئتها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وبهذا أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاليا من أهم الأدوات التنموية التي تمكن من إحداث نقلة نوعية في التنمية، وهو ما أثبتته تجارب عدة دول بل أصبحت الشكل المهيمن من المؤسسات في الكثير من الدول.

وفي إطار تحقيق التنمية الشاملة أصبح لزاما على الدول تطوير كافة القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك القطاع السياحي باعتباره مورد غير نابض، من خلال إعطائه بعدا استراتيجيا جديدا يدخل في إطار تنويع الصادرات باستغلال الموارد المتوفرة أحسن استغلال كالصحاري والشواطئ، المعالم التاريخية، ...الخ. غير أن نمو وتطوير هذا القطاع لا يكون بمنعزل عن القطاعات الأخرى لما له من ارتباطات بالمؤسسات الصناعية، الزراعية وكذا الخدمية، فمن جملة تلك المؤسسات التي تمارس هذا النشاط، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تأخذ عدة أشكال كالفنادق والمطاعم ووكالات السياحة والأسفار.

وبالنسبة للجزائر فان مشكل تحقيق التنمية الشاملة طرح منذ الاستقلال وما زال يطرح إلى غاية اليوم عبر انتهاجها كل فترة جملة من الإصلاحات التنموية التي تخص قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقطاع السياحة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وانطلاقا مما سبق تبرز إشكالية بحثنا والمتمثل في:

ما مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر ؟

تندرج ضمن الإشكالية الرئيسية جملة من الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة وما هي أهميتها ؟
2. ماذا نعني بالسياحة وما أهميتها وما هي أنواعها ؟
3. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة السياحية في الاقتصاد الجزائري ؟
4. ما هو حجم إسهام المؤسسات المتوسطة والصغيرة في ترقية القطاع السياحي في ولاية تمنراست خاصة والجزائر عامة؟

فرضيات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية العامة للدراسة والأسئلة الفرعية المنبثقة عنها سنقوم باختبار الفرضيات التالية:

1. قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لم يحظى بالاهتمام الكبير من قبل الدولة بعد الاستقلال مباشرة.
2. قطاع السياحة بالجزائر يندرج تحت الخطط الاقتصادية البديلة والحديثة للحفاظ على السيرورة المثلى لاقتصاد البلد.
3. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية في الجزائر بإعطاء دفعة فعالة للاقتصاد الوطني.
4. تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي على مستوى ولاية تمنراست بشكل ضعيف.

أهداف الدراسة :

بناءا على تحديد الافتراضات الأساسية فان الغرض من البحث لا يخرج في الحقيقة عن كونه محاولة لتحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفاهيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضبط الجوانب الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و واقعها في الاقتصاد الجزائري.
2. التعرف على ماهية السياحة كونها نشاط اقتصادي والسائح كونه المحرك الأساسي لهذا النشاط.
3. التعرف على نوع المؤسسات الاقتصادية المسؤولة على القطاع السياحي.
4. الجمع بين عنصرين حديثين لكل منهما أهمية بالغة في قضايا الوقت الراهن.
5. التعرف على التجربة السياحية في الجزائر من خلال السياسة التنموية للقطاع السياحي بعد الاستقلال.
6. **معرفة** نمو السوق السياحية الجزائرية بصفة عامة و في ولاية تمنراست بصفة خاصة بعد العملية الترقوية للنشاط السياحي.
7. معرفة أساليب الترقية السياحية و مدى تأثيرها على الاقتصاد الوطني.

مبررات اختيار موضوع البحث

هناك عدة مبررات و الدوافع دعتنا إلى اختيار الموضوع و المتمثلة في:

أسباب موضوعية:

1. تسليط الضوء على السياحة باعتبارها من بين القطاعات التي يجب إعادة النظر فيها و الاهتمام بها بعد قطاع المحروقات.
2. الإشارة إلى أن عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا يقتصر على الصناعة و الحرف التقليدية او المقاولة بل يتعدى ذالك ليصل للسياحة.

أسباب ذاتية:

1. حداثة الموضوع وارتباطه بالتخصص العلمي الذي ندرسه.
2. توطيد معرفتنا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية حتى نمتلك الدراية الكافية لإنشاء أو تسيير إحداها مستقبلا.

منهج الدراسة:

نعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي والتحليلي، فالوصفي من خلال التعرض لعدة تعاريف وخصائص وكذلك العناصر المتعلقة بالنشاط السياحي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما في الجانب التحليلي التطبيقي من خلال تحليل بعض المعطيات الإحصائية وذالك بالاعتماد على منهج دراسة حالة بهدف إسقاط الجانب النظري من الدراسة على الجانب التطبيقي، دراسة حالة ولاية تمنراست في دراستنا هذه.

حدود الدراسة:

أولا. الحدود المكانية:

شملت الدراسة كل حذافير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بغض النظر عن المكان أما بالنسبة لعينة الدراسة التطبيقية فكانت منحصرة بالجزائر وبالتحديد إقليم الهقار بولاية تمنراست بكامل دوائرها وبلديتها.

ثانيا. الحدود الزمنية:

شملت الدراسة حد زمني مند نشأة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكذا السياحة وكانت الأضواء منصبة على الفترة ما بعد الاستقلال إلى يومنا هذا وذالك من خلال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة بالجزائر أما فيما يتعلق بالدراسة الميدانية للفصل الأخير انحصرت ما بين 1999م و 2016م .

صعوبات البحث:

تتمثل أهم صعوبات الدراسة في جمع المعلومات بين المؤسسات السياحية لإقليم الاهقار نتيجة كبر المساحة فيما يليها بعض العراقيل في الحصول على إحصائيات حديثة من المديريات أولها الديوان الوطني للإحصائيات فرع ولاية ورقلة وتمنراست وبسكرة نتيجة التوصيات والتعليمات من طرف المسئولين بعدم إعطاء بيانات جديدة للسرية التامة أما بالنسبة للمراجع فكانت الحلقة الأقل صعوبة في جمع المعلومات.

الدراسات السابقة:

يوجد العديد من الدراسات في هذا الموضوع والتي اعتمد عليها الباحث في إعداد هذه المذكرة من أهمها:

- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تحليل اقتصادي تحت عنوان واقع وأفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ضل الشراكة الاورو جزائرية من إعداد الطالب شعيب اتشي.

أسفرت هذه الدراسة عن تبيان مضمون ومفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وتصنيفها وخصائصها إضافة إلى مكانتها الاقتصادية والاجتماعية والمشكلات التي تواجهها والتجارب المستقبلية لهذه المؤسسات بالدول المتقدمة.

- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة تحت عنوان دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة من إعداد الطالبة حميدة بوعموشة.

فالدراسة تضمنت تشخيص مضمون السياحة عموما وتبيان دورها الأساسي إضافة إلى آثارها على الجانبين الاجتماعي والاقتصادي.

- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تحت عنوان **دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ترقية القطاع السياحي بالجزائر** كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تسويق دولي جامعة تلمسان من إعداد الطالبة قارة ابتسام.

فكان مضمون هذه الدراسة الربط بين قطاعي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة كهدف بالغ الاهمية.

أدوات الدراسة:

- الكتب والملتقيات والمقالات والمجلات العلمية.
- التقارير والبيانات الإحصائية.
- معلومات مأخودة من مديريات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و السياحة و الصناعات التقليدية خاصة بمنطقة الدراسة.
- الجريدة الرسمية.
- مواقع على شبكة الانترنت.
- المقابلات الشخصية الاستبيان

هيكل البحث:

من أجل معالجة هذا الموضوع قمنا بتقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول:تناولنا فيه ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تعريفها، خصائصها وأهميتها وتصنيفها.

الفصل الثاني:تطرقنا إلى ماهية السياحة وأشكالها وأنواعها ودوافع قيامها وكذا مقوماتها إضافة إلى أنواع السياحة بالجزائر.

الفصل الثالث: يتعلق بدراسة حالة ولاية تمنراست من خلال معرفة الترقية و النمو السياحي على مستوى الولاية، ففي المبحث الأول نتطرق إلى مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما المبحث الثاني تناولنا فيه واقع وأفاق السياحة بالجزائر وفي المبحث الثالث الإطار العام للدراسة التطبيقية والتعرف على ولاية

تمنراست وكذا مديرية السياحة التي تتولى العمليات الترقوية وذلك من خلال التعرض لجانبي العرض السياحي و كذا الطلب السياحي وتبيان دور القطاع السياحي على مستوى الولاية والوطن حيث تم إدراج استبانه توضيحية لمدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع السياحي في الجزائر والتي من خلالها توصلنا إلى وضع جملة توصيات.

الفصل الأ ول:

مفاهيم أساسية حول

المؤسسات المتوسطة و الصغيرة

تمهيـد

يحظى موضوع المؤسسات المتوسطة والصغيرة باهتمام السياسيين والاقتصاديين من الجانبيين إذ أنها تلعب دورا محوريا في جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية وازداد هذا الاهتمام أكثر بعد أزمة الطاقة في السبعينات وأدركت الدول باختلاف درجة نموها الاقتصادي أهمية هذه الهيئات ودورها الفعال في تحقيق الأهداف الإنمائية بفضل إمكانية إعادة تأهيلها بسهولة أكثر ومقاومتها بشكل أحسن للضغوطات الخارجية من خلال قدرتها على تجنيد مواردها .

وبالرغم من كل هذه الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف الدول إلا أن هذا القطاع وجد عدة اختلافات بوضع تعريف متفق عليه عالميا يحدد بدقة ماهية هذه المؤسسات بحكم تباين المعايير المحددة لذالك والتي قد تختلف في نفس الوحدة السياسية بحد ذاتها فيما بين المؤسسات الحرفية والكبرى لذالك سنحاول في هذا الفصل القسم إلى ثلاثة مباحث .

في الأول سنتعرف عن مفهوم هذه المؤسسات عن طريق توضيح صعوبات وضع المفهوم وتعدد المصطلحات المستعملة في هذا القطاع والمعايير التي تحكم ذالك مع ذكر مفاهيم مختلفة لبعض الدول.

أما في المبحث الثاني سنتعرف على طرق وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

فيما يبقى معرفة المعيقات وأسباب الفشل ودعائم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبحث الثالث والأخير.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بسبب الدور الهام والحيوي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الركيزة الأساسية و البناءة للاقتصاد نظرا لمرد ودها الايجابي في توفير فرص عمل جديدة وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار وتعظيم القيمة المضافة إذ سعت مختلف الدول إلى ترقية هذا القطاع وتأهيل مؤسساته بشتى البرامج والإجراءات ومن خلال هذا البحث سنتعرف على هذه المؤسسات والإشارة إليها بشكل أدق من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وخصائصها.

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قبل التطرق إلى تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنذكر أهم الصعوبات التي أدت الى الاختلاف في وضع تعريف موحد عالمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أولا: صعوبات وضع تعريف دولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك عدة قيود وصعوبات تواجه وضع تعريف شامل وموحد لهذه المؤسسات، وهي فيما يلي: [1]

1- اختلاف درجة النمو الاقتصادي

يتمثل التفاوت في درجة النمو الاقتصادي بين الدول حيث تنقسم هذه الأخيرة إلى دول متقدمة اقتصاديا وصناعيا وتكنولوجيا كما تتمتع بنمو اقتصادي كبير ومستمر ودول متخلفة اقتصاديا أو سائرة في طريق النمو فالمؤسسات الصغيرة في بلد متقدم كالولايات الأمريكية المتحدة أو اليابان يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في أي بلد نامي كالجزائر مثلا وهذا بالمقارنة مع حجم الإمكانات التي تتوفر عليها وعدد العمال لديها.

2- اختلاف طبيعة النشاط الاقتصادي

إن تصنيف المؤسسات على أساس النشاط الاقتصادي الذي تمارسه يعتمد على قاعدة التقسيم الاجتماعي للعمل و الذي تطور إلى تخصص المؤسسات في مجالات معينة مثل الصناعة والتجارة لتصبح في أي مجتمع ثلاث قطاعات رئيسية وهي:[2]

- قطاع المؤسسات الفلاحية والذي يضم الزراعة بشتى أنواعها والصيد البحري إضافة إلى تربية المواشي.
- قطاع المؤسسات الصناعية والتي تعمل في ميدان لتحويل المواد الطبيعية إلى منتجات مصنعة ونصف مصنعة وغيرها من عمليات التحويل والإنتاج.
- قطاع مؤسسات أخرى والذي يشمل المؤسسات الخدمية كالنقل والاتصالات وخدمة البنك ... الخ

[1] عثمان لخلف **واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها** دراسة حالة الجزائر رسالة دكتوراه دولة غير منشورة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2003 2004 ص 04

[2] عثمان لخلف، نفس المرجع السابق ص 04.

فادى هذا الاختلاف من مؤسسة لأخرى إلى صعوبة عملية تحديد تعريف دقيق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالمؤسسات الصناعية مثلا تحتاج أي استثمارات ضخمة وطاقات عمالية ومالية كبيرة على عكس مؤسسات اقتصادية أخرى يفرض عليها طبيعة نشاطها استثمارات بسيطة وطاقات عمالية ومالية بسيطة كذلك كالمؤسسات التجارية كما نجد في المؤسسات الصناعية هيكل تنظيمي معقد يعتمد على توزيع المهام وتعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرار مقارنة مع المؤسسات التجارية حيث نجد هيكل تنظيمي بسيط .

وعليه فان تحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال واحد لا يمكن أن يكون بنفس الطريقة بالنسبة لمؤسسات تنشط في مجالات اقتصادية مختلفة.

معايير تحديد التعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

هناك معيارين لتحديد تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهما:

أولا. المعايير الكمية: [1]

هي من أهم المعايير المستخدمة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي تخص مجموعة من المؤشرات التقنية الاقتصادية ومجموعة أخرى من المؤشرات النقدية، وتتمثل في مجموعتين:

- المجموعة الاولى هي:

1. عدد العمال.
2. حجم الإنتاج.
3. حجم الطاقة المستهلكة.

- المجموعة الثانية هي:

1. رأس المال المستثمر.
2. رقم الأعمال.

1. معيار عدد العمال:

وهو من المؤشرات الهامة وهذا بالنظر للسهولة التي يتميز إثباته النسبي خاصة إذا علمنا أن البيانات الخاصة بالعمالة متوفرة في غالبية الدول ويتم نشرها دوريا وبصفة مستمرة.

و على الرغم من ذالك لوفرة البيانات بسهولة إلا أن هناك من يرى وجوب توخي الحيطة و الحذر في استعمال هذا المؤشر لان الاعتماد المطلق على هذا المعيار قد يؤدي إلى تصنيف خاطئ للمؤسسات حيث تعتبر على أساس هذا المعيار وضع المؤسسة ضمن المشروعات الكبرى لاحتوائها لعدد كبير من العمال عكس تلك التي تعوض هذه الكثافة العمالية بالكثافة الرأسمالية والتكنولوجية كما أن هناك عوامل أخرى تجعلنا نحتاط في

[1] عزيز احمد عكاشة **تاهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص الاقتصاد الدولي كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة وهران الجزائر 2013 -2012ص 16.

استعمال هذا المعيار تتمثل في ظاهرة عدم التصريح بالعمال وكذا اشتغال أفراد العائلة في المؤسسات العائلية مع كونهم عمال في مؤسسات أخرى.

2. **حجم الإنتاج :**

غالبا ما تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بحجم إنتاج قليل مقارنة بالمؤسسات الكبرى ، وكذلك بالنسبة لحجم الطاقة المستعملة في عملية الإنتاج.

3. **حجم الطاقة المستهلكة:** كل ما يتعلق بالمردود المبذول من طرف أفراد العاملين في هذه المؤسسات سواءا كانت صناعية أو غير ذالك وما نتج عنه.

4. معيار رأس المال المستثمر:

يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المشروعات الصناعية بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا فان المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل دولة، وبمناسبة حديثنا عن المعايير الكمية تجدر الإشارة إلى أن هناك من الدول من تعتمد بالإضافة إلى هذه المعايير المنفردة على معايير أخرى مزدوجة مثل معيار العمالة ورأس المال المستثمر معا.

5. **رقم الأعمال :**

من بين أهم خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سيطرتها على جزء معين من السوق، وبالتالي فان رقم أعمالها سيكون ضعيفا بالمقارنة مع المؤسسات الضخمة المسيطرة على جزء كبير من السوق.

وبالرغم من أهمية المعايير الكمية، إلا أنها تبقى نسبية، وتفتقد للحصر والدقة، وغير صحيحة فيما يخص الكثير من المؤسسات، خاصة التي لا تستعمل اليد العاملة بشكل كبير، عكس بعض المؤسسات التي هي الأخرى تعتمد على اليد العاملة ولا تعتمد على رؤوس الأموال الضخمة. أما فيما يخص معيار رقم الأعمال، فقد لا يكون دقيقا، خاصة في فترات التضخم، لهذا لا بد من إدراج نوع آخر من المعايير أو الخصائص.

6. معيار العمالة ورأس المال:

يعتمد هذا المعيار في تحديد المشروعات الصناعية والتجارية المختلفة وذلك بالجمع بين المعيارين السابقين أي معيار العمالة ومعيار رأس المال في معيار واحد يعمل على وضع حد أقصى لعدد العمال بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصناعية الصغيرة.

ثانيا.المعايير النوعية: [1]

نظرا لعدم كفاية المعايير الكمية لتحديد تعريف كافي وشامل لهذه المؤسسات وذالك لتباين الأهمية ودرجة النمو والمستوى التكنولوجي انجر عن دالك خلق اختلافات جد واضحة ولأجل التوضيح أكثر

[1] خوني رابح . حساني رقية، **المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و مشكلات تمويلها .** اتراك للطباعة و النشر. القاهرة . ص-22 .

للحدود الفاصلة لهذه المؤسسات عن باقي المؤسسات الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير الأخرى والمتعلقة بالمعايير النوعية وسنعالج من أهمها:

-الاستقلالية.

-الملكية.

-الحصة السوقية.

-محلية النشاط.

1. **الاستقلالية:**

والقصد بالاستقلالية أن هذه المؤسسات غير تابعة لأي تكتل اقتصادي مع استثناء تابعيتها للمؤسسات كبرى أي لا تنشط بشكل فرعي لمؤسسة أخرى.

وبمفهوم أخر تكون الإدارة لعمل وسير المؤسسة من طرف المالك أي شخص واحد دون تدخل هيئات خارجية أخرى.

2. الملكيـــــة:

إن ملكية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون غالبيتها من القطاع الخاص والمتمثلة في شركات الأشخاص أو شركات الأموال ويكون الدور الأكبر لإدارتها مالك المؤسسة فمثلا الجزائر تملك عددا من هذه المؤسسات

3. **الحصة السوقية** :

- **صغر حجم المؤسسة**: ويتعلق الأمر بالهيكل التنظيمي للمؤسسة إذ انه يبقى عدد عامليها جد محدود ومقيد حسب مستوى نشاط المؤسسة وطبيعتها

- **صغر حجم الإنتاج**: بالنسبة للمؤسسات كونها صغيرة ومتوسطة فان حجم الإنتاج يكون محدود حسب طبيعة المؤسسة ومستوى النشاط وعدد الموظفين مما يجعل حجم المنتجات صغير

- **حجم رأس المال**: أي نسبة رأس المال محدودة عند قيمة مالية معينة مما يسهل عملية التمويل خصوصا إذا كان المستحدث أو المستحدثين يملكون نصيب من رأس المال بصورة عينية أو نقدية

4. محلية النشاط:

نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على منطقة أو مكان محدد، وان لا يتجاوز نشاطها مناطق خارج الحدود أو بصيغة أخرى نشاط ذات طابع محلي أي أن امتداد النشاط التسويقي لمنتجاتها لا يتعدى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج كما أنها تنشط بصفة مستقلة عن المؤسسات الكبرى أي لا وجود لتباعية على شكل فروع لمؤسسة أم.

- الإنتاج موجه للأسواق المحلية والتي يتميز بضيقها

- المنافسة الشديدة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتماثل في الإمكانيات وطبيعة النشاط مما يتحتم على هذه المؤسسات أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على الأسواق ولا تستطيع أن تفرض أي نوع من الاحتكار في

السوق عكس المؤسسات الكبرى التي يمكن أن تفرض الاحتكار لضخامة رأس مالها وكبر حجم إنتاجها وحصتها السوقية وامتداد اتصالاتها وتوسع عملياتها.

ثانيا: تعاريف دولية (مختلفة) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنتعرف على بعض التعاريف في دول مختلفة ومنها:

تعريف اليابان:[1]

اعتمدت اليابان تعريفها حسب القانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 على معياري رأس المال واليد العاملة، فهذه المؤسسات لا يتجاوز رأس مالها المستثمر 100 مليون ين ياباني، ولا يتجاوز عدد عمالها 300 عامل، أما التقسيم حسب القطاعات فنجد أن:

- المؤسسات الصناعية المنجمية وباقي الفروع: رأس المال المستثمر يكون أقل من 100 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 300 عامل.
- مؤسسات التجارة بالجملة: بالنسبة لرأس المال المستثمر يكون أقل من 30 مليون ين وعدد العمال لا يفوق 100 عامل.
- مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات: رأس المال لا يفوق 10 مليون ين وعدد العمال أقل من 50 عامل.

تعريف الهند:

اعتمدت الهند في بداية الأمر في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على معيار رأس المال المستثمر وعدد العمال بحيث وضعت حد أقصى لا يتجاوز 50 عاملا مما أدى إلى عدم المساعدة في التخفيف من حدة مشكلة البطالة ومن ثم قامت الحكومة سنة 1967 بقصر التعريف على رأس المال وحده وبالتالي أصبحت المؤسسات تعتبر صغيرة أو متوسطة في الهند إذا لم يتجاوز رأس مالها 750الف روبية (أو ما يعادل دولار أمريكي)، وبدون وضع حد أقصى لعدد العمال الذين توظفهم المؤسسة.[32]

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية: حدد مفهوم المؤسسات المتوسطة والصغيرة اعتمادا على معيار حجم المبيعات وعدد العمال فيمكن القول بان: [4]

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة من 01 إلى 05 مليون دولار كمبيعات سنوية.
- مؤسسات التجارة بالجملة من 05 إلى 15 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية.
- المؤسسات الصناعية عدد العمال 250 عامل أو اقل.

إضافة إلى استقلالية إدارتها وملكيتها هذا يندرج حسب قانون العمل لسنة 1953 م.

[1] علي حمزة و آخرون: "**إنشاء م ص م و دورها في التنمية الاقتصادية**" مذكرة لنيل شهادة: ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير فرع محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2007 ، ص 5.

[2] علي حمزة و آخرون: مرجع سابق ص 5.

[4] فتحي السيد عبده أبو سيد احمد: **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005، ص 54.

تعريف الاتحاد الأوروبي :أمام هذا الاختلاف الذي يتعلق بالتعريف المقدم لهذا القطاع بين الدول الأوروبية ارتأينا إلى إدراج التعريف الذي قام الاتحاد الأوروبي بإصداره عام 1996 متضمنا المفوضية بتاريخ 3 أفريل 1996.

والغرض من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوروبية هو تعدد التعاريف المستخدمة داخل المنظومة الأوروبية, إذ يستخدم التعريف عدد العاملين، والإيراد السنوي أو إجمالي الأصول، والاستقلالية.[1]

وعرفت المؤسسة الصغيرة بأنها " المشروع الذي يضم أقل من خمسين عاملا و تبلغ إيراداته أقل من 7ملايين أورو أو إجمالي أصول أقل من 5 ملايين أورو ,أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من خمسين عاملا ولكن أقل من 250 وتبلغ إيراداته أقل من 40 مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو. أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 27 مليون أورو وتضم أقل من 10 عاملين[2]

وفيما يلي بعض التعاريف الدول الاتحاد الأوروبي:

المملكة المتحدة البريطانية :

بعيد عن الاتحاد الأوروبي يرى الفكر البريطاني أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الأموال المستثمرة عن قيمة المليون دولار[3]

في حين فرنسا فتعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك الوحدات الصناعية التي توظف من 10 إلى 100 عامل وفي بعض الأحيان يصل عدد الموظفين إلى 400 موظف، أما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك فرنسي.[4]

يوضح الجدول الأول تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة لبعض الدول واختلاف التصنيف حسب عدد العمال:

[1] Robert WTTERWULGHE ; « la PME une entreprise humaine » ;paris 1998 /p28

[2] سحنون سمير **"إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** - دراسة حالة الجزائر- -رسالة ماجستير في اقتصاد التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, جامعة تلمسان 2004- 2005 ص 18.

[3] فتحي السيد عبده أبو سيد احمد, **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية**, مؤسسة شباب الجامعة, الإسكندرية ص 54.

[4] J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérer une petite entreprise ; les éditions 'Organisation France,1997,P22

جدول رقم (01): تصنيف المؤسسات في بعض الدول بحسب عدد العمال

الدول	بلجيكا	و.م.ا	فنلندا	بريطانيا	الصين	سويسرا
المؤسسات المصغرة	50-01	250-01	50-01	50-01	49-01	20-01
المؤسسات الصغيرة	250-51	500-251	250-51	250-51	250-50	100-21
المؤسسات المتوسطة	201+	501+	201+	201+	500+	101+

المصدر: عبد الوهاب دادن **الدراسة التحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات المتوسطة الصغيرة** أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الجزائر 2007 2008 ص 258.

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تقارب جد كبير بين معايير تصنيف المؤسسات المتوسطة والصغيرة بين هذه الدول.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنظور الجزائري:

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالعديد من التعاريف مما نتج عنها اختلافات من دولة لأخرى ومن نظام اقتصادي إلى آخر، إذ كرس ميثاق بولونيا (جوان 2000) بالاعتماد على التعريف الأوربي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لكل الدول الأعضاء التي صادقت عليه بماعية الجزائر والذي يرتكز على مقاييس عدد العمال، رقم الأعمال، الحصيلة السنوية، شرط الاستقلالية لذلك فقد كان تعريف هذه المؤسسات بناءا على القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/18 المؤرخ في12ديسمبر 2001.

في المادة الرابعة: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها: تلك المؤسسات التي تقوم بإنتاج السلع / أو الخدمات، التي تشغل من 01 إلى 250 عاملا، ورقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 02 مليار دينار، و لها حصيلة سنوية ما بين 10إلى 500 مليون دينار.[1]

كما أنه يصنف المؤسسات كما يلي:[2]

المادة الخامسة: تصنف المؤسسات المتوسطة على أنها تلك التي حجم عمالها ما بين 50- 250، ورقم أعمالها ما بين 200 مليون إلى 2مليار دينار، و لها حصيلة سنوية ما بين 100-500 مليون دينار.

المادة السادسة: تصنف المؤسسات الصغيرة على أنها تلك التي حجم عمالها ما بين10-49، ورقم أعمالها لا يتجاوز200مليون دينار، ولها حصيلة سنوية لا تتجاوز100مليون دينار.

المادة السابعة: تصنف المؤسسات المصغرة على أنها تلك التي حجم عمالها ما بين 01-09، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، ولها حصيلة سنوية لا تتجاوز10 مليون دينار.

[1] وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **القانون التوجيهي رقم 1-18** المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق لـ: 2001/12/12.
[2] نفس المرجع وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، **القانون التوجيهي رقم 1-18**.

الجدول رقم 02 تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائـري.

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوي
مشروع مصغر	09-01	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مشروع صغير	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مشروع متوسط	250-50	من 200 مليون دج إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر: المواد 5-6-7، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رق 01 -18، المؤرخ في 12/12/2001، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 06،77

تعريف منظمة العمل الدولية:

عرفت المنظمة الدولية للعمل هذه المؤسسات بأنها وحدات صغيرة الحجم إذ أنها توزع وتنتج سلع وخدمات وتتألف غالبا من منتجين مستقلين يعملون لحسابهم الخاص، وبعضها يعتمد على العمل من داخل العائلة، وبعضهم يستأجر عمالا وحرفيين وبعضها يعمل برأس مال ثابت، يعتمد على عائد منخفض، وعادة ما تكسب دخولا غير منتظمة وتهيئ فرص عمل غير مستقرة، ويضيف هذا التعريف بأنها قطاع غير رسمي بمعنى أنها منشأة ليست مسجلة لدى الأجهزة الحكومية أو الإحصائيات الرسمية غالبا.[1]

إن هذه المشروعات هي التي تعتمد على استقلالية الإدارة وأن يكون المدير هو مالك المشروع وتتشكل من مجموعة من الأفراد ومحلية النشأة، بحيث يكون أصحاب المشروع قاطنين في منطقة المشروع"[2]

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد استطاعت الكثير من الدول النامية وحتى المتقدمة تجاوز مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتمادها على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التمنية الاقتصادية بما يتميز به من إمكانيات اقتصادية هائلة في تطوير النشاط الاقتصادي وترقيته وما يؤكد هذا التوجه هو العدد المتزايد لهذه المؤسسات وتنامي الدعوة لترقيتها .

ويرجع الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى الدور المتوقع لها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد السواء ، وكما ينبغي العمل على تأكيد أهمية الدور الذي قامت به في الدول المتقدمة ودول جنوب شرق أسيا ، وما يمكن أن تضيفه الدول النامية.

[1] اسماعيل مناصرية وعقبة نصيرة **اثر اساليب التدريب الحديثة في تفعيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة** مجلة العلوم الانسانية العدد 15 اكتوبر 2008 جامعة بسكرة ص 79 80.

[2] ليلى لولاشي،التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دار النشر جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص 54.

1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية: [1]

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية لجميع بلدان العالم، وإن كانت بنسب متفاوتة فمساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إجمالي العمالة (17.5%) في الدول المنخفضة الدخل، في حين تصل إلى (57.2%) في الدول ذات الدخل المرتفع، أما مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي فتقدر ب(15.5%) لإجمالي الناتج المحلي في الدول منخفضة الدخل، و(51.4%) في الدول مرتفعة الدخل.

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية حيث أنها تعمل على:[2]

1.1 مساهمتها في الاقتصاد الوطني:

إن أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه المؤسسات في عملية التنمية حسب كل دولة ومن فترة لأخرى دور كبير في اقتصاديات الدول، حيث تقاس أهميتها بعدة مؤشرات من بينها:مساهمتها في اليد العاملة ما ينجر عنها حل أشكال البطالة، والمساهمة في رفع الناتج المحلي الخام وارتفاع نسبتها ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات، وكذا حصتها ضمن الناتج المحلي الإجمالي. ففي الدول المتقدمة تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة 99% من إجمالي المؤسسات العاملة في المجال الاقتصادي وتشغل ما يتراوح بين 45% وقرابة74% والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 23% إلى 62%.

2.1 توفير مناصب الشغل: منذ نهاية القرن التاسع وبداية القرن العشرون أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تضاهي المؤسسات الكبيرة في خلق مناصب شغل تصل إلى 2/3 من إجمالي اليد العاملة رغم محدودية طاقتها التشغيلية أي لا تتعدى 250 أو 500 عامل، في حين تفوق المؤسسة الكبيرة 500 و1000 منصب قد لا يعود السبب في ذلك لاحتياجها كفاءات بسيطة على غرار الشركات الضخمة.[3]

ويعزي ذلك إلى استخدامها لتقنيات مكثفة للعمل من جهة، بالإضافة إلى عدم تطلبها لعمالة متخصصة أو مؤهلة وقدرتها على الانتشار بأعداد كبيرة داخل الجهاز الإنتاجي للدولة، وبما أن مسألة التشغيل تعتبر أهم تحد للدول النامية فان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل خيار استراتيجيا ملائما لمواجهة البطالة وفقا لتقرير صادر عن منظمة العمل الدولية فان:

قرابة 30 مليون شخص يشتغلون في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في أمريكا اللاتينية.

في عام 1985 استوعب هذا القطاع 60 % في القارة الإفريقية من قوة العمل خارج القطاع أما القارة الأسيوية وما بين 40 إلى 60% .

---

[1] جمال بلخياط جميلة **متطلبات تاهيل المؤسسات المتوسطة و الصغيرة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المتؤسسات المتوسطة و الصغيرة في الدول العربية يومي 17-18 افريل 2006 ، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف ، الجزائر ص 634

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مشروع تقرير، 2002.

[3] بن سفيان الزهراء" **المقاول والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجها النمو الاقتصادي تتبع لدور المقاول، مشاكل خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دراسة ميدانية في عاصمة الجنوب الغربي-بشار-، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران،2007، ص100.

كما قدرت قوة العمل في القطاع غير الرسمي بنحو 300 مليون شخص في البلدان النامية إذ يساهمون بما يقارب 35% من الناتج الإجمالي بها.

لكن في الولايات المتحدة الأمريكية تتجاوز نسبتها 90% من عدد المؤسسات الاقتصادية، حيث تشغل ما لا يقل عن 45% من اليد العاملة.[1]

2-توفير احتياجات المؤسسات الكبرى:

تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساهمة فعالة في توفير حاجيات المؤسسات الكبرى، وهذا من خلال عقود المناولة أو التعاقد الباطني الذي يتم بينهما، فتلعب دور المورد والموزع وتقديم خدمات ما بعد البيع للزبائن، فعلى سبيل المثال تعاقدت مؤسسة "جنرال موتور" لإنتاج السيارات مع أكثر من 26 ألف مصنع أو مؤسسة صغيرة لإمدادها بكميات من الأجزاء أو القطع التي تحتاجها في العملية الإنتاجية، من بينها 16 ألف مؤسسة صغيرة يشتغل فيها أقل من 100 عامل.[2]

3-**دعم الصادرات:**

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في تنمية الصادرات وتخفيف العجز في ميزان المدفوعات، وذلك لقدرتها على الدخول إلى الأسواق الخارجية، بسبب تنوع منتجاتها وانخفاض تكلفتها بالإضافة إلى اعتمادها على المواد الأولية المحلية وهو ما يعني محدودية وإراداتها.[3]

وتعاني معظم الدول النامية من وجود عجز في الميزان التجاري ويمكنها أن تواجه هذا العجز عن طريق زيادة حجم الصادرات وخفض الواردات، وذلك من خلال توفير سلع تصديرية قادرة على الممارسة أو توفير سلع تحل محل السلع المستوردة، وتشير التجارب العديد من الدول إلى أهمية منتجات الصناعات الصغيرة في هيكل الصادرات، ففي اليابان وصلت نسبة مساهمتها في صادرات قطاع الصناعة الياباني إلى 51.8% عام 1991م، كما وصلت نسبة مساهمة الصناعات الصغيرة في صادرات قطاع الصناعة في الهند إلى 55% عام 1991_1992م.[4]

وبالتالي تعمل المؤسسات الصغيرة على التقليل من الاستيراد وبهذا تحسن من وضعية الاقتصاد الوطني لليابان حيث تبلغ صادراتها 40% من مجمل الصادرات لبلدان شرق آسيا.

---

[1] سمية عولمي، ثلايجية نوة، **" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القضاء على البطالة في الجزائر"** الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، يومي17-18 أفريل، 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص602.

[2] عبد الرحمان بن عنتر، **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002.

[3] **جمال بلخياط، المرجع السابق، ص635.**

[4] مماوي محمد إبراهيم وآيت عكاش سمير**" دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني ومشكلات التمويل التي تواجهها في ظل محاولات التجديد التوسع والابداع"** الندوة الدولية حول المقاولة والابداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر، ص295

4-القدرة على مواجهة المشاكل الاقتصادية:[1]

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بقدرتها على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، ففي حالة زيادة الطلب تزيد حجم الاستثمار، وفي حالة الركود الاقتصادي تخفض من حجم الإنتاج وهو ما يجعلها أكثر مقاومة لفترات الاضطرابات الاقتصادية مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

5-زيادة الناتج الداخلي العام:

تتضح أهمية الدور الاستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى المساهمة في توظيف العمالة المشار إليها سابقا.

6- تكوين مهارات لدى العاملين:

باعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تستخدم عمالا ذوي مهارات منخفضة نسبيا، فإنها تساعد على اكتساب هؤلاء العمال المهارات الإدارية، الإنتاجية، التسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات، وفي الوقت ذاته فهي تجنب الدولة التكاليف الإضافية التي يتطلبها التوسع في إقامة مراكز جديدة للتدريب أو توفير مدربين وإمكانيات في المراكز القائمة.

7- دعم المؤسسات الكبرى:

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في دعم الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الكبيرة حيث تزودها بالعمالة الماهرة التي اكتسبت الخبرات، دون تحملها لأي تكلفة لتكوينهم وتدريبهم، بالمقابل تحقق المؤسسات الكبيرة خفضا في تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنتاج جزء من الإنتاج النهائي، خاصة إذا كانت هذه الأخيرة تتسم بدرجة عالية من الكفاءة والتحكم في الجانب التكنولوجي.

8- **تنمية المناطق الريفية:**

مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة بمرونة أكثر في اختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية، وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.[2]

9-تقديم منتجات وخدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة وكذا ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية باستحداث أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل، وأيضا إحياء أنشطة اقتصادية ثم التخلي منها لأي سبب كان ومثال ذلك إعادة الصناعات التقليدية المناولة في قطاع الصناعة وقطاع البناء والأشغال العمومية...الخ، وكذلك تشكيل وتكوين علاقة وثيقة مع المستهلكين فتميزها بالقدرات العالية على

[1] **جمال بلخياط، المرجع السابق، ص**635.
[2] نفس **المرجع السابق، ص**636

اكتشاف واستقطاب حاجيات السوق، كان نتيجة لقربها من المستهلكين وتلبية حاجيات قد تهملها المؤسسات الكبرى.[1]

المطلب الثاني: أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن من بين أهم النقاط التي يجب علينا أن نتناولها في هذا الفصل والتي لا تقل أهمية عن ضرورة تحديد مفهوم موحد لـ م ص م نجد أهمية تصنيف هذه المؤسسات حسب مختلف المعايير التي يمكن الاعتماد عليها لتمييز الـ م ص م عن بعضها البعض، وهذا لكي نتمكن من تحديد النوع الأكثر انتشارا في الدول النامية، كما سنحدد أهم الأنشطة الاقتصادية التي يمكن لـ م ص م أن تمارسها، كما سنحاول أيضا إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها هذه المؤسسات والتي تجعلها محبذة من طرف المستثمرين.

أولا. أشكال تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة : يمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تأخذ العديد من الأشكال وذلك حسب عدد من المعايير التي سنحاول أن نبينها كما يلي:[2]

1. حسب التوجه: ويرتكز هذا المعيار في تصنيفه للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الإمكانيات الإنتاجية والتسييرية التي تعتمدها المؤسسة خلال عملياتها الإنتاجية وحسب هذا المعيار فإنه يمكننا أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- مؤسسات عائلية.
- مؤسسات تقليدية.
- مؤسسات متطورة وشبه متطورة.

وفي ما يلي شرح مختصر لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه:

المؤسسات العائلية: تعتبر هذه المؤسسات أصغر الـ م ص م وتتميز بأن يكون مقرها في المنزل كما أن عملياتها الإنتاجية تكون غير مكلفة وذلك لاعتمادها على جهد ومهارات أفراد العائلة في أغلب الأحيان، كما تتميز بمنتجاتها التقليدية التي تلبي سوقا محددا بكميات محدودة جدا، ومثال ذلك ما نجده في الدول الأسيوية وبعض الدول الأوربية مثل سويسرا حيث نجد أن معظم القطع الصغيرة التي تحتاجها شركة swatch يكون مصدرها من طرف عائلات بسيطة تقوم بتزويدها في إطار ما يعرف بالمقاولة الباطنية.[3]

المؤسسات التقليدية:[4] تتميز بكونها تلجأ إلى الاستعانة بالعامل الأجير واعتمادها على اليد العاملة البسيطة، وتتميز أيضا باستقلال مكان العمل عن المنزل.

---

[1] أمال بلخياط جميلة، المرجع السابق، ص635.

[2] الملتقى الدولي الموسوم بـ: **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

[3] يخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"دراسة حالة الجزائر"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003-2004، ، ص 18.

[4] أحمد يحي سهيلة، قاسم لمياء **(التمويل البنكي م ص و م الحجم) (حالة البنك الوطني الجزائري)**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، سنة 2002-2003، ص09-10.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتطورة وشبه المتطورة: يمكن تمييز هذه المؤسسات عن النوعين السابقين باعتمادها طرق إنتاجية وإدارية حديثة ومتطورة سواء من ناحية استخدام رأس مال ثابت أو من الناحية التكنولوجية التي تختلف درجتها بين المؤسسات المتطورة والشبه متطورة كما تتميز منتجاتها بدرجة التطور ومواكبة العصرنة وفقا لمعايير الجودة إضافة لانتهاج سير مخطط هيكلة بسيط واستعمال أيادي عاملة أجيرة فهذه المؤسسات تساعد في التنمية الاقتصادية .

2. حسب الشكل القانوني: إن الشكل القانوني للمؤسسات يتفق وطبيعة النظام السياسي السائد، ففي الأنظمة الليبرالية تسود أشكال الملكية الخاصة، بينما في الأنظمة الاقتصادية الموجّهة يكون تدخل الدولة كبيرا، كما تسود أشكال الملكية العامة والتعاونية مع وجود أشكال فردية في نطاق محدود في بعض الأنشطة كالزراعة والخدمات.[1]

وفي ما يلي شرح مختصر لأنواع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب التوجه القانوني:[2]

المؤسسات العامة: هذا النوع من المؤسسات والتي تعود أصل ملكيته للقطاع الحكومي مع الإشارة إلى أن هذا الصنف من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يتميز بالقلة في جميع الدول

المؤسسات الخاصة: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص سواء محليا وأجنبيا وهذه المؤسسات يمكن أن تكون شركات مساهمة أو شركات ذات مسؤولية محدودة أو شركات تضامنية كما يمكن أن تأخذ شكل مشاريع استثمارية وهذا النوع هو الأكثر انتشارا في العالم.

المؤسسة الفردية: وهي المؤسسات التي تعود ملكيتها بالدرجة الأولى لشخص واحد يشرف على جميع الأعمال الإدارية والفنية، ومطالب بتوفير الأموال الضرورية لممارسة النشاط، كما أنّه مسئول عن مختلف القرارات المتعلقة بالنشاط، ومن أمثلة ذلك نجد المعامل الحرفية، ورشات الصيانة، استوديوهات التصوير والمتاجر، وتمتاز هذه المؤسسات بإجراءات تأسيس بسيطة، إجراءات الرقابة تكون فقط بفرض الضريبة على الأرباح، الحرية في اتخاذ القرارات والمرونة في ممارسة النشاطات الإدارية والفنية، ومن سلبيات هذه المؤسسات هو أن بقاء هذه المؤسسات مرتبط بحياة الشخص، وعدم تمكن الفرد من الإلمام بجميع النواحي الإدارية الفنية والإنتاجية، أيضا فرص الترقية داخل المؤسسة محدودة، عدم استفادة المؤسسة من مزايا التخصص، وبالرغم من ذلك فإنّ المؤسسات الفردية تظّل النموذج الأمثل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[3]

شركات الأشخاص:[4] يكون هذا النوع من المؤسسات بين أشخاص يعرفون بعضهم البعض أي أنها تقام شراكة بينهم على الاعتبار الشخصي والثقة المتبادلة بين الشركاء، وتعرف بشركات الحصص لأن مؤسسيها يشتركون فيها عن طريق تقديم حصة من رأس المال وبالمقابل الحصول على جزء من الأرباح. وتنقسم إلى:

- الشركات العادية العامة (التضامن)

[1] رابح خوني ورقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2008، ص ص: 60 ،61.
[2] نفس المرجع رابح خوني ورقية حساني، ص: 60 ،61.
[3] نفس المرجع السابق ص: 61،62
[4] نفس المرجع السابق ص: 61،62.

- الشركات العادية والمحدودة (شركة التوصية البسيطة).

شركات الأموال:[1]هي شركات تقوم على الاعتبار المالي فالأهمية فيها ما يقدمه الشريك من حصة في تكوين رأس المال، كما أن الشريك لا يسأل فيها بأكثر من حصته ويدخل في نطاق شركات الأموال كل من ما يلي:

- شركة المساهمة.
- شركة التوصية بالأسهم.
- الشركة ذات المسؤولية المحدودة.

3. حسب طبيعة النشاط:[2]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الزراعية: هي تلك المؤسسات التي يكون مجال نشاطها الأرض وزراعتها بالإضافة إلى تربية الحيوانات، وعموما نجد أنها تقوم بأخذ الأنشطة التالية: تربية المواشي تربية النحل، الزراعات المحلية، زراعة الفطريات، الصيد البحري...الخ.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية: هي تلك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في مجال الإنتاج والتحويل والاستخراج والتجميع، وبالرغم من متطلبات هذه القطاعات من رؤوس أموال ضخمة وخبرات عالية وتكنولوجيا متقدمة إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد استطاعت اقتحام بعض التخصصات الصناعية، ونجد من بينها الصناعات التعدينية، الصناعات الغذائية، الصناعات الكيميائية، الصناعات الصيدلانية والصناعات النسيجية والخشب ومشتقاته وأخيرا مواد البناء بالإضافة إلى صناعة الورق.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخدماتية: وتعد الخدمات من أكثر المجالات التي برزت فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة صغر رأس مالها نسبيا وبالإضافة إلى اعتمادها على العنصر البشري المؤهل من جهة أخرى. وأكثر مجالات النشاط الخدمي التي اقتحمتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد: النقل، التأمين، السياحة، الخدمات. الفندقية، المطاعم، الصباغة، الاتصالات، المكاتب الاستشارية، ومكاتب الخبرات (المحاماة، المحاسبة، الهندسة، خدمات الإعلام الآلي .....).

المبحث الثاني: مصادر وأساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعتمد المؤسسات المتوسطة والصغيرة في بدء الأمر على التمويل الذاتي عن طريق رأس مال صاحب المؤسسة من خلال المذخرات في حين تتصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالدول النامية بانخفاض القدرة على الادخار مما يعرقل هذه العملية فيلجا أصحاب المشروعات إلى مصادر تمويل أخرى سنتعرف عليها في المطلب الأتي.

[1] نفس المرجع السابق ص: 61،62

[2] زكريا عبد الحميد باشا. **الحجم الأمثل لمنشأة صناعية في دولة نامية** . مؤتمر استراتجيات التصنيع في الكويت مارس 1980 .ص 22 .

المطلب الأول: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حسب ما سبق ذكره سنتطرق إلى معرفة مصادر تمويل هذه المؤسسات:

الفرع الأول: مصادر التمويل:

تعتمد المؤسسات من اجل تغطية احتياجاتها من الموارد المالية وتمويل مشاريعها الاستثمارية على مصادر عديدة يمكن تصنيفها إلى المصادر التقليدية قصيرة الأجل وطويلة الأجل بالإضافة إلى نوع جديد من التمويل متوسط الأجل.

أولا-**مصادر التمويل التقليدية:**

وتشمل ما يلي: [1]

_ **التمويل قصير الأجل**: تمثل الخصوم المتداولة مصادر التمويل قصيرة الأجل للمشروع، وفي غالب الأمر يستخدم التمويل قصير الأجل من اجل تمويل احتياجات المشروع من الأصول المتداولة واهم مصادره ما يلي:

1.الائتمان التجاري: "يعرف الائتمان التجاري بأنه الائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد إلى المشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع لغرض إعادة بيعها، ويحتاج المشتري إلى الائتمان التجاري، عندما لا يغطي رأسماله العامل الحاجات الجارية، وعدم مقدرته في الحصول على القروض المصرفية.

ومن جهة أخرى فان رغبة الدائنين في منح هذا النوع من الائتمان يتوقف على عوامل وهي:[2]

العوامل الشخصية: مثل رغبة البائع في التخلص من مخزونه السلمي وكذلك مركزه المالي، ومدى تقديره لأخطار الائتمان.

العوامل المتأنية من جراء التجارة والمنافسة: مثل الفترة الزمنية التي يحتاجها المشتري لتسويق السلعة وطبيعة السلع المباعة وحالة المنافسة وموقع العملاء والحالة التجارية.

ويتخذ الائتمان التجاري عدة أشكال نذكر منها:[3]

1. **الحساب الجاري:** هو أكثر الأشكال استعمالا، حيث يفتح للمشتري حسابا في دفاتره من قبل البائع، تسجل فيه ما تم بيعه من بضاعة بالحساب، وكذلك المبالغ التي قام بتسديدها أول بأول ويطلق عليه أيضا اسم "الحساب المفتوح".

2. السحب: هو طلب يوجهه البائع للمشتري يدفع ثمن البضاعة، وقد تكون سحب بالإطلاع يستحق بمجرد رؤية المشتري له، ويكون سحبا زمنيا (لأجل) يستحق بعد فترة محددة من تاريخ رؤية المشتري له.

3. الكمبيالة: تعرف على أنها أداة ائتمان تجاري لها قيمة معينة وتاريخ استحقاق معين، ويستطيع حاملها أن يقوم بخصمها قبل موعد الاستحقاق في البنوك التجارية.

ومن مبررات اختيار الائتمان التجاري:

---

[1] محمد صالح الحناوي: **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، 1999، ص293

[2] محمد صالح الحناوي نفس المرجع السابق, ص293.

[3] طارق الحاج: **مبادىء التمويل** دار الصفاء للصباعة والنشر عمان الاردن 2002 ، ص 36-37.

- التكلفة: فالمشتري إذ حصل على جمع الخصومات التي منحها له البائع فيكون قد حصل على ائتمان بدون تكاليف.
- أما ثانيا فعدم إمكانية المنشآت الصغيرة والحديثة في الحصول على ائتمان مصرفي، وكذلك عدم مقدرتها على تقديم ضمانات، تلجا إلى الائتمان التجاري من الموردين الذين هدفهم هو تسويق بضائعهم، إضافة إلى مبرر اليسر والسهولة حيث أن الائتمان التجاري لا يشترط إجراء تقديم الطلبات ودراسة المركز المالي وتقديم الضمانات، كذلك المشتري يمكنه الحصول على الائتمان التجاري وقت الحاجة.[1]

وبما أن النشاط التجاري مستمر ودائم فان هذا النوع من التمويل شائع الاستخدام، وتلجأ له عادة المؤسسات الصغيرة لأنها لا تستطيع الحصول على تمويل من مصادر أخرى.

2. الائتمان المصرفي: "تحصل المؤسسات على التسهيلات والقروض المصرفة من البنوك لتمويل أنشطتها قصيرة الأجل، وقد تكون مضمونة بأصول أو غير مضمونة على الإطلاق وتبعا لذلك تختلف شروط الائتمان وبالتالي تكلفة وإمكانية الحصول عليه.[2]

فمن مبررات استخدام الائتمان المصرفي هو أن القروض المصرفية غالبا ما تكون متوفرة بسهولة أكبر وخاصة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، وفي معظم الحالات نجد أن الائتمان المصرفي يعتبر أقل تكلفة منه الائتمان التجاري، كذلك المؤسسة بحاجة إلى نقود بشكل طارئ وغير دائم، لأسباب تكون خارجة عن إرادتها مثل تعرضها للحريق...الخ.[3]

2- مصادر التمويل طويل الأجل: يمكن أن تقسم مصادر التمويل الطويل الأجل إلى:[4]

أموال الملكية: وهو التمويل من المالكين أنفسهم من خلال عدم توزيع الأرباح واهم مصادرها الأتي:

- الأسهم العادية: "هو أداة ملكية ذو صفة مالية قابلة للتداول، الحق الحاملة بذمة الجهة المصدرة له، الحصول على عوائد غير ثابتة بجانب حصته برأسمال المؤسسة والمثبتة بشهادة السهم".

وتتميز هذه الأسهم بالحق الحامل السهم في الأرباح عند توزيعها، والحق في حضور الجمعيات العمومية، لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وذلك إذ وصل نصيب المساهم 10 بالمئة في رأسمال المؤسسة، كذلك الأولوية في الاكتتاب ونقل ملكية الأسهم.[5]

يتعين على المؤسسة عدم إصدار أسهم جديدة إلا إذا كانت ترمي إلى زيادة الإيرادات.

بالشكل الذي لا يضعف موقف جملة الأسهم العاديين، فالإصدار للأسهم الجديد يعني المشاركة بين المساهمين الجدد والقدامى في التوزيعات المستقبلية والأرباح المحتجزة.

---

[1] طارق الحاج: المرجع السابق، ص 36-37.
[2] عاطف وليم أندراوس: **"التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"**، دار الفكر الجامعي، 2001، ص393.
[3] طارق الحاج: المرجع نفسه، ص51.
[4] أرشد فؤاد التميمي: **"الاستثمار بالأوراق المالية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004، ص30.
[5] محمد الصالح الحناوي: مرجع سابق، ص 308.

وبالتالي تصرف تكلفة الأسهم العادية الجديدة إلى الحد الأدنى للعائد على الاستثمارات الممولة بالأسهم الجديدة والذي يحافظ على القيمة السوقية للسهم، ويقاس الحد الأدنى بمعدل العائد والذي يعادل تكلفة أموال الأسهم العادية اعتمادا على نموذج جوردن من خلال المعادلة.[1]

$$\text{تكلفة الأسهم العادية} = \frac{\text{التوزيعات المتوقعة للسهم العادي في السنة}}{\text{القيمة السوقية الحالية للسهم}} + \text{معدل نمو الأرباح}$$

-الأسهم الممتازة: يعرف السهم الممتاز على انه أداة مالية هجينة تجمع بين صفات أداة المديونية (السند) وأداة الملكية (السهم العادي) الحق لحاملة الحصول على عائد محرر سنويا.[2]

فهي تعد ضمن بنود حقوق الملكية للمشروع إلا أنها تختلف من الأسهم العادية، إذ يكون لها الأولوية على الأسهم العادية في الحصول على توزيعات للأرباح، كما لها الأولوية في السداد عند التصفية على أن يتم السداد لقيمة الاسمية للسهم فقط.

وفي حالة تحقق الأرباح في المؤسسة لا يشترط ضرورة توزيع هذه الأرباح لحملة الأسهم الممتازة إلا أنه قد ينص على أن يكون الحق لحملة الأسهم بالحصول على التوزيعات مجمعة تغطي الأرباح التي كانت مستحقة لهم في السنة سابقا ولم تقم المؤسسة بتوزيعها[3].

ويمكن تعريف تكلفة الأسهم الممتازة بمعدل العائد الواجب تحقيقه على استخدام هذه الأموال بما يحافظ على مركز حملة الأسهم العادية.[4]

$$\text{تكلفة السهم الممتاز} = \frac{\text{التوزيعات المتوقعة للسهم الممتاز في السنة}}{\text{قيمة الإصدار} - \text{تكلفة الإصدار}} \times 100$$

فما يميز الأسهم الممتازة إن حملتها لا يكون لهم الحق في التصويت في الجمعيات العمومية عدا الحالات التي تتأخر فيها المؤسسة عن دفع أرباح حملة هذه الأسهم.

يثار أمامنا السؤال حول إن كانت هذه الأسهم جزء من حقوق الملكية أو جزء من الديون، ويمكن القول هنا إن الأسهم الممتازة لها طبيعة الديون وذلك من حيث الأرباح الموزعة وسداد قيمتها الاسمية عند التصفية، فهذا لا يعني أنها ديون ولا يترتب على عدم سدادها إفلاس المؤسسة، كما أن التوزيعات للأرباح لا تخصم من الوعاء الضريبي.[5]

[1] يحي عبد الغني الفتوح: أسس إجراءات دراسة جدوى المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 70.
[2] أرشد فؤاد التميمي: مرجع سابق، 31 ص.
[3] حسين عطا غنيم: "دراسات في التمويل"، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999، ص 346.
[4] يحي عبد الغني أبو الفتوح: مرجع سابق، ص 71.
[5] حسين عطا غنيم: مرجع نفسه، ص 346-347.

_ الأرباح المحتجزة:[1] تمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك الشركة والتي لم يتم اعتباره كاحتياطي للمؤسسة وتستخدم المؤسسة الأرباح المحتجزة لتمويل عمليات النمو والتوسع في أنشطتها، كما تستخدمها أيضا لإجراء أي توزيعات على المساهمين في الأحوال التي يتم فيها تحقيق أرباح أو يتم فيها تحقيق خسائر.

وتلعب الأرباح المحتجزة دورا هاما في تقوية المركز المالي للمؤسسة وذلك من خلال معرفة نسبة حقوق الملكية إلى الافتراض بالشكل الذي يؤدي إلى رفع القدرة الافتراضية للمؤسسة وتؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية للمؤسسة.

ورغم المزايا العديدة التي ترتبها الأرباح المحتجزة في مواجهة الأسهم العادية، إلا أن المساهمين قد يقيموا توزيعات الأرباح على الأسهم العادية بشكل أعلى من تقييم للأرباح الرأسمالية الناتجة عن نمو متوقع في قيمة الأسهم نتيجة لاستخدام الأرباح المحتجزة في عمليات مستقلة، حيث ينظر المساهمون إلى التوزيعات كدلالة على قوة المركز المالي للمؤسسة، وعلى وجود دلائل مشرفة لرنجة الشركة في المستقبل كما قد تكون هناك مصالح متعارضة بين المساهمين والإدارة تقضي إلى إجبار الإدارة التوزيعات، ولا يصاحب الأرباح المحتجزة تكلفة إصدار كما هو الحال بالنسبة للأسهم العادية، الأمر الذي يعزز من ميزة الأرباح المحتجزة كمصدر تمويل ذاتي طويل في مواجهة الأسهم حيث تنخفض تكلفتها مقارنة بالأسهم العادية.

_ الأموال المقترضة: تمثل كل السندات والقروض طويلة الأجل.

السندات: "أداة مديونية ذو صفة مالية قابلة للتداول، الحق لحامله الحصول على فوائد دورية محددة بنسبة مئوية من المبلغ المثبت بشهادة السند هذا بجانب قيمة السند بتاريخ الاستحقاق".[2]

وترتب السندات لحاملها بعض الحقوق:[3]

_ الحق لحملة السندات في الحصول على فوائد قبل دفع التوزيعات لحملة الأسهم الممتازة والعادية.

_ الحق لحملة السندات الحصول على جميع حقوقهم في حالة التصفية للمؤسسة.

_ حائز السند يتحمل درجة مخاطرة أقل مقرنة بالمخاطر التي يتحملها حملة الأسهم العادية والممتازة.

رغم كل هذه الحقوق فهذا لا يمنع أن هناك عيوب تواجه حملة السندات تمثلت في:[4]

_ ليس لحملة السندات الحق في حضور الجمعيات العمومية ولا حق التصويت.

_ ليس لحملة السندات الحق في التدخل في شؤون إدارة المؤسسة.

معظم الأوقات تكون فوائد السندات ثابتة، الأمر الذي يجعلها سلبا بارتفاع معدلات التضخم مما يسبب خسائر لحملة السندات.

[1] عاطف وليم اندراوس، المرجع سابق، ص378-379.
[2] أرشد فؤاد التميمي: مرجع سابق، ص86-87.
[3] عاطف وليم اندراوس،، المرجع نفسه، ص380-381.
[4] عاطف وليم اندراوس،، المرجع نفسه، ص380-381.

وعلى العكس من حملة السندات، تمثل السندات بالنسبة للمؤسسة مصدرا تمويليا ذات مخاطرة مرتفعة مقارنة بكل من الأسهم العادية والممتازة، حيث يتوجب على المؤسسة دفع مدفوعات الفائدة سواء كانت قد حققت أرباح أو لم تحقق ذلك.

كذلك إلى جانب التزامها بسداد أصل القرض، فان المؤسسة عن تسديد ذلك سيعرضها إلى مخاطر الإفلاس والتصفية، بينما لا يترتب ذلك على المؤسسة في حالة الامتناع عن سداد توزيعات الأسهم، غير انه في مواجهة هذه العيوب هناك مزايا تحققها المؤسسة من جراء اعتمادها على السندات كمصدر تمويل تمثلت في: [1]

- تتيح للمساهمين ميزة الاحتفاظ بالسيطرة على قرارات المؤسسة، الأمر الذي قد لا يحدث في حالة التمويل عن طريق إصدار الأسهم العادية الجديدة فتاتي بمساهمين جدد تختلف أرائهم وتوجيهاتهم عن المساهمين القدامى.
- تكون تكلفة التمويل بالسندات منخفضة نسبيا مقارنة بالأسهم العادية والممتازة حيث يترتب عن ذلك ميزة ضريبية لجواز خصم الفوائد من الوعاء الضريبي للدخل بينما هذا لا يسمح بالنسبة لتوزيعات الأسهم، ويترتب عن جراء هذه الميزة زيادة لأرباح المؤسسة.

وهناك عدة طرق لتصنيف السندات، ومن هذه الطرق الأكثر شيوعا، إحداهما تعتمد على نوع الضمانات، فهناك سندات مضمونة بأصول معينة، وسندات غير مضمونة بأي أصول معينة، والثانية تعتمد على نوع الصناعة التي تتبعها المؤسسة مصدرة السندات.

إن السندات وبصفتها قروض طويلة الأجل يكون لها اجل محدد على المؤسسة رسم خطط مالية لسداد هذه السندات فيوقت استحقاقها، ويحدث في كثير من الحالات إن تقوم المؤسسات المساهمة بسداد كل أو جزء من سنداتها للمصدرة وذلك قبل حلول اجل استحقاقها.

وفي جميع الأحوال يمكن أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أنه علاقة عكسية بين معدل العائد المطلوب وقيمة السند.

- قروض طويلة الأجل: تحصل المؤسسة على القروض طويلة من المؤسسات المالية وشركات التامين، وعلى خلاف السندات فهي وسيلة تفاوض مباشرة يتم من جرائها انتقال الأموال من القروض إلى المقترض وفق شروط محددة بالعقد المبرم ويتضمن عقد القرض شروطا بما يلي:[2]
- قيمة القرض ومعدل الفائدة المستحق عليه وتاريخ استحقاقه.
- الرهانات المرتبطة بالقرض.
- فترة السماح المرتبطة بالقرض والجدول الزمني لسداد أعباء القرض.

[1] عاطف وليم اندراوس،، المرجع نفسه، ص380-381.
[2] عاطف وليد اندراوس: مرجع سابق، ص 387.

- أوجه الاستخدام التي سيخصص لها القرض.

ولا تختل مزايا وعيوب القروض عن السندات، فكلاهما مصدر تمويل الأجل غير أن القروض تتميز بخاصية المرونة على السندات، خاصية المرونة تسمح بتغيير بنود العقد في حالة طرأت تغيرات في الظروف الاقتصادية، كذلك السرعة باعتبارها نتاج المفاوضات مباشرة بين المقرض والمقترض

3-التمويل متوسط الأجل: التمويل متوسط الأجل هو ذلك النوع من القروض الذي يتم سداده في فترة تزيد عن السنة وتقل عن عشرة سنوات، وينقسم إلى قسمين: قروض مباشرة والتمويل التأجيري.

- قروض متوسطة الأجل: تستطيع المؤسسات اللجوء إلى مثل هذا النوع من القروض من البنوك وشركات التامين وعادة يتم سداد هذه القروض بصورة منتظمة على مدار محدد من السنوات، ويتم تحقيق هذا السداد من خلال عمل ما يعرف بجدول الاستهلاك، ويكون كذلك مضمون بأصل معين أو بأي نوع من الأنواع للضمانات الأخرى، ويلاحظ أن أهم ما يميز هذه القروض هي فترة السداد التي ذكرت أنها تتراوح بين سنة واحدة وعشرة سنوات إضافة إلى الضمان، حيث أن البنوك وشركات التأمين تتطلب ضمانا يتراوح بنسبة 30 بالمئة 60 بالمئة من قيمة القرض مما لا شك أنها الضمان يؤثر على تكلفة القرض، وكثيرا ما يمنح المقرض امتيازات من المقترض قد تتمثل في منحة الأولوية في شراء الأسهم العادية عند إصدارها.[1]

وعادة وبسبب طول فترة القرض فان المقترض يطلب ضمانات إضافية ينص عليها عقد القرض، ومن هذه الضمانات النص على حد أدنى معين لنسبة التداول وكذلك النص على حد أقصى للقرض طويل الأجل التي تمكن المؤسسة المقترض أن يحصل عليها خلال فترة القرض متوسط الأجل وفي بعض الأحيان يكون القرض له الحق في تغيير إدارة المؤسسة للمقترض خلال فترة القرض متوسط الأجل وفي الأخير عادة ما يطلب المقترض أن تعرض عليه القوائم المالية لمؤسسة المقترض على فترات دورية.[2]

التمويل بالاستئجار ظهر هذا النوع من التمويل في الآونة الأخيرة اتجاه المشروعات إلى استئجار معدات المصنع وآلاته، كما امتد إلى جميع الأصول الثابتة تقريبا، ويقضي هذا النوع من التمويل عدم امتلاك الأصول وإنما القيام بدفع إيجار سنوي بالإضافة في بعض الأحيان دفع مبلغ مبدئي.

وقد اتخذ التمويل بالاستئجار عدة أشكال وهي:[3]

- البيع بالاستئجار: تقوم المؤسسة التي تمتلك الأراضي والمعدات ببيع هذه الأخيرة إلى المؤسسات المالية لفترة شرط أن توقع اتفاقية بينها وبين المؤسسة المالية على أن تستأجر هذا الأصل وإبقائه عند المؤسسة لفترة معينة، والملاحظ أن المؤسسة البائعة تستلم قيمة البيع أي حصولها على التمويل-من المؤسسة المشترية فورا، وفي نفس الوقت سيبقى عندها الأصل المباع لاستخدامه.

[1] عبد الغني يحي أبو الفتوح: مرجع سابق، ص 274-275.
[2] محمد صاح الحناوي: مرجع سابق، ص 297-298.
[3] عبد الغني يحي أبو الفتوح: مرجع نفسه، ص 275.

إن عملية المتبعة في دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار ففي الحالة الأولى تدفع المؤسسة البائعة إلى المؤسسة المشترية أقساطا متساوية في أوقات متتالية في جموعها قيمة شراء الأصل مع عائد معين على الاستثمار للمؤسسة، أما في الحالة الثانية تسدد المؤسسة المقترضة القرض دفعات متساوية بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض.

- التأجير التشغيلي: يتضمن التأجير التشغيلي (أو ما يطلق عليه معظم الأحيان باستئجار الخدمة) بشكل عام، وخدمات الصيانة لهذه المعدات من أهمها، الكمبيوتر، ماكينات النسخ، السيارات، الشاحنات، ويتصف هذا النوع من الاستئجار بالصفات التالية:[1]
- تقوم المؤسسة المؤجرة بصيانة وخدمة المعدات المستأجرة وتضيف تكاليف هذه التكاليف إلى أقساط الإيجار، أو تقوم بتحصيلها من المؤسسة المستأجرة باتفاق خارج عن عقد الإيجار.
- إذا كانت أقساط الإيجار لا تغطي مجمل هذه التكاليف وذلك يرجع إلى أن فترة الاستئجار قد تكون أقل بكثير من العمر الاقتصادي المتوقع للأصل، فالمتوقع من المؤجر أن تسترد الأصل أما عن طريق بيعه أو بإعادة تأجير مرة أخرى وذلك بعد نهاية فترة العقد.
- عادة فعقود استئجار الخدمة تعطي للمؤسسة المستأجرة الحق في إلغاء العقد وإرجاع الأصل إلى المؤجر قبل نهاية مدة العقد الأساسية، فهذه الميزة مهمة جدا، بالنسبة للمؤسسة المستأجرة لأنها تستطيع إرجاع الأصل في حالة ظهور أصل آخر له ميزة تكنولوجية أعلى أو في حالة لم تعد في حاجة لهذا الأصل.
- التأجير التمويلي: يتميز التأجير التمويلي بأنه لا يتضمن خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه، ولا بد فيه من سداد قيمة الأصل كاملة، بالإضافة إلى عائد على الرصيد من خلال الأقساط المدفوعة فالمؤسسة تقوم باختيار ما ترغب في استئجاره من السوق، ثم تذهب إلى طرف ثالث غير المنتج أو الموزع وغالبا ما يكون البنك، وتتفق معه على شراء هذا الأصل وتقوم هي باستئجار من البنك وتتضمن عملية الإيجار التمويلي الخطوات التالية:[2]
- تختار المؤسسة الأصل التي هي بحاجة إلى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة الشراء أو شروط تسليمه.
- ثم تتصل هذه المؤسسة بينك (أو شركة مؤجرة) وتتفاق معه بعقد على أن يشتري البنك هذا الأصل من المورد، وان يؤجره للمؤسسة مباشرة وبهذا الشكل تحصل المؤسسة على الأصل وتقوم بدفع الإيجار إلى البنك، على دفعات متساوية في فترات متتالية كما إن للمؤسسة المستأجرة حق الخيار في تجديد عقد استئجار الأصل ثانية (بعد انتهاء مدة الاستئجار الأساسية) بإيجار مخفض، ولكن لا يحق للمؤسسة إلغاء العقد الأساسي قبل دفع مجمل التزامها.

[1] عبد الغني يحي أبو الفتوح: مرجع نفسه، ص 275.
[2] عبد الغني يحي أبو الفتوح: مرجع نفسه، ص 275.

المبحث الثالث: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب دعمها

رغم كل ما يقال عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى هذا نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا انه في نفس الوقت تثير توليفة واسعة من المشكلات التي قد تعوقها، وهو ما يرتبط بمشاكل التقدم الفني والزمني للآلات إضافة لذلك نجد مشاكل التسويق، ما جعلها ترصد أهم هذه المشكلات وتتفادى هذه المرحلة بأساليب تدعمها وهذا ما سنتطرق إليه فيما يلي.

المطلب الأول: مشاكل ومعوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الواقع الاقتصادي اليوم يحتم على هذه المؤسسات نوعية من المشاكل تعيق نموها بل تهدد حتى هذه المؤسسات، خاصة ما تعلق بمشاكلها مع البنوك بيروقراطية الإدارة وكذا التكاليف الجبائية وغيرها:[1]

1. مشكل الإجراءات الإدارية:

يعتمد نجاح قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، ويتوقف كذلك على مستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، التي تتطور ببطء شديد، مقارنة بما تتطلّبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها إدارة هذه المؤسسات هي مشكلة نظام، وليست مشكلة أشخاص،ّلأن الإدارة الجزائرية لازالت تمثّل السبب الرئيسي لمعظم العراقيل التي تقف في وجه التنمية الإدارية، الاقتصادية والسياسية للمجتمع، من خلال روح الروتين الرسمي الممل، فهناك الكثير من المشاريع عطّلت، كون ّأن نشاط المؤسسة يتطلّب الاستجابة الإدارية السريعة تنظيما وتنفيذا،ّمماّضيع على أصحابها وعلى الاقتصاد الوطني فرصا استثمارية لا تعوض، فعلى سبيل المثال؛ حتى يتحصل أحد المستثمرين على أرض للبناء، عليه المرور بعدة إجراءات إدارية شاقة وطويلة هي:[2]

- يقوم المستثمر بطلب قطعة ارض مفردة أو في منطقة صناعية لدى البلدية، بعد أن يكون قد يشكل ملفا خاصا.
- يتقدم إلى الولاية بطلب رخصة أو تصريح بالبناء.
- يتقدم بطلب التهيئة الملحقة للأرضية عن طريق اللجوء إلى المؤسسات الوطنية مثلا: سونلغاز.
- يتقدم في الأخير إلى الأطراف الأخرى بإنجاز المشروع.

لهذا فالحصول على تراخيص رسمية لممارسة النشاط، يستغرق زمنا طويلا قد يمتد إلى سنوات وبتكاليف عالية سواء كانت رسمية أو غير رسمية، وتعتبر هذه الأخيرة من الرشاوي التي يطلبها بعض الموظفين أو المسؤولين لقاء أداء الخدمة أو السرعة في الإجراءات الإدارية، وفي حالة قيام المستثمر بالمشروع بعد عناء

[1] جبار محفوظ **المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها** مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية جامعة سطيف، فيفري 2004 ص 217. العدد 05.

[2] جبار محفوظ نفس المرجع السابق ص 218.

انتظار التصريح، وما يصاحبه من تكاليف خاصة، يجد نفسه في صراع آخر مع الضرائب التي تحد من قدرته على مواصلة النشاط وربما تركه نهائيا.

2. مشكل التمويـــل:

تعتبر مشكلة التمويل بوجه عام من أبرز المشاكل التي تواجه المؤسسات صغيرة والمتوسطة، وبالأخص في مرحلة الانطلاق، فكثيرا ما تعتمد على قدراتها الخاصة، أي على التمويل الذاتي"auto financement" عن طريق الأموال الخاصة بالمؤسسين، أو على القروض العائلية، أو الاقتراض من عند الأصدقاء بناءا على علاقات خاصة تجمع بينهم.

أما فيما يخص قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة في الجزائر، فهو يعاني من صعوبات مالية أثرت على سيره، فهناك عائق كبير على مستوى البنوك للحصول على القروض، وهذا نظرا للوضعية الراهنة للاقتصاد، فجل المؤسسات صغيرة والمتوسطة تعاني عجزا على مستوى الخزينة، كما ّأن هناك مشاكل فيما يخص تمويل الاستثمار سواء كان لاقتناء العتاد في إطار إنشاء المؤسسة أو تجديده، أو توسيع قدرات الإنتاج

وعموما يمكن أن نختصر المشاكل الأساسية التي تواجه المؤسسات صغيرة والمتوسطة في مجال التمويل في نقاط رئيسية وهي:[1]

1. **مشكل العقار الصناعي:** بعد ّتعرضنا لمشكل التمويل الذي يعاني منه قطاع المؤسسات صغيرة والمتوسطة، نأتي لنطرح مشكلا آخر والذي بدوره يشكل حساسية كبيرة في هذا القطاع، وهو مشكل العقار الصناعي، الذي وقف عائقا في إنجاز وتحقيق العديد من المشاريع الاستثمارية والصناعية، نظرا للمشاكل التي تعرقله من بينها:

1- 1 الأراضي: يتعلق مشكل الأراضي أساسا بـــ:[2]

- طول مدة منح الأراضي فالمدة المتوسطة تقارب السنتين، وهو أجل طويل جعل عددا كبيرا من المستثمرين لا يتحصلون على أراض لإقامة مشاريعهم.
- رفض طلبات منح الأراضي المخصصة للاستثمار رفضا غير مبرر.
- كثير من الأراضي المتواجدة في المناطق الصناعية، تتسم بالغموض على مستوى وضعيتها القانونية، فأغلب شاغلها لا يملكون عقد الملكية، رغم طول فترة تواجدهم فيها.

1-2 المنافع: تعاني المناطق الصناعية عبر الوطن من غياب سياسة خاصة بها، إذ دخلت في حالة تدهور في الهيئة والتسييرية ّوتحولت بعض المناطق إلى ّتجمعات عمرانية، فأصبحت بعض المناطق الصناعية تشكل خطرا بيئيا ينذر بعواقب وخيمة، إضافة إلى هذا ّفإن بعض المنشآت الصناعية القائمة على أطراف القرى أو داخل المدن الصغيرة تفتقد إلى خدمات عامة، كافتقارها إلى المياه الصالحة والطاقات الكهربائية اللازمة

[1] جبار محفوظ نفس المرجع السابق ص 217.

[2] **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي**، تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص و م في الجزائر،(الدورة العامة العشرون: جوان2002)،ص 35.

لممارسة النشاط، مماّيضطر أصحاب المنشآت إلىّحل الأزمة بتهيئة هذه الخدمات بأنفسهم، وأحيانا تكون بطرق غير رسمية، الأمر الذي تسبب في مواجهة تكاليف مالية منذ البدء.

رغمّأن المنشور رقم 104 المؤرخ في1994/04/22 والصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الذي ينص على تكوين لجنة تضم ممثلي مسؤولي مؤسسات صناعة على مستوى القطاعين العام والخاص،[1] بالإضافة إلى مسؤولي مختلف الهيئات العمومية التالية: [2]

- الشركة الوطنية للكهرباء والغاز
- الماء الصالح للشرب/الماء الصناعي
- البريد والمواصلات

إلاّأن الواقعّيبينّأن التنسيق بين مختلف المؤسسات لإنجاز أشغال المنفعة غائب تماما، الشيء الذي يؤدي إلى التأخر في تكملة هذه المشاريع.

3-1 **الهندسة المدنية والعمران**: أما فيما يخص هذا المشكل فيمكننا أن نقول باختصارّأن الحصول على مواد البناء من قبل الشركات العمومية أصبح صعبا، نظرا لخضوعه وارتباطه بعدة إجراءات معقّدة إلى جانب العجز الملاحظ في هذا السوق،ّمما يؤدي بهذه المؤسسات إلى اللجوء الإجباري نحو السوق الموازية الذي يمتاز بالارتفاع الفاحش في أسعار المواد ،فالدولة باعتبارها الممون الرئيسي للعقار تواجه مشكلتين أساسيتين هما:[3]
ضرورة الحصول على مردودية قصوى للممتلكات العمومية من خلال مختلف أشكال التسيير والتنظيم (البيع، الهبات، التخصيص والكراء).

- تقديم المزيد من التشجيعات للمستثمرين عن طريق وضع الأراضي الصناعية بأسعار مغرية، علما أن أسعار تجلب عددا كبيرا من المضاربين.

ومن العراقيل التي تواجه المستثمرين أيضا عدم الاستقرار، وعدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي، وكذلك الحالة السيئة التي تعيشها أغلبية المناطق الصناعية، حيث عرف العقار توزيعا غير مدروس،إذ نجد الكثير من الأراضي مازالت بورا أو استغلّت لنشاطات أخرى خارج هذا القطاع، بينما بقي الكثير من المستثمرين الحقيقيين أو الذين يريدون توسيع نشاطهم يعانون من هذا المشكل، وعليهّفإن مشكل العقار الصناعي، مشكل عويص يجب النظر فيه، لتحسين استغلاله[4].

[1] **الجريدة الرسمية** الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحليّة، المنشور رقم 104، المؤرخ في 22/04/1994، العدد 62، ص2.
[2] الجريدة الرسمية: المرجع نفسه.
[3] الجريدة الرسمية: المرجع نفسه.
[4] الجريدة الرسمية: المرجع نفسه

المطلب الثاني: أساليب دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأسباب فشلها.

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة أساليب تساعد على دعمها كما هناك أسباب أدت إلى فشلها نذكر منها:

أولا. أساليب دعم المؤسسات الصغيرة المتوسطة.

إن الحد من المعوقات والعراقيل التي تعترض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد الحلول لمشكلاتها من أجل المساهمة الفعالية في رفع كفاءة الإنتاجية وتطوير قدراتها التنافسية يتطلب اتخاذ جملة من التدابير نوجزها فيما يلي:[1]

1. **الدعم الحكومي :** تستطيع حكومات الدول النامية دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عبر عدة مراحل والمتمثلة فيما يلي :

- أزال القيود والمعوقات الإدارية وذلك بتوفير البنى التحتية من مواصلات وتدريب، تأمين التمويل بشروط ميسرة، تشجيع التصدير، وتخفيض رسوم الإنتاج والضرائب المباشرة وغيرها.
- تقديم الاستشارات الاقتصادية، وتشمل على تعريف المنتجين بالاعتبارات الخاصة باقتصاديات المشروع مثل اختيار نوع الصناعة والموقع ورأس المال اللازم و الأسواق، أما الاستشارة الفنية فتشمل المسائل المتعلقة بالاختيار والاستغلال الأمثل للآلات والمعدات، الصيانة والإصلاح، أما فيما يخص الاستشارة الإدارية فتشمل المسائل المتعلقة بالتمويل وتخطيط الإنتاج وتسويق المنتجات.
- المساعدات المالية باعتبار أن هذه المشروعات تواجه صعوبات فيما يخص اهتمام البنوك التجارية باقتراضها بشروط ميسرة فانه يتعين على الحكومة ضمان أي خسارة يمكن أن تتعرض لها هذه البنوك حتى تخفف من شروطها وتتعامل مع اكبر عدد منها، وان تشجع على إقامة مؤسسات مالية متخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات بشروط ميسرة تراعي ظروف نشاطها وإمكانياتها المتاحة، بالإضافة إلى تخصيص حصة عادلة من الدعم الدولي في إطار التعاون المتعدد الأطراف التي تبرمه الحكومة مع المصارف الدولية للوفاء باحتياجات هذه المشروعات من هذا الدعم.
- إنشاء هيئة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي للمشروعات ص.م وهذا للتغلب على مشكل الضمانات التي تشترطها البنوك مقابل الحصول على الائتمان.
- تحديد الحكومة بوضوح لسياستها وخططها الائتمانية اتجاه المشروعات ص.م في إطار التنمية الصناعية الشاملة مع بيان أهدافها وتوجيهاتها إزاء دور هذه المشروعات اقتصاديا وصناعيا.

2. **تسهيل التمويـــل**

تعتبر عملية الحصول على مصدر للتمويل من أعقد العمليات التي تبطل من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن تسهيل عملية الحصول على التمويل المناسب لهذه المؤسسات ليس مسؤولية المؤسسات

[1] عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المشروعات المتوسطة والصغيرة واساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية**، مداخلة ضمن: الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف، 26-28 ماي 2003، ص.7 .

الحكومية فقط وإنما هو عبارة عن أسلوب مشترك بين الجهات الحكومية وغير الحكومية كالجمعيات التعاونية وجمعيات التضامن وغيرها من الصيغ التعاونية التي تدعم تمويل هذه المؤسسات، لذلك أصبح من الضروري عندي إعداد وتنفيذ برامج القروض مراعاة نوع المؤسسة وتخفف إجراءات منح القروض وأن يكون تسديد القروض على أساس جداول سداد واقعية، وفترات سماح معقولة وأسعار فائدة قريبة من أسعار السائدة في الأسواق المالية هذا على غرار إنشاء مؤسسات إقراض خاصة أو متخصصة في منح الاعتمادات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة ويجب تحسين أداء المحافظ المالية عوضا عن فرض عقوبات مالية وتطبيق إجراءات الرهن والمقاضاة أو إشهار الإفلاس في حالات التخلف عن التسديد لأسباب موضوعية.

3. الإدارة الرشيـــــدة:

إن نجاح المؤسسات ص.م في البلدان النامية يتوقف على الاعتراف بقيمة الموارد البشرية كأصل هام لديها على المستوى التعاون بين العاملين ومرؤوسيهم وان الإدارة الرشيدة القائمة على الفهم والمعرفة جنبا إلى جنب مع القوة العاملة والكفاءة الماهرة المتميزة هي ضرورة حيوية لتطوير القدرات الإنتاجية لهذه المشروعات والحفاظ عليها بما يمكنها من حماية استقلاليتها دون اضطرارها للخضوع لتعديلات المشروعات الكبرى أو متعاقدين قد يفرضون عليها شروطا وموصفات تشكل عبئا عليها كما ان التحسين المستمر للمهارات والتقنيات الإدارية هما أيضا مطلب ملح لرفع كفاءة أداء هذه المشروعات بما يكفل لها الاحتفاظ بموقفها المتميز ضمن المؤسسات الصناعية الوطنية.

4. التكوين والبحث والتطوير:

يعتبر الاهتمام بموضوع التكوين والتطوير من أهم السبل التي تسمح للمؤسسات بامتلاك المكانة السوقية وذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية والكفاءات التشغيلية والميزات التنافسية وكذا بلوغ الأداء المتميز بواسطة العمالة المدربة والمؤهلة التي يجب أن تعتبر القيمة المضافة الأساسية التي يمكن أن تخلق المكانة للمؤسسة وتقلل الخطر من المنافسة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يجب أن تدعم الاتصالات والعلاقات بينها و بين الجامعات والمراكز البحثية والأكاديميات المتخصصة في مجالات البحث والتطوير، ودعم مبدأ تبادل المشورة والنصح والمنفعة بين المؤسسات العاملة في محيطها لمواجهة الاختلالات وإيجاد الحلول المنطقية لها.

5. إتقان الإنتاج وحسن تسويقـه:

يمثل الإنتاج والتسويق من الوظائف الأكثر أهمية في المؤسسة، ويعتبران من أهم الانشغالات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة، ولتدعيمها يجب العمل على الاستفادة من التقدم التقني الحديث في تحسين فنون الإنتاج وتطوير تصاميم المنتجات والالتزام بالمواصفات العالمية والرقابة على الجودة ولتطبيق معاييرها، وتوسيع الأسواق الداخلية لتصدير المنتجات والتعريف بها والإعلان عليها بالطرق الحديثة من خلال إظهار المنتجات بطريقة مرضية وواضحة لتسهيل الاتصال مع المشتركين المحليين والدوليين وإقامة علاقة متجددة مع العملاء والشركات الكبيرة وذلك بغية الوصول إلى الأسواق الخارجية.

6. الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة:

إن التكنولوجيا لا يمكن الاستغناء عليها لكونها أصبحت وسيلة جد مهمة لتحسين القدرات التنافسية وتحقيق الأرباح المرجوة من المؤسسات المتوسطة والصغيرة، كما يمكن للمؤسسات استغلال هذه التكنولوجيا الحديثة في تقليل تكاليف الإنتاج وبالتالي غزو الأسواق والاستحواذ على الحصة السوقية.

ثانيا. أسباب فشل المؤسسات المتوسطة والصغيرة:

للمؤسسات المتوسطة والصغيرة أسباب جعلتها تفشل ونذكر منها: [1]

1. عدم القدرة على الفصل ما بين الملكية والإدارة.
2. قصور مصادر التمويل ومشاكل السيولة.
3. عدم توافر المساعدات الفنية.
4. العشوائية في تنفيذ المشروعات دون الاعتماد على دراسات الجدوى والسوق.
5. ضعف التواصل مع المنشأة الكبيرة ومحدودية مجالات البحث العلمي المطبقة الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
6. عدم استفادة غالبية المشاريع الصغيرة والمتوسطة من الإعفاءات الضريبية والجمركية وإمكانية الحصول على الأراضي بأسعار رمزية إضافة إلى صعوبة الحصول على قروض حكومية ميسرة. سوء اختيار الموقع.
7. التخطيط السيء للمشروع.
8. افتقار أصحاب المشروعات إلى الخبرة والدرايه الكاملة بوضع وإجراءات دخول السوق وعدم قدرتهم على تقدير حصتهم السوقية.
9. قلة توفر المقومات الكافية للبنية الأساسية لدعم وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وخاصة الإنتاج والتغليف والتسويق.
10. إهمال المنافسة عند دخول منافسين جدد إلى الأسواق يمكن أن يهدد نجاح أي مؤسسة لذا فعلى أصحابها أن يفعلوا في أنشطتهم الترويجية والتسويقية والخدمات المقدمة للزبائن.[2]

[1] المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار: **"تفعيل المبادرات العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة"** القاهرة ـ جمهورية مصر العربية23 / مايو/ 2013

[2] شيبا اسيا **(دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية)** مذكرة ماجيستسر غير منشورة في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير فرع التحليل الاقتصادي لموسم 2008-2009 جامعة الجزائر ص 12.

خلاصة الفصل:

تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى التعاريف المتعددة والمختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واستنتجنا بذلك أنه لا يوجد تعريف محدد عالمي بها، وهذا يعود إلى أن كل دولة تضع تعريفا الخاص بالنظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وكذا اختلاف المعايير الكمية والنوعية والتي بتعددها تعيق وضع تعريف موحد.

كما ان قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعاني من عدة مشاكل و يتميز بعد خصائص تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي يلعبه في اقتصاديات الدول بمساهمته في توفير مناصب الشغل و تحقيق رقم أعمال معتبر والمساهمة في تشكيل الناتج الداخلي الخام وخلق قيمة مضافة .

فتحديد الجانب القانوني لهذه المؤسسات يعتبر من الخطوات الهامة لعملية الإنشاء حيث تتمثل هذه الأهمية في المساهمة في الاقتصاد الوطني إلى جانب دعم الصادرات وقبل الانطلاق في النشاط الاقتصادي تمر المؤسسات بعدة مراحل هذه الأخير تحتاج إلى عدة إجراءات خاصة في الخطوات الأولى من حياة المؤسسة وهذا لتنمية قدراتها وكفاءتها على الاستمرار في النشاط وتطويره.

إلا أن اغلب ملاك المؤسسات المتوسطة والصغيرة لا يملكون الإمكانيات لتمويل مؤسساتهم وتوفير الموارد المالية الكافية لإنشائها وتطويرها في حين تنحصر الحلول لدى البنوك من خلال إقراض وتمويل أصحابها وهذه العملية تكون بعد دراسات.

ومن هذا القبيل يمكن القول أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة تحظى باهتمام كبير من الدول وذالك بتوفير محيط ملائم وتوسيع دورها في التنمية الاقتصادية حسب ما ذكر سابقا.

الفصل الثاني:
مفاهيم أساسية حول السياحة

تمهيد

تعد السياحة واحدة من اكبر الصناعات نموا في العالم فقد أصبحت اليوم من أهم القطاعات في التجارة الدولية باعتبارها قطاعا إنتاجيا يكتسي أهمية كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان المدفوعات ومصدرا للعملة الصعبة، كما تعطي فرص التشغيل للأيادي العاملة وهدفا لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية، إذ بلغت عائدات السياحة مليارات الدولارات وعدد السائحين مئات الملايين إضافة إلى ذلك فهي جد هامة لأطراف كثيرة بما فيها مؤسسات القطاع الخاص والمنضمات الغير الحكومية واتساع نطاق القطاعات والخدمات المعنية بها اضافة الى ضخامة البنية الأساسية المطلوبة لدعمها كالنقل، مصاريف المؤسسات المالية ومؤسسات الدعاية والتشجيع و الترويج ..... الخ

وتطمح بعض الدول في الآونة الأخيرة إلى دخول السوق السياحية وجعلها واحدة من الأولويات القومية وتحويل بعض أماكن الجذب السياحي لها إلى وجهة سياحية وذالك من خلال تطبيق إستراتيجية حكيمة وطموحة وفعالة ترتكز من جهة على التجارب الناجحة للدول الناشطة بالمجال السياحي، ومن جهة اخرى استغلال المرافق السياحية لها ولتوضيح ذلك سنقوم بتقسيم هذا الفصل الى:

المبحث الاول: ماهية السياحة.

المبحث الثاني: أنواع وأركان ومكونات السياحة.

المبحث الثالث: السياحة في الجزائر.

المبحث الاول: ماهية السياحة

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى تاريخ السياحة والتي لازمت الإنسان منذ ولادته الى ان اصبح علما متكاملا كما سنتطرق الى المفاهيم المتباينة للسياحة وأهميتها وخصائصها ومقومتها والتعرف على السائح.

المطلب الأول: مفهوم السياحة والسائح

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى معرفة السياحة والسائح والمصطلحات ذات العلاقة بهما.

أولا: تعريف السياحة

السياحة ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغير الهواء، والى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، والشعور بالبهجة والمتعة، والإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة وأيضا نمو الاتصالات وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت نتيجة اتساع نطاق التجارة والصناعة سواء كانت كبيرة أو متوسطة أو صغيرة وناتج تقدم وسائل النقل[1].

يعتبر مفهوم السياحة من المفاهيم التي يكتنفها بعض الغموض ويختلف مفهومها من سياق إلى آخر، كما أنها عرفت العديد من التطورات. وقد تطرق إليها الباحثون من أكثر من زاوية، حسب المعتقدات التي ينطلق منها الباحث أو حسب التجارب العلمية التي يقوم بها، وهذا ما أدى إلى تنوع وتعدد التّعريفات الخاصة بهذا المفهوم

ونجد من هذه التعاريف ما يلي:

عرفت المنظمة العالمية للسياحة في عام 1963، في مؤتمر نظمته حول السياحة، انطلاقا من المصطلحات التالية: [2]

1. **الداخل**: كل مسافر تطأ قدماه بلد أجنبي خارج منطقة اقامته.
2. **المسافر**: كل شخص يدخل التراب الوطني مهما كان سبب تنقله ودوافع دخوله ومهما كانت جنسيته ومكان إقامته باستثناء السواح في نزهة أو رحلة بحرية والدين يقيمون في بواخرهم طوال مدة اقامتهم في البلاد.
3. الزائر : يعد كل شخص يتوجه إلى بلد يقيم فيه لأغراض مختلفة كزيارة الاقارب المتعة، قضاء عطلة، الصحة، الدراسة، الدين ..... الخ، وليس ممارسة مقابل أجر، وعادة ما تكون خلال الانجازات والعطلات.

[1] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق**، عالم الكتاب طبعة الأولى، القاهرة 1988،ص1

[2] **dictionnaire de géographie p 436.**

في حين عرفتها الأكاديمية الدولية للسياحة على أنها (عبارة عن لفظ ينصرف الى أسفار المتعة) فالسياحة هي مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق هذا النوع من الأسفار، أو أنها الصناعة التي تتعاون على اشباع رغبات السائح[1].

اما عن بعض تعاريف الباحثين نجد: [2]

ففي عام 1905 عرف الألماني "جوير فولر" السياحة بأنها ظاهرة من ظواهر العصر التي تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجو والإحساس بجمال الطبيعة وتذوقها والشعور بالبهجة والمتعة في الإقامة في مناطق ذات طبيعة خاصة وهي ثمرة تقدم وسائل النقل.

السياحة حسب تعريف جون ميشو: وهو مسؤول في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي، عرف السياحة كما يلي "السياحة هي نشاط يحتوي على عمليتي خلق واستفادة من وقت خاص خارج مقر الإقامة الأصلي ليلة على الأقل، حيث يكون السبب هو التسلية، التداوي، اجتماعات، زيارة المقدسات الدينية، تجمعات رياضية ...الخ[3].

اما العالم النمساوي "هيرمان فون شوليرون" فقد عرف السياحة في عام 1910 على انها الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية المتعلقة بدخول الأجانب واقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة معينة.[4]

ومن خلال هذا التعريف تبين أنه ركز على الجانب الاقتصادي للسياحة وأهمل الجانب النفسي والثقافي اذ انه فسر المنظور السياحي على أنها:

عبارة عن لفظ ينصرف الي أسفار المتعة: وهي "مجموعة الأنشطة البشرية التي تعمل على تحقيق الإسفار والصناعة التي تتعاون على إشباع رغبات السائح"

أو بعبارة أخرى هي "مجموعة العلاقات المسلية والرياضية الناتجة عن الاتصال بين الأشخاص الذين يزورون مكان ما وسكانه لأسباب بعيدة عن العمل إضافة إلى إنها تمثل النشاط الحضري والاقتصادي والتنظيمي الخاص بانتقال الأشخاص ببلد غير بلدهم وإقامتهم فيه لمدة لا تقل على 24 ساعة باستثناء العمل الذي يدفع اجره داخل بلد الزيارة.

السياحة عملية انتقال الانسان من مكان لآخر لفترة زمنية بطريقة مشروعه تحقق المتعة النفسية.

في حين عرف روبرت لانوت في كتابه (السياحة وأوقات الفراغ) السياحة بأنها (مجموعة العلاقات السلمية والرياضية الناتجة عن الاتصال بين الأشخاص الذين يزورون مكانا ما، وسكانه، لأسباب أخرى غير الأسباب المتعلقة بالمهن.[5]

ومما سبق يمكن ان نعطي تعريفا شاملا للسياحة:

---

[1] د.نعيم الظاهر **مبادئ السياحة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع عمان، الطبعة 2، 2013 م، ص 30.

[2] د.ماهر عبد العزيز، **صناعة السياحة**، دار زهران للنشر، الاردن، الطبعة السنة 2013 م، ص 20.

[3] **G.P la zoto géographique du tourisme, maison Paris 1990 P13.**

[4] زيد منير عبوي, **فن ادارة الفنادق و النشاط السياحي**, دار كنوز المعرفة, الطبعة الاولى, مصر, 2007, ص 169,بتصرف.

[5] قارة ابتسام **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي بالجزائر** مذكرة شهادة الماجستير غير منشورة كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير تخصص تسويق دولي جامعة تلمسان 2012 .2011 ص 86.

"السياحة هي عبارة عن السفر أو الانتقال بهدف الترفيه وحب الاكتشاف أو المغامرة من مكان لآخر ومن زمان الى زمان (السياحة العالمية) او الانتقال في بلد (السياحة الداخلية) لمدة يجب ألا تقل على 24 ساعة اذ تفوق المسافة ثمانين كيلو متر بحيث لا تكون من اجل الإقامة الدائمة وإنما تكون من اجل الثقافة، الأعمال، الدين أو الرياضة .... الخ.[1]

ثانيا: تعريف السائح

هو الشخص الذي يسافر خارج محل إقامته الأصلي أو الاعتيادي ولأي سبب غير الكسب المادي أو الدراسة سوآءا كان في داخل بلده(السائح المحلي) أو في داخل بلد غير بلده (السائح الأجنبي) ولفترة تزيد على يوم واحد وان تقل عن سنة فهو يعتبر قاصدا للنزهة إذا قلت عن يوم .[2]

ثالثا: المصطلحات ذات العلاقة بالسياحة

ونذكر منها:[3]

. المتنزهين: هم زائريي المناطق لأقل من 24 ساعة وهؤلاء لا يدخلون ضمن تقسيم السواح .

. المعرضون: وهى الدول التى تقدم خدمة السياحة لسائحيها بغرض تلبية رغباتهم بقدر ما تكتسبه من إمكانات في هذا المجال تتناسب مع طلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

المطلب الثاني خصائص ودوافع السياحة ومقوماتها.

تبعا لما سبق سنعالج خصائص ودوافع السياحة وكذا مقوماتها وهو كالاتي.

الفرع الأول: خصائص السياحة.

تعتبر السياحة من اهم القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي، وهي تنطوي على عدد من الخصائص نذكر منها:[4]

1. تشعب وتعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطاتها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى: الصناعية، الخدمية...الخ.
2. مدى ملائمة المناخ السياحي بمفهومه الشامل من العوامل المؤثرة على الطلب على المنتج السياحي محليا ودوليا.
3. الطلب السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر المواد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية، بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار الخدمات السياحية الاساسية أو التكميلية.
4. الطلب السياحي يحدد حسب القدرة المالية للسائح خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع حاجة ضرورية، بل يرتبط غالبا بإشباع حاجة كمالية.

---

[1] من اعداد الطالب

[2] د ماهر عبد العزيز صناعة السياحة ، دار زهران للنشر، الاردن، الطبعة2013م ص 27.

[3] ا لمياء حفني **مقدمة عن شركات السياحة ووكالات السفر** دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر ط 1 الاسكندرية مصر 2011 ص 13.

[4] عبد السلام ابو قحف، **محاضرات في صناعة السياحة في مصر** ، المكتب العربي الحديث، مصر- 1992، ص 16-18.

5. يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية في الدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصال والتقلبات الاقتصادية كالرواج والكساد بالإضافة الى عوامل ثقافية وسياسية يصعب على الدولة التأثير والتحكم فيها.

كما تمتاز السوق السياحية بالخصائص التالية:[1]

- سوق للتداول بسرعة بسبب ارتباط عملية الانتاج بالمستهلك مما يستوجب تنقل المستهلك بحثا عن السلعة أو الخدمة وبالتالي تمثل السياحة قطاعا تصديريا دون الحاجة الى شحن للمنتج نظرا لكونه خدمة.
- السوق السياحي سوق قابل للتوسع بسبب تعدد وتباين أنواع السياحة وأغراضها، إضافة إلى تنوع واختلاف الأنشطة وطبيعة الخدمات السياحية.
- صناعة السياحة تمثل حافز للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة، لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.

كذالك للسياحة مزايا أخرى عديدة نذكر منها:[2]

- صناعة السياحة تتطلب استثمارات مالية أقل نسبيا إذا ما قورنت بقطاعات انتاجية أخرى مثل الصناعات الثقيلة وصناعة التعدين.
- المنتج السياحي المباع يقوم أساسا على ثروات غير مادية، مثل: نوع المناخ وجمال الطبيعة، ووجود أماكن تاريخية وأثرية، وهي ذات امكانيات كبيرة لتحقيق عوائد مالية غير محدودة، اذا ما أحسن تخطيطها وتسويق المنتج فيها وفقا لقواعد علمية و تجارية.
- تعتبر السياحة أداة فعالة ومؤثرة للنظام العام لخلق تكامل اجتماعي على المستوى الوطني والدولي، وهي سبيل لتنمية صناعات أخرى وبعث نوع من التفاهم الدولي بين مختلف الدول المتجاورة بوجه خاص وعلى المستوى الدولي بوجه عام.

و يمكن اضافة خصائص اخرى للسياحة و هي:[3]

- ارتباط صناعة السياحة كنشاط انتاجي يقدم خدمات ذات طبيعة خاصة بقضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الكثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء.
- السياحة كصناعة تحتوي على مجموعة من العناصر وهي: المقومات والموارد السياحية، التجهيزات والخدمات السياحية، خدمة المواصلات الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية والدولية، الدعاية والترويج السياحي، الطلب السياحي، فهي صناعة مركبة ومرتبطة.

---

[1] Jean louis michaudM tourisme chance pour l economie risque pour les societes .edition puf. France-1992.p 68.

[2] برنجي ايمن، **الخدمات السياحية و اثرها على سلوك المستهلك**، رسالة ماجيستير في علوم التجارية فرع الادارة التسويقية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس – **2009**، ص 48.

[3] عبد السلام ابو قحف، **اساسيات التسويق** ، الدار الجامعية، مصر، الطبعة 1995، ص 206.

- عدم سيادة المنافسة الصافية أو حتى احتكار القلة في كثير من الحالات الخاصة بالنسبة لبعض المقومات والموارد السياحية النادرة وصعوبة قيام بعض الدول بإنتاج سلع سياحية بديلة.
- ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين أو بمعنى أخر أن الطلب السياحي في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.

ان توافر الخصائص السابقة وغيرها من القوى والمتغيرات البيئية الداخلية والخارجية التي تمارس تأثيرا مباشرا أو غير مباشر على الطلب السياحي يضيف الكثير من الصعوبات التي تواجه القائمين على التخطيط السياحي لا يمكن السيطرة عليها أو التنبؤ بها.

الفرع الثاني: دوافع السياحة

تختلف دوافع السياحة من جانب الى اخر ويمكن التعرف عليها كالاتي.

دوافع السياحة:

في هذا الزمن العجيب المنقلب المزدحم قد يصعب على الانسان ان يتماشى مع ايقاعه السريع ومتطلباته المتوالية فيكون ناتج ذلك دوافع قوية تؤدي الى تحركات البشر من مكان لأخر داخليا وخارجيا لعوامل روحية واجتماعية أو عوامل نفسية واقتصادية.[1]

ومن هذه العوامل او الدوافع التي تؤدي الى حركة الإنسان من مكان لأخر:[2]

أولا. دوافع ثقافية، تاريخية، تعليمية:

تتعلق بالرغبات المختلفة للتعرف على الحضارات القديمة ومشاهدة الآثار، والتعرف على حياة الشعوب ومعرفة حياتهم، أعمالهم، ثقافتكم وحياتهم الاجتماعية، الحضارية والثقافية، كحضور بعض الأحداث المهمة بالعالم ومعرفة ما يدور من حوادث الساعة والتقدم العلمي ومشاهدة الأحداث العلمية الجديدة.

ثانيا. دوافع دينيـــة:

تتمثل في زيارة الأماكن المقدسة أو زيارة المعابد والأضرحة المختلفة حول العالم، نظرا لما تمثله هذه الأماكن من قيم روحية لمختلف الأديان والمعتقدات.

ثالثا. دوافع الراحة والاستجمام والترفيه:

يرتبط هذا الدافع بمحاولة الهروب المؤقت من الجو الروتيني اليومي للعمل والابتعاد عن ضجة المدن المزدحمة بالسكان، واللجوء إلى الأماكن الهادئة من أجل الاستمتاع بأوقات الفراغ و الترفيه عن النفس بتوفير المال والوقت.[3]

---

[1] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**، ماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2014 ،ص 23.

[2] محمد العطا عمر **صناعة السياحة وأهميتها الاقتصادية**، الندوة العلمية **اثر الأعمال الإرهابية على السياحة**، دمشق-2010/07/06م.

[3] د.ماهر عبد العزيز، **مرجع سابق** ص 47.

رابعا. دوافع عرقيــة:[1]

هذا الدافع ينشأ بقوة لدى المغتربين عن بلدهم، يولد لديهم حافز قوي لزيارة بلدهم الأم وتجديد الروابط الأسرية، أو زيارة مناطق تركت لديهم انطباعا معينا عنها.

خامسا. دوافع صحية:

يرتبط هذا الدافع بالرغبة للعلاج والبحث عن بيئة نقية بعيدة عن التلوث والضجيج والتوجه نحو الأماكن ذات الخصائص العلاجية لغرض الاستشفاء والاسترخاء من أجل الراحة النفسية.

سادسا. دوافع رياضية:

السفر بغرض مشاهدة المباريات الرياضية وتشجيع فرق معينة أو ممارسة الرياضة والمشاركة في المنتديات والتجمعات الرياضية.

سابعا. دوافع اقتصادية:

تتمثل في الاستفادة من انخفاض الأسعار ومن فرص العمالة في التحويل وهذا يؤدي الى توجه السياح إلى البلد الذي انخفضت عملته للتمتع بالخدمات والسلع بأسعار أقل، أو لأسباب مهنية كحضور المؤتمرات أو سياحة رجال الأعمال وعقد الصفقات و زيارة المؤسسات.

ثامنا. دوافع أخرى:

تتمثل في المغامرة، المخاطرة أو شراء وسيلة نقل جديدة ومتطورة أو تجريبها مثل طائرة الكونكورد...الخ، أو السفر لغرض علمي مثل دراسة الأتربة والصخور.

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الدوافع تتباين من سائح إلى أخر، كما أنه قد يجتمع دافعين أو أكثر لدى سائح معين.

الفرع الثالث: مقومات السياحة:

ترتكز السياحة على مقومات بعضها طبيعي و الآخر بشري ومادي:[2]

1. **المقومات الطبيعية:** وتتمثل في كل الظروف المناخية وتمايز الفصول، المناطق الدافئة، الحمامات المعدنية...الخ، أي كل مظاهر جذب السواح.
2. **المقومات البشرية:** وتتمثل في الجوانب التاريخية، كالآثار، المعالم، الشواهد، الأطلال، الفنون الشعبية بطبوعها المختلفة، الثقافات والعادات لدى السكان.
3. **المقومات المالية والخدمية:** وتتمثل في مدى توافر البني التحتية، كالمطارات النقل البري والجوي، ومدى تطور مختلف القطاعات الصناعية، التجارية، البنوك، العمران ...الخ، ومدى توافر الخدمات المكملة كالبريد، الإطعام، الفنادق، المقاهي، مراكز الترفيه والتسلية. كما تعتمد السياحة على قدرات

[1] سماعيني نسيبة، **دور السياحة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر**، ماجستير في علوم التسيير تخصص ادارة اعمال، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران،2014 ،ص24.

[2] د نعيم الظاهر **مرجع سابق** ص 143 .

الدول المختلفة على تشجيع السياحة بما تقدمه من تسهيلات ومستوى للأسعار، وقدرة دعائية على مختلف وسائل الأعلام على جذب السائحين،[1]

4. **المقومات الدينية:**[2] تتمثل المقومات الدينية في الأماكن المقدسة والآثار الدينية، وتعتبر مكة المكرمة من أشهر المواقع الدينية في العالم، من حيث عدد السياح الذين يقصدوها من كل بقاع العالم، وهذا لأجل أداء مناسك الحج والعمرة.
5. **المقومات الثقافية:** وتلعب دورا مهما من خلال رغبة السياح في التعرف على مختلف عادات وتقاليد الشعوب وفنوها الشعبية والصناعة التقليدية لهذه الشعوب، والتظاهرات الثقافية والفنية.
6. **المقومات المادية:** تعتبر الامكانيات المادية الركيزة الأساسية لقطاع السياحة في أي بلد، وتتمثل في مدى توفر البنى التحتية الأساسية (المطارات والطرقات والسكك الحديدية)، والبنى الفوقية كالفنادق والاتصالات والنقل...الخ.
7. **المقومات المؤسساتية:** وتتمثل في المؤسسات القائمة على القطاع السياحي، ولعب دورها في مختلف الاتجاهات .

المبحث الثاني: أنواع وأركان ومكونات السياحة

كما سبق ولاحظنا أن للسياحة مفاهيم مختلفة ينبثق منها مجموعة توابع والمتمثلة في اختلافات أنواعها وأركانها ومكوناتها كونها عنصرا واتجاها هاما في اقتصاد البلدان، ومنه سنتطرق من خلال هذا المبحث الى معرفة مضمون هذه النقاط الهامة

المطلب الأول: أنــواع السياحة

يعد قطاع السياحة من أهم قطاعات النشاط الإنساني في الدولة الحديثة، وهناك عدة أنواع للسياحة طبقا للمعايير التي تؤخذ في تصنيف السياح وفيما يلي نذكر أهمها ما يلي:[3]

أولا أنواع السياحة على أساس الموقع والحدود :

هناك نوعان أساسيان هما:

- سياحة دولية بمعنى خارج إطار الدولة أو خارجية، أما محلية تكون داخل تراب الوطن الأصلي للسائح.
- وهناك نوع آخر يعرف بالسياحة الإقليمية كإقليم أمريكا اللاتينية أو الشرق الأوسط أو شرق آسيا ودول المغرب العربي.

[1] هواري معراج وآخرون **السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية حالة الاقتصاد الجزائري**– مجلة الباحث الجزائر جامعة الاغواط . ص22 .
[2] عويـنان عبد القادر، **السياحة في الجزائر الامكانيات والمعوقات(2000- 2025) في ظل الاستراتيجية السياحية الجديدة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT2025**، ص 30-31 .
[3] ا د صلاح زين الدين **التنمية السياحية المستدامة في مصر المؤتمر العلمي الدولي الثالث القانون و السياحة** كلية الحقوق جامعة طنطا مصر ص 08.

ثانيا أنواع السياحة على أساس فترة إقامة السائح وخصائص المنطقة السياحية:

هناك:[1]

- سياحة دائمة وهي سياحة تتم على مدار السنة مثلا كسياحة ثقافية أو دينية،
- وهناك سياحة موسمية تقتصر على فترة من السنة كالسياحة الصيفية أو الشتوية نتيجة ارتباطها بالمدة.

ثالثا ـ أنواع السياحة على أساس مناطق الجذب السياحي :

وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي:[2]

1- سياحة ثقافية:

وتشمل هذه السياحة زيارة الأماكن التاريخية والمواقع الأثرية والدينية والمتاحف، وهذه السياحة غالبا ما تكون دائمة إذا ما توافرت الظروف المناخية الملائمة لحركة السياح و تنقلاتهم.

2- سياحة طبيعية:

وهي:

- سياحة متعددة الوجوه: مناخية، نباتية، طبيعية.
- ومتنوعة الأغراض: ترويحية و علمية واستشفائية، ولكن يعد المناخ عنصرها الأساسي ومحركها الفعال.

3- سياحة اجتماعية:

وهي سياحة متعددة الجوانب، فهي سياحة علاقات وسياحة ترويح وترفيه عن النفس وربما تكون سياحة المدن ضمن السياحة.

رابعا أنواع السياحة على أساس الهدف:

ونذكرها فيما يلي: [3]

1. السياحة الترفيهية: وهي السفر إلى الجهات السياحية المعروفة على مستوى العالم.
2. السياحة الدينية: السفر بهدف تأدية مناسك الحج والعمرة وزيارة الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة
3. سياحة المؤتمرات: وهي الأنشطة السياحية المصاحبة لحضور المؤتمرات العالمية، العلمية والسياسية والمهنية، وهي تكون بالعواصم المختلفة حول العالم.
4. سياحة التسوق: وهي السفر من أجل التسوق من الدول التي تتميز بوفرة في مجمعات الشراء وجودة الأسعار ومنها دبي ولندن وباريس فهي وجهات للتسوق.
5. السياحة الرياضية: بأنواعها، و سياحة المغامرات والاطلاع على الغرائب مراقبة السكان وعاداتهم وتنظيم التظاهرات الكبرى مثل كاس العالم الألعاب الاولمبية وغيرها.

[1] ا د صلاح زين الدين نفس المرجع السابق ص 09.
[2] د ماهر عبد العزيز مرجع سابق ص 53.
[3] د ماهر عبد العزيز مرجع سابق ص 53.

6. السياحة العلاجية وتعد من انواع السياحة المهمة والتي تدر دخلا محترما لأن فترة بقاء السائح للعلاج تكون ذات مدة متوسطة إلى طويلة، إضافة إلى المصاريف تكون كبيرة خاصة إن كانت خارج الوطن ونذكر من أشكالها:

- العلاج بالمياه المعدنية
- العلاج تحت الرمال
- العلاج بقصد مناطق الهواء النقي والجو الصحي.....الخ.

خامسا أنواع السياحة حسب وسيلة النقل:

هناك السياحة الجوية عن طريق الطيران، والسياحة البرية عن طريق السيارات والقطارات، والسياحة البحرية عن طريق السفن واليخوت، وهناك نوع جديد من السياحة البحرية عبر الأنهار، وهناك نوع أخر من السياحة يسمى بسياحة الفضاء وهذه السياحة محصورة حتى الآن ببعض الأشخاص القلائل جدا حيث تكلف الرحلة ملايين الدولارات.[1]

المبحث الثالث: السياحة في الجزائر.

ان لكل بلد خصائصه ومميزاته سواء تعلق الأمر بما هو موهوب من الخالق عز وجل كالموقع الجغرافي والمناخ والتضاريس أو متعلق بما صنعه الإنسان من تاريخ وأثار وحضارات التي تزيد من جمال البلد والجزائر بفضل موقعها المميز ومساحتها الشاسعة تنفرد بطابع سياحي طبيعي وحضري جد مميز إذ سعت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال لاستغلال هذه الإمكانيات وترقيتها وتطويرها.

المطلب الاول: أنواع السياحة في الجزائر.

بفضل تنوع الثروات الطبيعية من حيث تضاريسها ومناخها من منطقة لأخرى أدى ذلك إلى تنوع السياحة بالجزائر ونذكر منها: [2]

1- السياحة الساحلية:

هي اكثر أنواع السياحة انتشارا في الجزائر بفضل الشريط الساحلي الممتد على طول 1200 كلم ولقد حظي هدا النوع من السياحة بالاهتمام وجهزت بمركبات سياحية ما بين الفنادق وبيوت الاصطياف والفيلات الصيفية وقد اختيرت مناطق كبرى من اجل التوسع السياحي وهي:

- غرب مدينه الجزائر: موريتي، نادي الصنوبر، سيدي فرج، زرالدة، تيبازة .
- الغرب الجزائري: الاندلسيـــات الوهرانيـة.
- الشرق الجزائري: بجاية، عنابة، سرا يدي، القـل، سكيكـدة والقالـــة.

[1] د ماهر عبد العزيز مرجع سابق ص 53.

[2] وزاني محمد **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالجزائر دراسة حالة حمام ربى ولاية سعيدة** مذكرة ماجيستر غير منشورة تخصص تسويق الخدمات لموسم 2011 2012 ص 34.

2- السياحة ذات الطابع العائلي والاجتماعي:

هذا النوع من السياحة يتميز بطابعه الأخلاقي لكونها موجهة للعائلات وتسمح بالاندماج مع السكان المحليين، كما انها تسمح بتطوير النشاطات الاقتصادية في المناطق المحددة التي تفتقر للمناطق السياحية.

3- السياحة الصحية و المعدنية:[1]

تمتلك الجزائر إمكانيات هامة من الحمامات المعدنية والتي يعول عليها السياح المهتمين بهده السياحة بهدف صحي أو الاستجمام أو الراحة ولقد تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنه 1986 ومن بين هذه الحمامات:

- حمام بوحجر عين تيموشنت.
- حمام بوحنيفية بمعسكر.
- حمام ربي بسعيدة.
- حمام الصالحين ببسكرة.
- حمام الشلالة بقالمة.

وهي مركبات سياحية مجهزة بمرافق صحية وترفيهية اضافة الى طاقم طبي بالمراكز للمتابعة الصحية.

إضافة إلى ذالك: [2]

السياحة الثقافية:

تكاد تنعدم هذه السياحة في الجزائر ولا نجد اقبالا كبيرا عليها من طرف السكان المحليين وتبقى حكرا على السياح الأجانب اذ يمكن حصر السياحة الثقافية المحلية في زيارة معرض الكتاب بالعاصمة في حين تبقى دوافع السياحة الاخرى تتوزع حسب الرغبات السابقة الذكر.

السياحة في المناطق الريفية:

تعتبر هذه السياحة سلوكا مألوفا لدى الجزائريين حيث تسمح لهم بالتجوال والصيد والزيارات الديني، ...الخ.هذه السياحة مهمة نظرا لأنها تسمح باستغلال الإمكانيات المحلية كالصناعات التقليدية والنشاطات الفلكلورية وتغير التحرك السكاني والتخفيف من العزلة هذه الأخيرة التي ينتج عنها آثار سلبية.

4- السياحة الحضارية:

هي سياحة نهاية الأسبوع وترتبط بالسياحة الثقافية كما انها تحتاج الى وسائل النقل والاتصال وتستدعي انجاز منشآت فندقية، ولقد جهزت في الجزائر عدة مناطق حضارية بفنادق سياحية مثلا:

فندق الهضاب بسطيف، الشيلية بباتنة، مرمورة بقالمة، سيرتا بقسنطينة، الفندق الكبير بوهران، فندق زيري بالغزوات، فندق اغادير بتلمسان، عمراوة بتيزي وزو، ...الخ.

---

[1] حميدة بوعموشة **دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر** مذكرة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص اقتصاد دولي وتنمية مستدامة موسم2011 2012 ص 104.

[2] وزاني محمد **السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالجزائر دراسة حالة حمام ربى ولاية سعيدة** مذكرة لنيل شهادة ماجيستر تخصص تسويق الخدمات لموسم 2011 2012 ص 34.

5- السياحة الشبابية:

يتشكل المجتمع الجزائري من نسبة كبيرة من الشباب وهذا ما يسمح بانتشار هذا النوع من السياحة وزيادة الطلب على التجوال والترفيه وكذا النشاطات الثقافية والرياضية والظاهر أنه من الضروري إيجاد الظروف المناسبة لتطويرها حتى لا يتدفق السواح الجزائريين نحو البلدان المجاورة.

6- السياحة الصحراوية:

تمثل السياحة الصحراوية خاصية مميزة تضاف الي التراث السياحي في الجزائر فالمناطق الصحراوية تتمتع بمناظر جميلة وآثار ونقوش صخرية وهذا ما جعلها قطب سياحي حقيقي لجلب السياح الأجانب، ولقد أنشأت في هذه المناطق فنادق نذكر منها:

فندق القائد ببوسعادة ، الزيبان ببسكرة، سوف بالوادي، الرستميين والجنوب بغرداية، وفندق طاهات بتمنراست... إلخ.

7- السياحة ذات الطابع الديني:

وتمثل هذه السياحة زيارة المناطق التي تتواجد بها الاضرحة المحلية المشهورة والتي تعتبر محل اهتمام السياح الأجانب لمشاهدة الطقوس والتظاهرات التي تقام فيها مختلف الطوائف التي اعتادت على زيارتها إضافة إلى السياحة الدينية للبقاع المقدسة كالحج والعمرة.

8- سياحة المؤتمرات والأعمال:

وهي سياحة خاصة نشأت بعد تطور وسائل الاتصال وتحرير الاقتصاد وما ينجم عنه من تنظيم الندوات والمؤتمرات، الأسواق، المعارض، والزيارات الشخصية والرسمية.

المطلب الثاني: أركان ومكونات السياحة

من خلال هذا المطلب يمكننا التعرف على مكونات وأركان السياحة.

الفرع الأول: أركان السياحة

يمكن تقسيم أركان السياحة إلى:[1]

- نقـــــل
- إيـــواء
- برامـــج

أولا- النقـــل:[2]

إن النشاط السياحي مرتبط ارتباطا وثيقا بقطاع النقل إذ أنه لا يمكن أن تنشأ وتتطور السياة دون تطور وسائل النقل وتوفر طرق المواصلات وخدماتها، وتنقسم الى:

[1] أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، دار كنوز للنشر والتوزيع، ط1 دار النشر، عمان، 2007، ص 28-29.
[2] أحمد محمود مقابلة نفس المرجع السابق ، ص 28-29.

- **النقل البري:** وتشمل السيارات الخاصة والمؤجرة، القطارات، الدراجات النارية...الخ.
- **النقل البحري**: ويشمل المراكب، الزوارق...الخ.
- **النقل الجوي**: ويشمل الطائرات بأنواعها.

ثانيا- الايـــواء: لا توجد سياحة بدون أماكن الايواء فأول ما يبحث عنه السائح حين وصوله الى دولة أو مكان هو البحث عن مكان مناسب للإقامة اذ يبحث عن الإقامة قبل البحث عن الترفيه، ويتمثل الايواء في الفنادق، الشقق السياحية، المخيمات، ...الخ.

ثالثا- البرامـــج: لا تنجح أي سياحة بدون برنامج معين يتمتع به السائح، وتتمثل هذه البرامج في زيارات المتاحف والأماكن الاثرية والتاريخية وأماكن الترفيه والمناطق العلاجية أو الدينية أو الطبيعية او الرياضية...الخ، بالإضافة الى الخدمات السياحية الأخرى مثل المحلات، الأسواق، المنتزهات...الخ.

يعتبر القطاع السياحي جزء من قطاع الخدمات الا أنه يتشكل من سلع مادية تتمثل في الفنادق، المطاعم والمقاهي... كما يتكون من سلع غير مادية كالإجراءات الإدارية... وغيرها وتتمثل خصائص القطاع السياحي فيما يلي:[21]

- تعدد مكونات النشاط السياحي وارتباطها بالكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى (صناعية، تجارية، خدمية...)
- العرض السياحي لا يتوقف فقط على مدى توافر الموارد وتنوع المقومات والخدمات والتجهيزات السياحية بل وعلى غيرها من العوامل كأسعار خدمات السياحة الأساسية أو التكميلية.
- تعتبر السياحة صادرات غير منظورة فهي لا تتمثل في ناتج مادي يمكن نقله من مكان الى أخر، فهي واحدة من الصناعات القليلة التي يقوم فيها المستهلك بالحصول على المنتج بنفسه من مكان إنتاجه، وعليه فان الدولة المصدرة للمنتج السياحي لا تتحمل نفقات نقل خارج حدودها كما هو الحال بالنسبة للمنتجات الأخرى التي تتطلب بالإضافة الى تكاليف انتهاجها تكاليف نقلها.
- إن الطلب السياحي يتوقف إلى حد كبير على القدرة المالية للسائح، خاصة أن الطلب السياحي في جملته لا يرتبط بإشباع الحاجات الضرورية بل يرتبط غالبا بإشباع الحاجات الكمالية.
- يتأثر الطلب السياحي بمستوى الرفاهية الاقتصادية للدولة والتقدم التكنولوجي في وسائل المواصلات والاتصالات والتقلبات الاقتصادية (الرواج والكساد) بالإضافة الى عوامل ثقافة وسياسة التي يصعب على الدولة التحكم والتأثر فيها.
- ارتباط الطلب على الموارد والخدمات السياحية بدولة ما بدوافع ذاتية لدى جمهور السائحين في معظم الحالات يتصف بدرجة عالية من المرونة.

[1] برنجي أيمن، **الخدمات السياحية وأثرها على السلوك المستهلك دراسة حالة مجموعة من الفنادق الجزائرية**، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، فرع الإدارة التسويقية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2009، ص 47.

- تمتع بعض الدول ببعض الموارد السياحية النادرة يشكل صعوبة لدول أخرى في انتاج سلع سياحية بديلة.
- صناعة السياحة تمثل حافزا للإبداع الثقافي والاجتماعي ومجالا لاستخدام التكنولوجيا المتطورة لذا فهي تتطلب مستوى أكبر من الكفاءة والتأهيل في ظل وجود منافسة دولية.
- عدم قابلية المنتج السياحي للتخزين أو النقل من مكان الى آخر كما في العديد من الصناعات الأخرى تصلح منتجاتها للتخزين لفترات زمنية بما يتفق وحجم العرض والاسعار وخاصة وأن الطلب السياحي يتصف بالموسمية في معظم الأحوال مما يؤدي الى عدم ثبات مستويات التشغيل في صناعة السياحة، لذا تسعى المؤسسات السياحية والفندقية الى ضرورة تحقيق أرباح كافية خلال الموسم وادخار جزء من العائد السياحي لمواجهة التراجع خلال الفترات البقية من السنة.

الفرع الثاني: مكونات السياحة

حسب ما سبق يمكننا ذكر مكونات السياحة.

مكونات السياحة:

ويشمل ما يلي: [1]

1- **السائحون**: وهي الطاقة البشرية التي تستوعبها الدولة المضيفة صاحبة المعالم السياحية وفقا لمتطلبات كل سائح.

2- **المعرضون**: وهي الدول التي تقدم خدمة السياحة لسائحيها بعرض كل ما لديهم من امكانات في هذا المجال تتناسب مع متطلبات السائحين من أجل خلق بيئة سياحية ناجحة.

3- **الموارد الثقافية والمعالم السياحية:** باختلاف أنواع السياحة وتقديم التعريفات المختلفة لها فنجد منها: السياحة البيئية، السياحة العلاجية، السياحة الرياضية، السياحة الاجتماعية، سياحة التسوق، سياحة المغامرات، سياحة الشواطئ، السياحة الفضائية، سياحة الآثار.....الخ.

المبحث الرابع: السياحة كنشاط اقتصادي

يعد النشاط الاقتصادي السياحي هو مجمل لشيئين في آن واحد فهي شراء للخدمات أو بيعها، كما أن ممارس السياحة هو المقبل على اقتناء الخدمة كالنقل أو الإطعام أو الراحة فيما يقابله مانح الخدمة في شكل عارض لخدماته وهذا ما يعود بالجملة في التأثير على اقتصاد الدولة وسنفصل في محتوى هذا المبحث بشكل أدق.

المطلب الأول: الاهمية الاقتصادية للنشاط السياحي

استمرت السياحة في التطور كنشاط إنساني، محققة مزايا عديدة مما دفع العديد من الدول الى الاهتمام بها والعمل على زيادة عائداتها، فصناعة السياحة تعتبر أكبر صناعة في العالم، حيث تساهم في الاقتصاد العالمي بما قيمته ألفا مليار دولار أمريكي، وتلعب السياحة دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال ما

[1] بن عاشورة جهيدة وآخرون **اثر ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**- جوان ،2009 ص 12.

حققته من مزايا وفوائد الاستثمارات المختلفة الموجهة الى القطاع السياحي، وترجع أهمية السياحة الى تأثيراتها الاقتصادية المختلفة والتي تأتي في مقدمتها ما يلي:[1]

تعتبر السياحة مصدرا هاما من مصادر الدخل بالعملات الصعبة نتيجة بيع الخدمات السياحية والسلع المتعلقة بها، وحققت بعض الدول أرقام كبيرة للناتج السياحي، مما ينعكس أثره على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات، فالسياحة تمثل صادرات غير منظورة وعنصر أساسي من عناصر النشاط الاقتصادي.

- تعتمد السياحة على العامل الإنساني اعتمادا كبيرا، فهي بذلك تهدف الى تحقيق فرص عمل كثيرة. وحسب تقارير المجلس العالمي للسياحة والسفر، فان صناعة السياحة ساهمت في إيجاد أكثر من مليون فرصة شهريا بشكل مباشر أو غير مباشر في جميع أنحاء العالم خلال عام 1997، وحسب خبراء السياحة أن كل غرفة فندقية تنشئ 2.75 فرصة عمل في مجالات مختلفة.
- السياحة وعاء ضريبي مهم، حيث تستطيع الدولة تحقيق زيادة كبيرة في إيراداتها العامة عن طريق السياحة، من خلال أنواع مختلفة من الضرائب والرسوم التي تفرض على الأنشطة والخدمات السياحية.

المطلب الثاني: الأهمية الاجتماعية للنشاط السياحي.

ينتج عن انتقال السياح ذوي اللغات والعادات والديانات المختلفة، من منطقة الى أخرى مجموعة من الآثار الاجتماعية والثقافية والتي تتمثل في:[2]

- **التحولات الطبقية**: ينجر عن ممارسة الأنشطة السياحية زيادة التفتح والرقي للأشخاص مما يؤدي إلى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي بالأخص وجعلها شريحة اجتماعية أعلى رقيا.
- **الاهتمام بالتراث والعادات والتقاليد والبيئة**: تؤدي السياحة الى الاهتمام بالقيم والعادات والتقاليد والمعالم والتراث الشعبي والفني.
- **التطور الاجتماعي**: تعتبر السياحة أحد أهم أسباب التطور الاجتماعي في الدول السياحية، حيث تتاح الفرصة أمام أفراد المجتمع للتعرف على الأفكار والاهتمامات والثقافات الأجنبية المختلفة من خلال تعاملهم ومشاهدتهم واتصالهم المباشر مع السياح وهو ما يساهم في انفتاحهم على العالم الخارجي.
- **التبادل الثقـــافي:** تعمل السياحة على زيادة معدلات التبادل الثقافي بين السائحين من مختلف الجنسيات وبين شعوب الدول المستقبلة لهم، حيث يكتسب كل منهم بعض[3]المقومات الثقافية للآخر مما يؤدي إلى التقليل من الفوارق والاحترام المتبادل.

في حين تسعى كل بلدان العالم إلى :[4]

- القضاء على الفقر والبطالة وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] بهاز الجيلالي **مساهمة القطاع السياحي في تحقيق التنمية المستدامة** مذكرة ماجستير غير منشورة، فرع علوم اقتصادية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008 ص 41.

[2] هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1994، ص44.

[4] محمد علي العروسي، "**أهمية السياحة في اليمن ودورها في القضاء على الفقر**"، (2015/05/11)، 20:55.

- تحقيق الاستقرار السياسي والذي يندرج عنه الاستقرار الاقتصادي والرخاء الاجتماعي.
- الوعي والاستفاقة من الدول لرمي كل الاعتماد على الثروة النفطية والمعادن.
- السعي وراء بدائل اخرى كالسياحة وغيرها وتنمية القطاع بجدية.
- الاعتماد على السياحة كحل للمشكلات الاقتصادية لدى كل الدول وخاصة الدول النامية منها والدول ذات الوفرة للمرافق السياحية.

فالسياحة في الولايات الامريكية وفرنسا واسبانيا والمغرب العربي وتونس تحتل اليوم أعلى واهم الدرجات في ترتيب المساهمة بالعملات الصعبة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي فيها اذ انها:

- تعد السياحة دورا حاسما في اقتصاديات العديد من دول العالم وتشكل التنمية السياحية المستدامة الأساس المتين لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة والتي تهدف بدرجة أساسية الى القضاء على الفقر والبطالة.
- تساهم مساهمة كبيرة في رفع مستوى معيشة الافراد والمجتمعات والشعوب وتحسين نمط حياتهم المعيشية وتنمي الوعي لدى المواطن وشعوره بالانتماء الى وطنه.
- فتح أفاق جديدة لمزيد من فرص التبادل التجاري والثقافي والحضاري، وتبادل الخبرات بين كل من مجتمع المضيف والسائح.
- التأكيد على أن الاهتمام بتطوير الحركة السياحية وتوسيع أنشطتها وزيادة حجمها يؤدي الى تنشيط الحركة الاقتصادية والتنموية وتدفق العملات الأجنبية على البلد وزيادة موارد الخزينة العامة للدولة وزيادة مصدرها من الدخل الأجنبي.
- النمو في النشاط السياحي يزيد في الدخل السكان ويرفدهم بموارد مالية إضافية، وتؤثر السياحة تأثيرا إيجابيا مباشرا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية وعلى العلاقات الدولية.

السياحة في الماضي كانت مجرد سفر وانتقال الأفراد من بلد الى آخر للمتعة والترفيه،أما في عصرنا الحديث تحولت الى ظاهرة إنسانية وضرورات اجتماعية وإنسانية أساسية، تعقد عليها العديد من الدول العالم الكثير من الآمال، كون السياحة فيها صارت تشكل موردا اقتصاديا هاما لدعم التنمية وزيادة الدخل القومي وتوسيع القواعد الإنتاجية، وخلق آلاف فرص العمل.

- التدارك بأن الاهتمام بالسياحة وتطويرها سيؤهلها لتصبح أهم صناعة تصديرية، وأقوى العوامل الرئيسة لدفع عجلة التنمية وأهم مصادر الدخل الأجنبي.
- زيادة تخصيص الموارد اللازمة لتطوير المناطق السياحية والأرياف التي تتمتع بمزايا طبيعية ومناخية مثل المحميات الطبيعية والشواطئ والجزر والمناطق الصحراوية والجبلية ومناطق ينابيع المياه الحارة وتحفيز القطاع الخاص المحلي والعربي والأجنبي على الاستثمار السياحي في هذه المناطق.
- تحويل المناطق الريفية النائية الطاردة للعمالة الى مناطق جاذبة للعمالة وستحد من هجرة سكان المجتمعات المحلية في هذه المناطق وستؤدي الى القضاء على البطالة والفقر فيها.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا له في هذا الفصل يمكن اعتبار السياحة الركيزة الأساسية لممارسة الطاقات الخلاقة ولرعاية أنواع خاصة من العلاقات بين السائح والبلد المستقبل للسياح وبين السائح والبيئة التي يعيشها أثناء سياحته يستوجب دراسة قواعد وأسس ونظريات السياحة وما لها من علاقة مباشرة وغير مباشرة للكثير من العلوم مثل الاقتصاد وعلم الاجتماع وعلم النفس وعلم التاريخ والآثار والتهيئة العمرانية ...الخ وهذا ما توصلنا إليه من خلال تبيان وشرح التعليمات حيث أن السياحة اليوم تعد من القطاعات المهمة التي تساهم بشكل فعال في خلق ديناميكية اقتصادية على مستوى دول العالم إلا أننا نجد هذا القطاع في بعض الدول لم يرقى بعد إلى المستوى المطلوب بالرغم من الإمكانيات السياحية المتوفرة لها.

فقد اجمع الخبراء على أن البديل الأمثل لصادرات المحروقات مثلا وغيرها هو السياحة باعتبارها موردا دائما من جهة ولتنوع العرض السياحي من جهة أخرى فان توفر الأماكن السياحية لبعض الدول وعدم استغلالها بشكل رسمي كسواحل أو غابات أو مدن مؤهلة للسياحة يبقى عارضا جد كبير أمام مثل هذه الدول ومن اجل استغلال هذه الإمكانيات يستوجب تبني سياسات مثلى للنهوض بمستقبل اقتصادها.

الفصل الثالث:

مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية القطاع السياحي بالجزائر

تمهيـــــد:

تكتسي التنمية الاقتصادية أهمية جد بالغة في الاقتصاد، فهي عملية الانتقال بالمجتمعات إلى أعلى مستويات الرفاهية، ولن تتحقق هذه الزيادة والارتفاع والرقي إلا بدعم الديناميكية في حين أصبحت قطاعات المؤسسات المتوسطة والصغيرة هي البناءة للاقتصاد الوطني واللبنة المثلي للانطلاق من قاعدة اقتصادية جد محكمة.

وفي هذا الموضوع سنصب اهتماماتنا وانشغالاتنا إلى المؤسسات المتوسطة والصغيرة السياحية والتي أصبحت اليوم من أهم القطاعات التي بإمكانها توليد فرص عمل ودعم الشبكات الخلفية والأمامية بين مختلف القطاعات الأخرى كالنقل مثلا.

لذى سنتطرق إلى دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة السياحية في ترقية القطاع السياحي للاقتصاد الوطني من خلال ما يلي:

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: واقع ومكانة السياحة في الجزائر.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر.

المبحث الأول: واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

من بين الركائز التي ترتكز البنية التحتية للاقتصاد الوطني في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولهذا سنتطرق في هذا المبحث التعرف على واقع هذه المؤسسات ومكانتها.

المطلب الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر منذ الاستقلال.

مر قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بعدة مراحل منذ الاستقلال فبعد أن كان قطاعا ثانويا، أصبح بعد الانفتاح الاقتصادي قطاعا محوريا في سياسة الدولة التنموية وحاليا يشكل المحور الرئيسي في هذه السياسة.

الفرع الأول: مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال.

يمكن تقسيم الفترة الممتدة من الاستقلال إلى الآن إلى مرحلتين أساسيتين: [1]

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة 1962-1988

لم تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاهتمام الكافي بعد الاستقلال حيث انتهجت الجزائر في تلك الفترة نهجا اشتراكيا يقوم على التخطيط المركزي، وقد اعتمدت في سياستها التنموية على الصناعات الكبيرة، التابعة للدولة والممولة من خزينتها، بالتالي فقد احتكرت الدولة الاستثمار، وهو ما عرقل نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وهمشها فأصبحت أغلبها عمومية، والتي كانت تفتقد للكثير من الخصائص التي تميز هذا النوع من المؤسسات.

واهم ما ميز هذه المرحلة:

1. الاعتماد على الصناعات الإستخراجية والصناعات الصغيرة.
2. وضع قيود صارمة على القطاع الخاص، حيث وضعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف الجماعات المحلية (الولاية أو البلدية).

وقد تم فرض عليها ما يلي:[2]

- ضرائب حازمة تكبح نمو المؤسسة الخاصة.
- حرمان المؤسسات الخاصة من التمويل الذاتي.
- تشريعات متعلقة بعمل هذه المؤسسات وكذا غلق مجال التجارة الخارجية أمام القطاع الخاص بشكل عام وبالتالي أصبحت مساهمة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام سنة 1978م 35% بعدما كانت 66% سنة 1966م.[3]

---

[1] محمد بلقاسم بهلول، **الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي**، مثال الجزائر، دار النشر، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية الجزائر، 1990م، ص 362

[2] محمد بلقاسم نفس المرجع السابق ص 365.

[3] Conseil nationale économique et socil, projet de rapport: pour une politique de développment en algérie, algerie, 2002,p9.

أما في سنة 1982م نال القطاع الخاص متنفسا بصدور قانون الاستثمار الجديد في، فقد حضي بدور في تحقيق أهداف التنمية إذ حددت بموجبه ثلاثة أهداف أساسية للاستثمار:[1]

- الإبقاء على بعض القيود المعيقة له حيث تم فيه تسقيف الاستثمار الخاص بـــــ 30 مليون دينار للمؤسسة ذات المسؤولية المحدودة و10 مليون دينار للمؤسسات الفردية,
- تحديد نسبة التمويل من البنوك بالنسبة للمؤسسات الخاصة بـــــ 30% من قيمة الاستثمار، وقد تم في سنة 1983م إنشاء ديوان للتوجيه والمتابعة والتنسيق للاستثمارات الخاصة تابع لوزارة التخطيط وتهيئة الإقليم، مهمته توجيه الاستثمار الخاص إلى نشاطات ومناطق بشكل يتماشى مع حاجات التنمية وضمان تكامله مع القطاع العام وكذا ضمان تكامل تام للاستثمارات الخاص مع الخطط الموضوعية.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ 1988

شهدت الجزائر بدءا من سنة 1988م تحولا جذريا، نتيجة لانخفاض أسعار البترول سنة 1986، في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات ومع تفاقم الأزمة تبنت الجزائر خيار اقتصاد السوق كبديل عن النهج كما سمح للمستثمرين بالاستثمار في أكثر من مجال بالتالي فقد أفسح المجال أمام القطاع الخاص، خلال الفترة 1988م-1990م سجلت الغرفة التجارة الوطنية والتي كانت مكلفة بملف الاستثمار الخاص أكثر من 2000 مشروع إلا أن 20% منها فقط تم تجسيده، أرجع ذلك الى الارتفاع المحسوس في تكاليف المشاريع نتيجة انخفاض قيمة الدينار.[2]

توالت بعد ذلك التشريعات والإجراءات التي تؤسس للتوجه الاقتصادي الجديد، والتي تعطي دفعا ودعما للقطاع الخاص وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتحديد، يمكن إيجازها في النقاط الآتية:[3]

- صدور قانون النقد والقرض في سنة 1990 والذي ألغى الامتيازات التي كانت تحظى بها المؤسسات العمومية فيما يتعلق بالتعامل مع البنوك، كما فتح المجال أمام البنوك الخاصة وهو ما أعطى دفعا للقطاع الخاص عموما وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه التحديد.
- صدور المرسوم التشريعي في سنة1993م المتعلق بترقية الاستثمار الذي أعطى الحرية الكاملة للاستثمار الخاص، كما منح امتيازات عدة للمستثمرين الخواص وبشكل خاص للاستثمار في المناطق الخاصة، وقد أنشئ بموجبه وكالة لترقية ودعم الاستثمار مكلفة بمساعدة المستثمرين في استيفاء الشكليات اللازمة لانجاز استثماراتهم.
- في سنة 1995م صدور الأمر 22-95 المؤرخ في 26 أوت 1995م المتعلق بخصوصة المؤسسات والذي ألحق عدد كبير من المؤسسات العمومية بالقطاع الخاص.
- سنة 1996م تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي 296-96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996م، تقع تحت سلطة رئيس الحكومة وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي مهمتها

[1] عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره، الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.
[2] Conseil nationale économique rt social, OP,Cit,p9-10.
[3] Ministére de la petite et moyenne enterpriseP6.

أساسا هي تدعيم وتقديم الاستشارة ومرافقة الشباب ذوي المشاريع وربط مؤسساتهم بعلاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع وتطبيق خطة التمويل ومتابعة انجاز المشاريع واستغلالها.[1]

- سنة 2001م صدر الأمر رقم 01-05 المؤرخ في 20 أوت 2001م بخصوص ترقية الاستثمار وقد تضمن إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، دورها استقبال المستثمرين المقيمين وغير المقيمين وإعلامهم ومساعدتهم إضافة إلى تسهيل القيام بالشكليات التأسيسية للمؤسسات وتجسيد المشاريع، إضافة إلى تسيير صندوق دعم الاستثمار الذي انشأ بموجب هذا الأمر، كما تضمن الأمر إنشاء المجلس الوطني للاستثمار الذي أنشأ بموجب هذا الأمر، كما تضمن الأمر إنشاء المجلس الوطني للاستثمار يرأسه رئيس الحكومة، مهمته الأساسية السعي لترقية الاستثمار من خلال اقتراح الإستراتيجية الملائمة لتطويره والإجراءات المرافقة لذلك.[2]

صدر في نفس السنة (2001) القانون رقم 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001م الذي يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، شكل هذا القانون تحولا رئيسا بالنسبة لهذا القطاع والذي ركز على المحاور الرئيسة التالية:[4]

- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تدابير المساعدة والدعم لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ترقية المناولة على اعتبار أنها الأداة المفضلة لتكثيف نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تطوير منظومة الإعلام الاقتصادي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- في سنة 2002م تم إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11 نوفمبر 2002م، بهدف إزاحة عقبة الضمانات أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تطلبها المؤسسات المالية مقابل القروض المقدمة، من أجل إنشاء المؤسسات، تجديد التجهيزات، توسيع المؤسسة، أخذ مساهمات. وقد حدد المرسوم الرئاسي المؤرخ في 19 أفريل 2004م حدد القانون الأساسي للصندوق وآليات عمله، أما في سنة 2003م تم إنشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهمته ضمان الحوار والتشاور بشكل دائم ومنتظم بين السلطات العمومية والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمع

[1] الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، 11 سبتمبر 996، المواد رقم 4،6.

[2] الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، 22 أوت 2001، المواد رقم 6، 21.

[4] الجمهورية الجزائرية، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية رقم 77، 15 ديسمبر 2001.

المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، من أجل إعداد سياسات واستراتيجيات لتطوير القطاع.[1]

- في سنة 2005م تم إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث تسعى لتحقيق عدة أهداف أبرزها:[2]

- جمع واستغلال ونشر معلومات محددة في ميدان نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ إستراتيجية القطاع في تعزيز وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ البرنامج الوطني لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتابعته.
- ترقية الخبرة والاستشارة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

من خلال تتبع المراحل السابقة يبدوا جليا تزايد اهتمام الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خاصة بالنظر لعدد التشريعات وتسارع وتيرة إصدارها مؤخرا، وهو ما يعبر عن الاتجاه نحو إعطاءها دورا أكبر في مختلف السياسات التي يتم حاليا ومستقبلا.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

حسب ما ذكرنا في السابق يمكن الإشارة إلى أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شهد تطورا كبيرا منذ تطبيق برامج دعم الإنعاش الاقتصادي و النمو سنة 2001، حيث عكست هذه البرامج الاهتمام الواسع الذي توليه الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد، وبذلك استطاعت أن تساهم في ترقية الاقتصاد الوطني من خلال المساهمة في بعض المتغيرات الاقتصادية أهمها توفير مناصب الشغل، زيادة مستوى القيمة المضافة، و الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى ترقية التجارة الخارجية.

وفيما يلي تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الفترات الزمنية التي تغطيها المخططات التنموية الخماسية:

1- تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة (2001 – 2004):

عرفت هذه الفترة إصدار القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الذي كان يهدف إلى التشجيع على إنشاء المؤسسات، والجدول التالي يوضح ذلك:[3]

[1] نفس المرجع السابق.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] الديوان الوطني للإحصائيات.

الجدول رقم (03): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2001– 2004.

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	السنـــــوات			
	2001	2002	2003	2004
مؤسسات خاصة	179893	189552	207949	225449
مؤسسات عمومية	778	778	778	778
نشاطات حرفية	64677	71523	79850	86732
المجموع	245348	261835	288587	312959
		16487	26752	24372

الشكل (01): يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر.

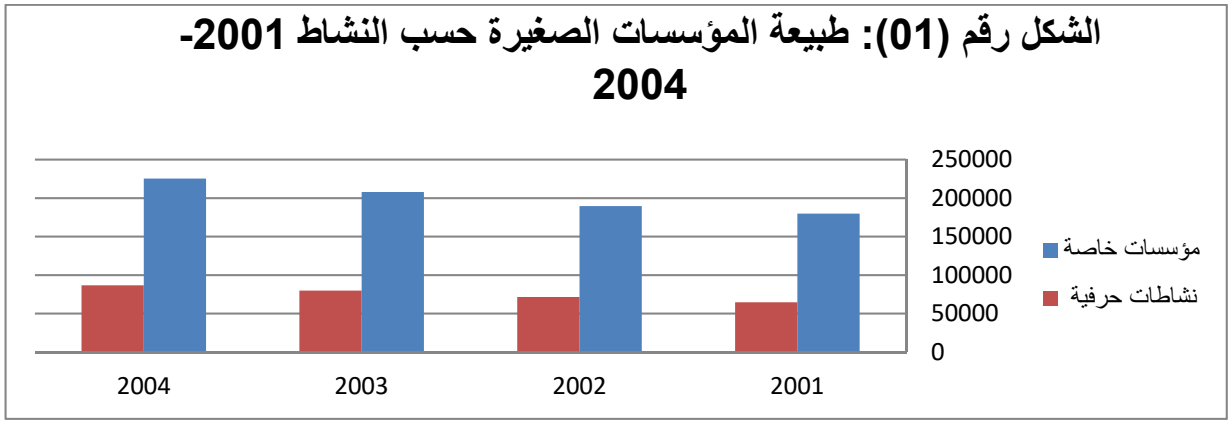

الشكل من إعداد الطالب بناءا عن نتائج الجدول.

الشكل (02): يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في الجزائر.

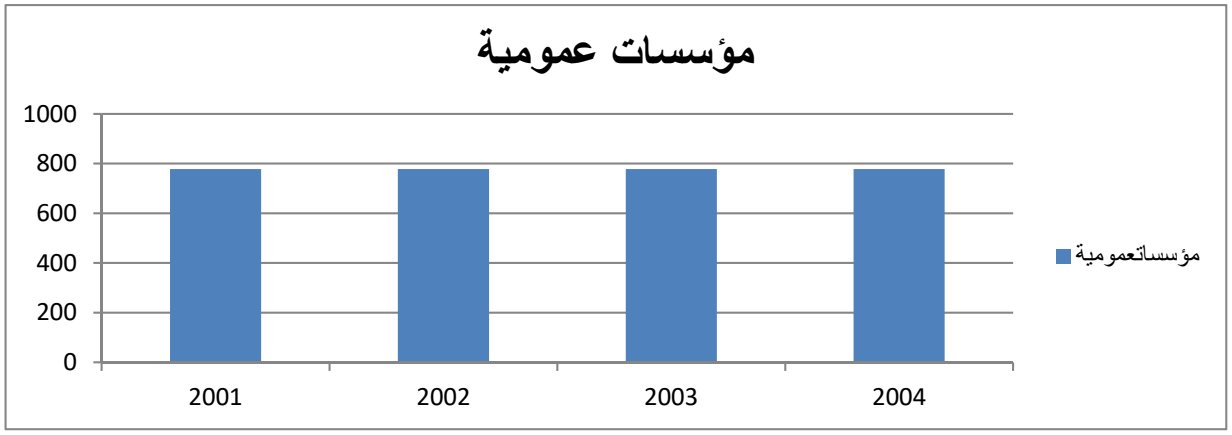

ما يلاحظ من الجدول **رقم (03)** أن عدد المؤسسات ارتفع مع بداية تطبيق التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 261835 سنة 2002 إلى 312959 سنة 2004 ، وهذا بمعدل ما يقارب 25 ألف مؤسسة سنويا، حيث كان من بين أهداف هذا القانون هو التشجيع على إنشاء المؤسسات وتوفير هياكل الدعم المرافقة لها .

2- تطور عدد المؤسسات الصغيرة خلال الفترة (2005 – 2008):[1]

الجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008 .

الجدول رقم (04) : عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2005 – 2008 :

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	السنـــــوات			
	2005	2006	2007	2008
مؤسسات خاصة	245842	269806	293946	392013
مؤسسات عمومية	874	739	666	636
نشاطات حرفية	96072	106222	116347	126887
المجموع	342788	376767	410959	516347
	29829	33979	34192	105567

الشكل (03): يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الجزائر.

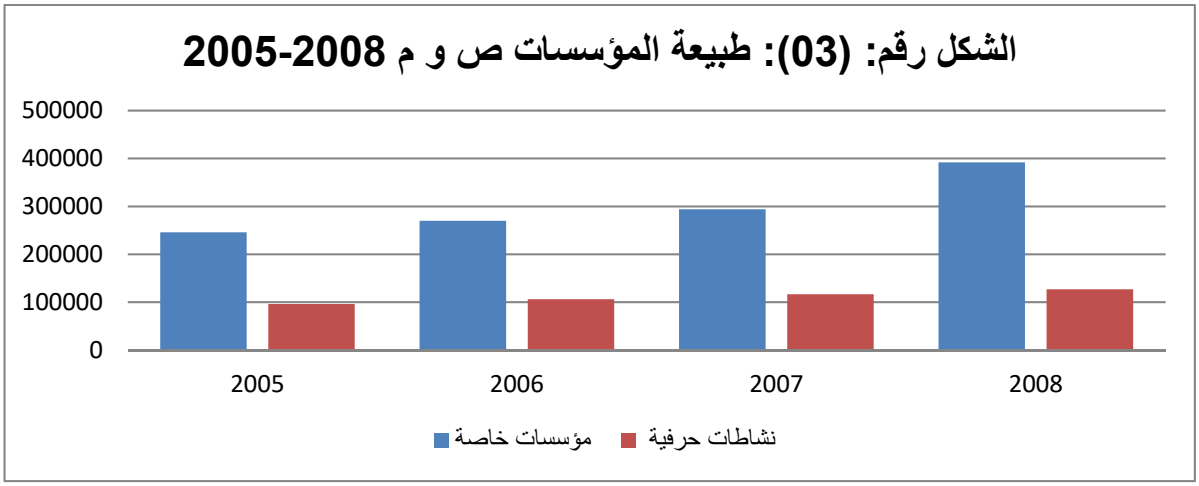

المصدر من إعداد الطالب بناءا عن نتائج الجدول.

الشكل (04): يوضح طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية في الجزائر.

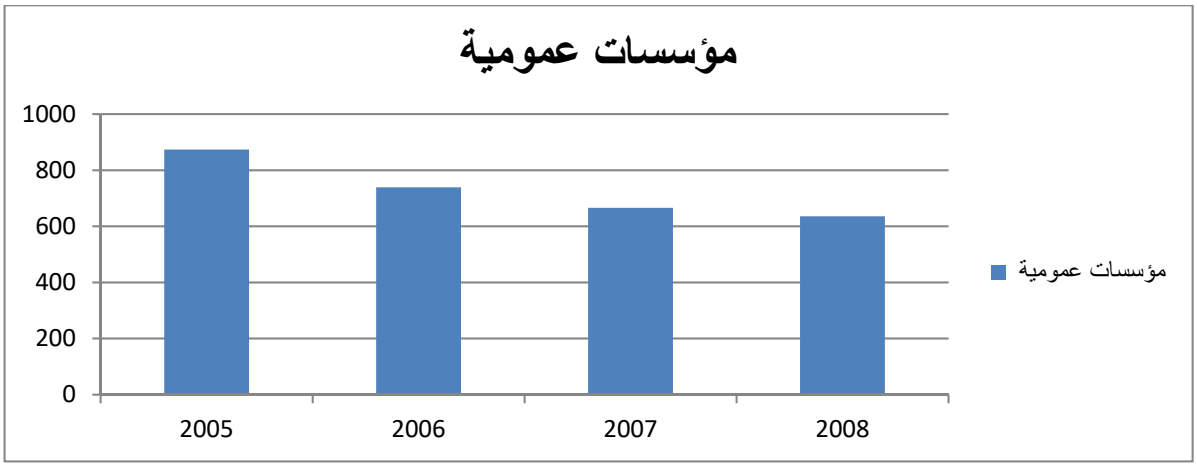

الشكل من إعداد الباحث بناءا عن نتائج الجدول.

[1] الديوان الوطني للاحصائيات.

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه يفسر الارتفاع غير العادي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعام 2008 مقارنة بباقي السنوات وهذا راجع إلى عملية إدماج و لأول مرة، المؤسسات التي تنشط في مجال المهن الحرة، حيث تم إدماج 70 ألف مؤسسة اقتصادية خاصة تنشط في مجال السلع والخدمات للمهن الحرة مثل المحامين والموثقين و الأطباء و المهندسين المعماريين .....الخ . كما نلاحظ أيضا من خلال الجدول أعلاه أن صافي الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة لا يزال بعيدا كل البعد عما يحدث في العديد من الدول المماثلة للجزائر وكل الدول المتقدمة.

3- تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة (2009 – 2013):[1]

الجدول التالي يبين تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2013.

الجدول رقم (05) عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة 2009 – 2013

طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	السنوات				
	2009	2010	2011	2012	2013
مؤسسات خاصة	586903	618515	511856	550511	578586
مؤسسات عمومية	591	557	572	557	547
نشاطات حرفية	-	-	146881	160764	168801
المجموع	587494	619072	659309	711832	747934

الشكل (05): عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2009 – 2013.

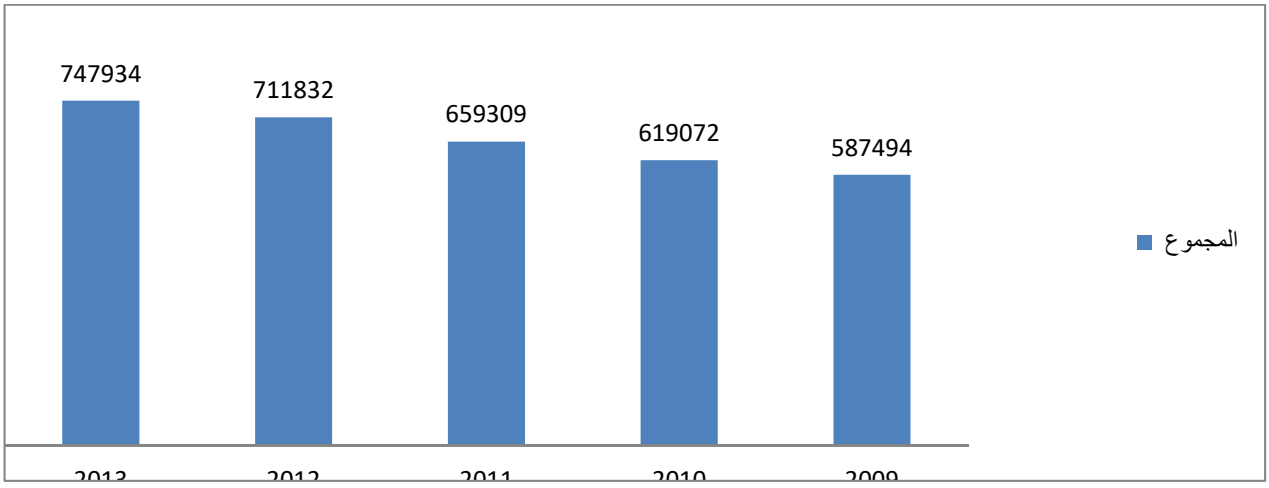

المصدر من إعداد الباحث بناءا عن نتائج الجدول.

[1] الديوان الوطني للإحصائيات.

نلاحظ من خلال الجدول رقمان مجموعة عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى حيث ازداد عددها من 587494 مؤسسة في نهاية سنة 2009 إلى 747943 مؤسسة نهاية السداسي الأول من سنة 2013. وتتشكل غالبية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر من المؤسسات الخاصة.بفعل السياسة الاقتصادية للدولة الهادفة إلى دعم إنشاء وتكوين مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة وتطويرها. فقد وضعت الدولة عددا هاما من الإجراءات التحفيزية والهياكل والبرامج الداعمة والممولة لها للنهوض بهذا القطاع وتفعيل دوره في الاقتصاد الوطني من جهة وتطور ثقافة المقاولة لدى خريجي الجامعات من جهة ثانية .فقد أصبحت تمثل نسبة 99.93% من إجمالي عدد المؤسسات في نهاية النصف الأول من سنة 2013. أما القطاع العام فقد شهد تناقص في عدد مؤسساته. فبعد ما كان عددها 591 مؤسسة سنة 2009 انخفض إلى 547 مؤسسة في نهاية السداسي الأول من سنة 2013.

المطلب الثاني: تطور حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعين في الجزائر حسب قطاع نشاطها.

تتمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشدة في قطاع الخدمات والبناء والأشغال العمومية نظرا لقلة احتياجاتهما إلى البنى التحتية، مما يسهل من عملية إقامتهما في أي منطقة. زيادة على ذلك لا تحتاج هذه المؤسسات إلى مؤهلات كبيرة ولا لرأسمال كبير مع توفر الطلب على منتجات وخدمات هذا النوع من النشاطات. كما ترجع هيمنة المؤسسات الخاصة على قطاع البناء والأشغال العمومية إلى الحركية التي يشهدها هذا القطاع نتيجة ارتباطه بقطاع الإسكان والأشغال العمومية. وهي القطاعات التي لقيت عناية كبيرة في برنامج الإنعاش الاقتصادي. ويأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثانية حيث قدرت حصته ب 16.03% في القطاع الخاص و 11.5% في القطاع العام. إما بالنسبة لفروع النشاطات الأخرى فقد سجلت نموا ضئيلا مقارنة بالقطاعات السابقة. فهي لا تزال بطيئة النمو رغم الإجراءات المتخذة لترقيتها. والجدول رقم 05 يبين ذلك.

جدول رقم (06) توزيع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعين العام والخاص حسب القطاعات.

الوحدة: النسبة المئوية.

طبيعة نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	القطاع الخاص	القطاع العام
الخدمات	%49.20	%53.54
البناء والاشغال العمومية	%33.26	%33.26
الصناعة	%16.03	%11.51
الفلاحة والصيد البحري	%1.01	%1.24
المحروقات ، الطاقة والمناجم	%0.50	%0.45
المجموع	%100	%100

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

الشكل (06) توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين القطاعين العام والخاص حسب القطاعات.

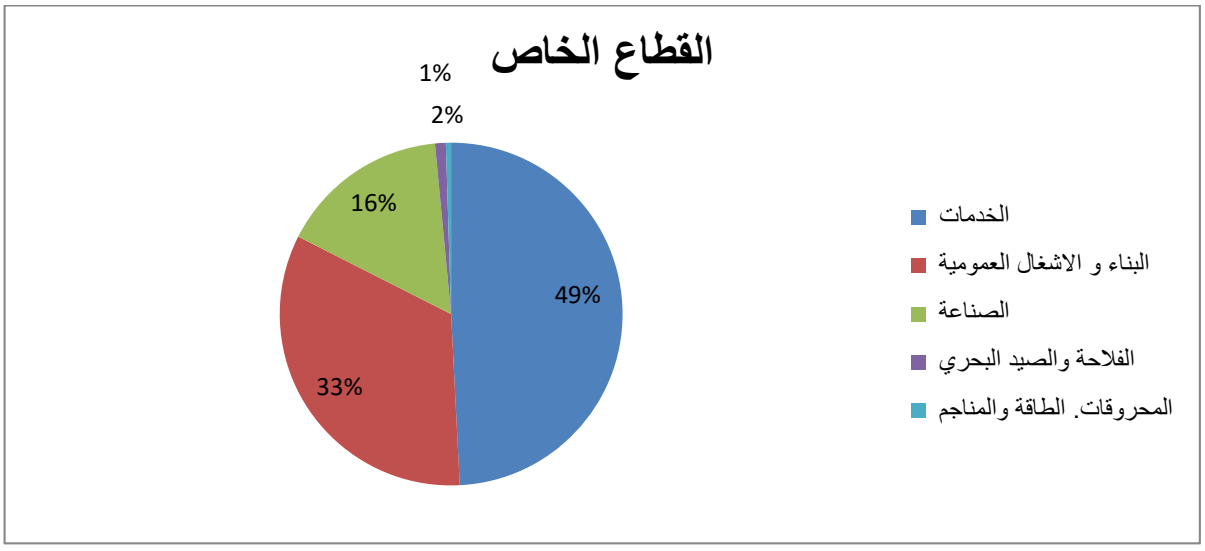

الشكل (07): توزيع عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بين القطاعين العام والخاص حسب القطاعات.

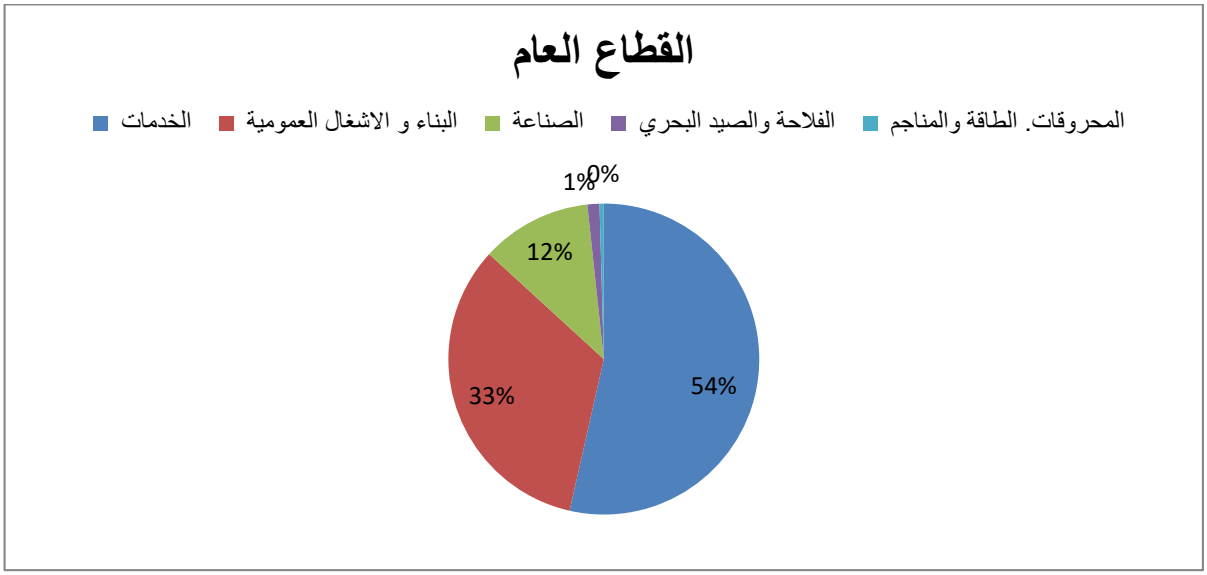

الشكل من إعداد الباحث بناءا عن نتائج الجدول.

نلاحظ من خلال الجدول والرسم البياني أن توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين القطاعين العام والخاص تختلف بالنسبة لنشاطات بحيث أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تلعب دورا فعالا في تحقيق توازن التنمية. فمن خلال الجدول رقم 05 نلاحظ تقارب كبير بين نسب عدد المؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية سواء في القطاع العام أو الخاص. مما يساعد على تحقيق التوازن بين المنتجات و الاحتياجات إليها كما تلعب دورا فعالا في توزيع الثروة عبر مختلف أنحاء الوطن. وهو ما يؤدي إلى خلق نوع من الارتباط والاندماج التكاملي الداخلي في الاقتصاد.

المبحث الثاني: واقع ومكانة السياحة للجزائر.

المطلب الأول : واقع السياحة في الجزائر.

تبلغ مساحة الجزائر2.180.741 كلم 2، الأمر الذي يجعلها البلد الأوسع والأكبر إفريقيا، وهي من البلدان التي تطل على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميز مناخه بالاعتدال.

تتشكل تضاريسها من أربع مجموعات طبيعية متمَيزة، وهي: السلسلة الجبلية السياحية و السهول، والهضاب العليا، وسلسلة الجبال الداخلية، ومنطقة الصحراء الكبرى وجبالها. كما يحتوي الساحل الجزائري على أنظمة بيئية وبحرية ساحلية قرب الغابات.

أما مناخها فيمتاز بثلاثة أنواع :[1]

- مناخ متوسطي في الشمال.
- مناخ شبه جاف في منطقة الهضاب العليا.
- مناخ جاف أو صحراوي يخص جنوب البلاد.

وحتى تكون لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية سياحية شاملة، قمنا بالتركيز على النقاط التالية:[2]

1- **المناطق الساحلية:** تتميز المناطق الساحلية في الجزائر بنوع ثري الإرث الثقافي والحضاري، حيث يمكن توزيعها على النحو التالي:[3]

- المنطقة الساحلية للقالة، وهي تحتوي على نظام بيئي، غابي، وبحري، وبحيرات، وثروات حيوانية وغابية، وثروة مائية.
- حظيرة قورايا(بجاية) تمتد على مسافة 1 كلم على الساحل، وفيها مناظر رائعة .
- حظيرة تازة – معقد القبائل – المساحة البحرية لتقزيرت .
- الحظيرة الوطنية للشنوة وهي تمتد على 500 هكتار والجبل الساحلي للشنوة ومجموعة الجزر الصغيرة .....الخ .

وكل هذه المساحات عبارة عن مواقع بحرية من الضروري الاعتراف بها وحمايتها، لأنها تعتبر مادة خاما لأي بلد يسعى إلى صناعة سياحية حقيقة و استثمار سياحي مجد.

2- **المناطق الصحراوية:**

تمتد على مساحة تفوق المليونيكلم2 يمكن تقسيمها إلى 05 مناطق:[4]

- غرداية(ميزاب): صنفت المعالم المعمارية و الثقافية و التاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، وأهم مدنها بني يزقن، كما تحتوي على مجموعة مهمة من بساتين النخيل.
- أدرار: تعرف هذه المنطقة بتاريخ مختلف الثقافات ووجود القلاع القديمة.

---

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تمنراست.
[2] نفس المرجع السابق.
[3] نفس المرجع السابق.
[4] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تمنراست.

- إيليزي: الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعرف هذه المنطقة بالحظيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت منذ عام 1982 من طرف اليونسكو كتراث عالمي، وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز، فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من 1500 رسم ونقش حجري.
- تندوف: تمتد على مساحة 168.000 كلم مربع بكثافة سكانية تقدر بـ 23.000 نسمة موزعين على القصور القديمة، فهي شبه متحف في الهواء الطلق.
- تمنراست (الهقار): تتميز الحظيرة الوطنية للهقار التي تم إنشاؤها سنة 1987 بتضاريسها وثروتها الحيوانية والنباتية والنقوش التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الأزمنة العابرة.

3- المقاومات الحموية (الحمامات المعدنية):

ساهم المخطط الرئيسي الذي أعده القطاع تحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENE)على المستوى القانوني في تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال 202 منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد، وهي موزعة كما يلي:[1]

- 136 منبعا ذا أهمية محلية.
- 55 منبعا ذا أهمية جهوية.
- 11 منبعا ذا أهمية وطنية.

4- المعالم الأثرية و التاريخية للجزائر:

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي وهي:

- وادي ميزاب.
- منطقة الطاسيلي.
- حي القصبة في الجزائر العاصمة.
- تيبازة.
- جميلة.
- تيمقاد.
- قلعة بني حماد.

5- المنشئات القاعدية للنقل :

يعتبر النقل الشريان الحقيقي لقطاع السياحة، والجزائر تتوفر على مجموعة من المنشئات يمكن استغلالها لتطوير النشاط السياحي بداية من الشبكة الوطنية للنقل 1 التي يبلغ 118306 ألف كلم، تتوزع كما يلي:[2]

[1] نفس المرجع السابق.
[2] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تمنراست.

- 2230000 كلم طرق وطنية .
- 26626 كلم طرق ولائية .
- 62100 كلم طرق بلدية .

بالنسبة للسكك الحديدية تتوفر الجزائر على 4200 كلم مزودة بحوالي 200 محطة موجودة خصوصا في الشمال الجزائري

(الهضاب العليا).

المطارات و الموانئ: تمتلك الجزائر 53 مطار منها 13 مطار دولي، 08 مطارات وطنية 14 مطار جهوي، 19 مطار للاستعمال المحدود و 04 مطارات خاصة بالنشاط الطاقوي.

أما الموانئ فتبلغ 13 ميناء متعددة الخدمات و 17 ميناء للصيد البحري و موانئ صغيرة للترفيه السياحي و 02 للمحروقات (سكيكدة و أرزيو).

النقل الجوي: نظرا لشساعة المساحة وبعد المسافات بين الجهات في الجزائر واتساع مساحة الصحراء أصبح للنقل الجوي أهمية خاصة، حيث يتكون الأسطول الجوي من 63 طائرة معظمها من نوع بوينغ وايرباص وتضمن شركة الخطوط الجوية الجزائرية سنويا نقل 3.6 مليون مسافر ونحو 30 ألف طن من البضائع، كما يوجد 55 مطار منها 12 مطار دولي و الباقي داخلي و جهوي أو خاص، أهمها مطار هواري بومدين ومطار وهران.

6- الأقطاب السياحية في الجزائر :

حددت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي 7 أقطاب اجتماعية وسياحية، إلى جانب إدراج التراث في الحياة الاجتماعية، والسياحية والثقافية هذه الأقطاب من الغرب إلى الشرق، وهي:[1]

- القطب السياحي: وهران - تلمسان، ويشمل مناطق أثرية تاريخية (مثل مدينة منصورة السياحية)
- القطب السياحي: شرشال - تيبازة – الجزائر - بومرداس - منطقة القبائل، ويشمل قرى ومناطق طبيعية وشواطئ.
- القطب السياحي:بجاية – جميلة – سطيف، ويشمل آثارا رومانية، ومتاحف، وشواطئ، وحظيرة قورايا.
- القطب السياحي: عنابه – قالمة –سوق أهراس –الطارف، ويشمل الحظيرة الوطنية لمدينة الطارف وآثارا رومانية.
- القطب السياحي: غرداية –تيميمون، ويشمل العمران الصحراوي، وواحات النخيل ووادي ميزاب، والقصور المعلقة.
- القطب السياحي: الطاسيلي – أهقار ، وهو عبارة عن متحف طبيعي، إرث حضاري عريق وزاخر تكتسي الحظيرة الوطنية في الأهقار في تمنراست أهمية بالغة ذات أبعاد متعددة لما تزخر به من الكثير من الشواهد الطبيعية الحية، التي مازالت تعبر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تمنراست.

والحيواني والنباتي في هذه المنطقة من الجنوب الكبير، حيث يعود البعض منها إلى ما قبل 12 ألف سنة، بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة، مثل غروب الشمس المصنف الأفضل عالميا.

7- المتاحات السياحية في الجزائر:

تسمح المساحات الطبيعية والرصيد الثقافي، التاريخي والحضاري المتنوع عبر مختلف مناطق الجزائر، بممارسة حل النشاطات السياحية المعروفة، ومنها:[1]

- السياحة الساحلية أو الشاطئية
- السياحة الصحية أو المعدنية
- السياحة الثقافية أو السياحة ذات الطابع الديني.
- السياحة الرياضية والشبابية.
- السياحة المؤتمرات والأعمال السياحية، مثل الصيد البحري والبري.
- السياحة الحضرية.
- السياحة الصحراوية الاستكشافية.

المطلب الثاني: القطاع السياحي في الجزائر من منظور إحصائي.

أولا :عدد السياح المتدفقين في الجزائر:

يعتبر تطورا عدد السياح المتدفقين من أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة و ازدهارها في أي بلد ، وفي الجزائر فإن هذا المؤشر تطور بشكل إيجابي في الآونة الأخيرة، حيث تزايد عدد السياح الوافدين إليها بغض النظر عن طبيعتهم، إذ يمكن الفصل بين السياح على النحو التالي:

- السياح الأجانب
- السياح الجزائريون المقيمون في الخارج

ووفق الإحصاءات المصرح بها من قبل وزارة السياحة، فإن عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر بلغ 2.394.887 سائحا وذلك سنة 2011، أي بمعدل تطور قيمته 15 % مقاربة بنسبة 2010.

و 2.634.056 سائحا سنة 2012، أي بمعدل تطور قيمة 10 % مقارنة بسنة 2011 .

إلا أن اللافت للانتباه هو التطور الكبير في عدد السياح الأجانب غير الجزائريين، والذي بلغ 981.955 سائح سنة 2011، مع معدل تطور لافت قدره 37.66 % مقارنة بسنة 2010، وبلغ كذلك 981.955 سائح سنة 2012 ، مع معدل تطور قدره 8.91 % مقارنة بسنة 2012 .

وهذا له دلالة خاصة من حيث تحسن صورة الجزائر في الخارج ، خاصة على مستوى الأمني.

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية تمنراست.

الجدول رقم (07) يوضح قيمة الإيرادات من القطاع السياحي للفترة ما بين2000 و 2015.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	الإيرادات السياحية
2000	102
2001	100
2002	111
2003	112
2004	178
2005	184
2006	220
2007	219
2008	323
2009	246
2010	246
2011	209
2012	217
2013	367
2014	347
2015	-

المصدر: المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية عدد 04 جوان 2016.

الشكل رقم (08) يوضح الإيرادات السياحية للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و 2015.

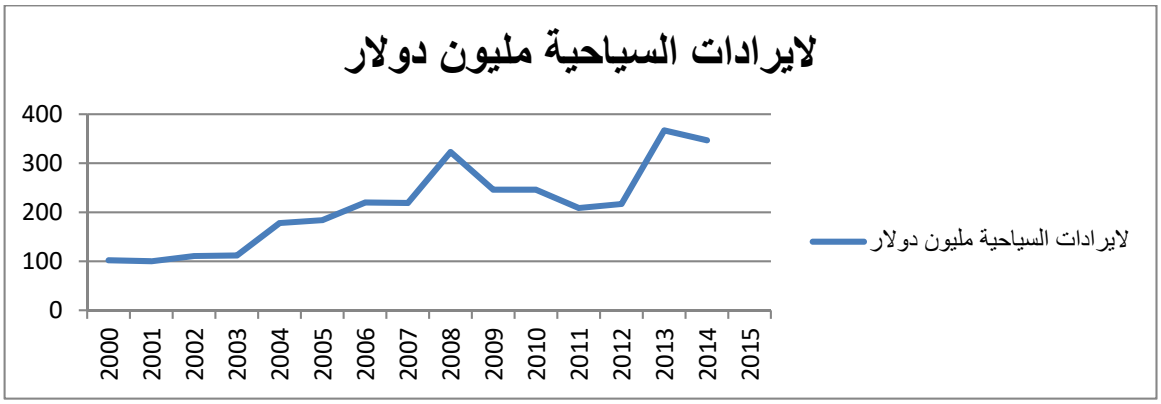

المصدر: من إعداد الطالب بناءا عن معلومات المجلة الاقتصادية عدد 04 جوان 2016.

من حيث الإيرادات السياحية نلاحظ حسب الرسم البياني أنها تتزايد ولكن بنسبة ضعيفة إذا ما قورنت بالإمكانات المتاحة. فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة 2000-2014 <212.06> مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحة بنحو 5.44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر.

الجدول رقم (08) يوضح عدد إقبال السياح للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2015.

الوحدة: سائحا.

السنوات	عدد السياح
2000	**866000**
2001	**901000**
2002	**988000**
2003	**1166000**
2004	**1234000**
2005	**1443000**
2006	**1638000**
2007	**1743000**
2008	**1772000**
2009	**1942000**
2010	**2070000**
2011	**2395000**
2012	**2634000**
2013	**2733000**
2014	**2301000**
2015	-

المصدر:نفس المرجع السابق ذكره.

الشكل البياني رقم(09) يوضح عدد السياح المتوافدين للجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2015.

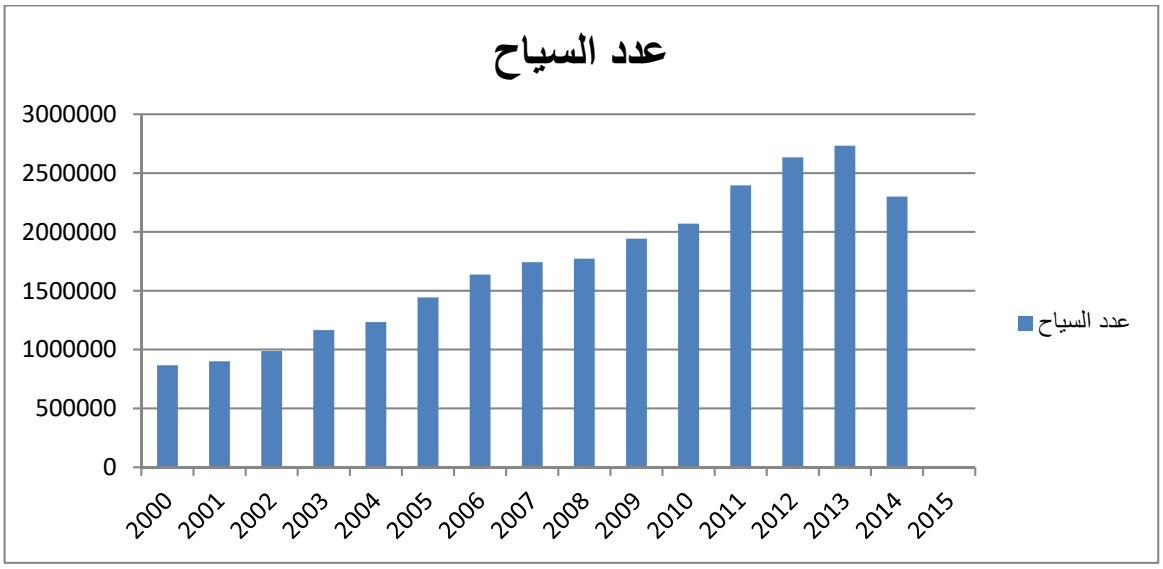

المصدر: من إعداد الباحث بناءا عن معلومات المجلة الاقتصادية عدد 04 جوان 2016.

من خلال الشكل البياني يتضح أن عدد السياح كان في تزايد خلال الفترة الممتدة ما بين 2000 – 2013 وذلك بالنظر إلى النسبة والعدد المتزايد للوافدين على الجزائر حيث كان عدد السياح سنة 2013 ثلاثة أضعاف عدد السياح سنة 2000 البالغ 866000 وسنة 2013 – 2733000 سائح وكانت دوافع ارتفاع عدد السياح راجع للأوضاع الأمنية بالجزائر بعد العشرية السوداء واستقرار الأوضاع السياسية التي عاشتها الدول المجاورة والأكثر نشاطا في السياحة مما أدى إلى الإقبال على الجزائر.

لكن سجل تراجع سنة 2014 نتيجة تدهور الأوضاع الأمنية مجددا خاصا في الساحل الإفريقي جنوب الجزائر حيث بلغ عدد السياح ككل 2301000 سائح وسجل تراجع بنسبة 15% مما دفع السياح لاختيار وجهات أخرى.

الجدول رقم:(09) يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي. الوحدة: النسبة المئوية.

السنوات	المساهمة المباشرة في الناتج المحلي ٪
2000	3.1
2001	3.2
2002	3.3
2003	3.4
2004	3.6
2005	3.9
2006	3.3
2007	3.2
2008	3.1
2009	3.7
2010	3.4
2011	3.3
2012	3.3
2013	3.6
2014	3.3
2015	3.5

الشكل البياني رقم (10) يوضح مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي خلال الفترة ما بين 2000 و 2015 .

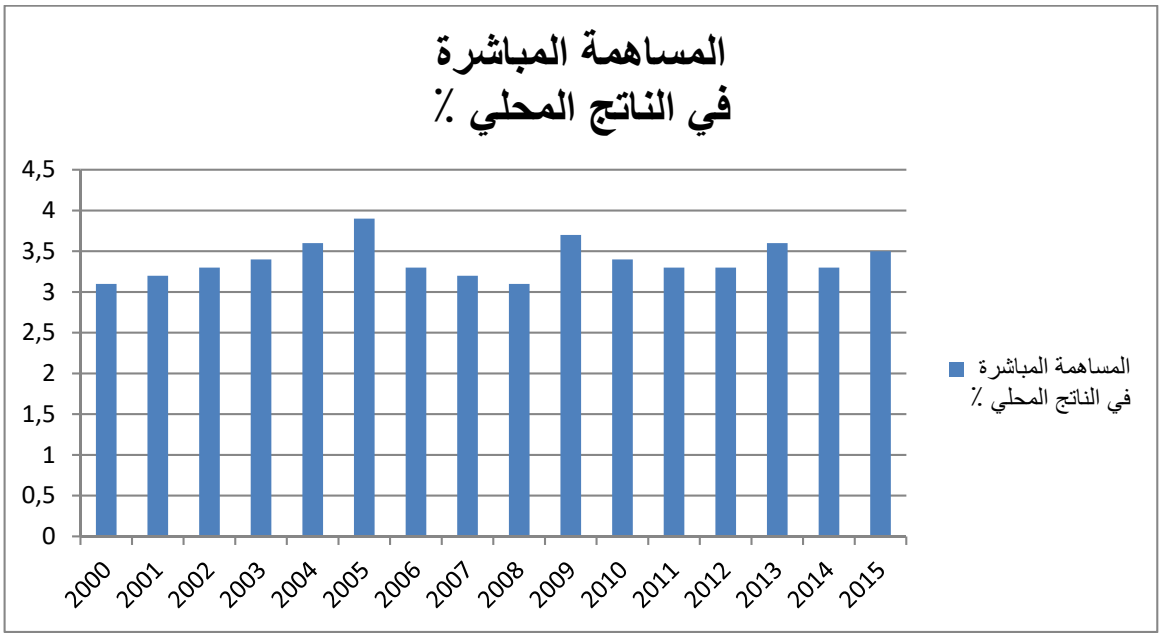

المصدر: من إعداد الباحث بناءا عن معلومات المجلة الاقتصادية عدد 04 جوان 2016.

من خلال الرسم البياني يلاحظ أن نسبة مساهمة القطاع السياحي في الجزائر في الناتج المحلي لا يتعدى 4% خلال الفترة 2000-2015 وهي نسبة ضئيلة جدا ويرجع ضعف مساهمة القطاع السياحي إلى النمو الكبير للاقتصاد الجزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، ما أدى إلى التركيز على القطاع النفطي وإهمال باقي القطاعات الأخرى بما فيها القطاع السياحي.

الجدول رقم (10) يوضح تعداد العاملين بالقطاع السياحي بالجزائر. الوحدة: متوسط عدد العمال

السنوات	أجمالي العاملين	العاملين المباشرين
2000	392.4	154.7
2001	338.3	166.3
2002	379.3	180.5
2003	402.8	180.4
2004	518.1	227.5
2005	528	258.9
2006	576.3	239
2007	546.2	225.4
2008	515	227.7
2009	593.2	269.2
2010	539.4	254.1
2011	535.4	266.6
2012	583	292.2
2013	634.5	321.4
2014	604.4	305.9
2015	628.3	327.3

المصدر: نفس المرجع السابق ذكره.

الشكل البياني رقم (11) يوضح تعداد العاملين بالقطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2015 .

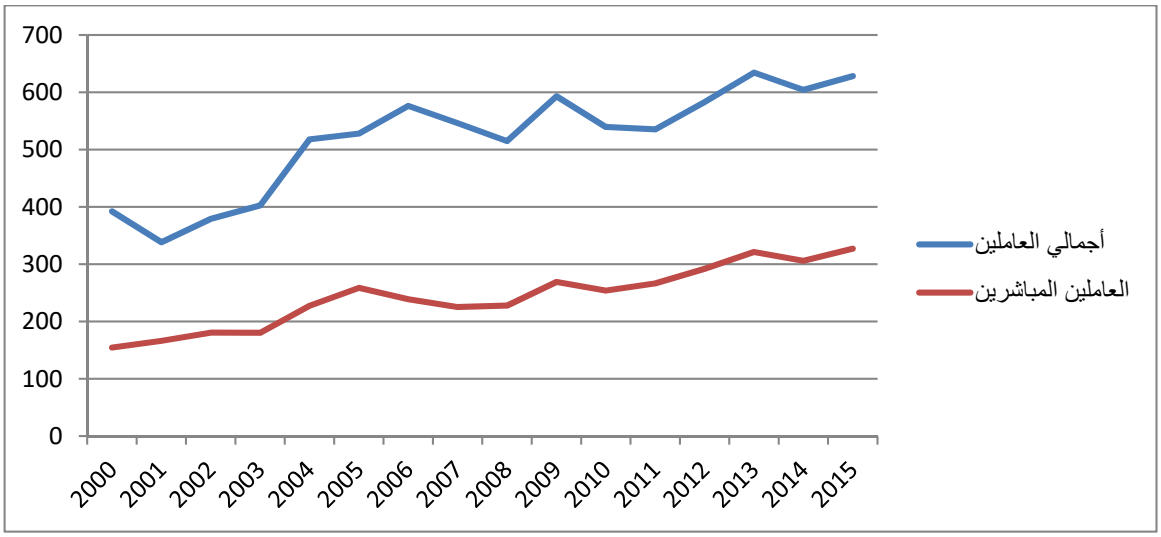

المصدر: من إعداد الباحث بناءا عن معلومات المجلة الاقتصادية عدد 04 جوان 2016.

نلاحظ من خلال الشكل البياني ونتائج الجدول أن أجمالي عدد العاملين في تزايد من سنة لأخر وكذا العاملين المباشرين في القطاع كان تزايدهم حسن ومتواضع وذلك نتيجة إقبال هذه المؤسسات على مضاعفة النشاط البديل لقطاعات أخرى.

الجدول رقم (11) يوضح حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بالجزائر.

السنوات	حجم الاستثمارات في القطاع السياحي مليار دولار
2000	0.297
2001	0.412
2002	0.628
2003	0.85
2004	1.84
2005	1.65
2006	1.84
2007	2.26
2008	2.08
2009	1.77
2010	1.554
2011	1.664
2012	1.774
2013	1.814
2014	1.991
2015	1.6089

المصدر: نفس المرجع السابق ذكره.

الشكل البياني رقم: (12) يوضح حجم الاستثمارات في القطاع السياحي بالجزائر خلال الفترة ما بين 2000 و2015 .

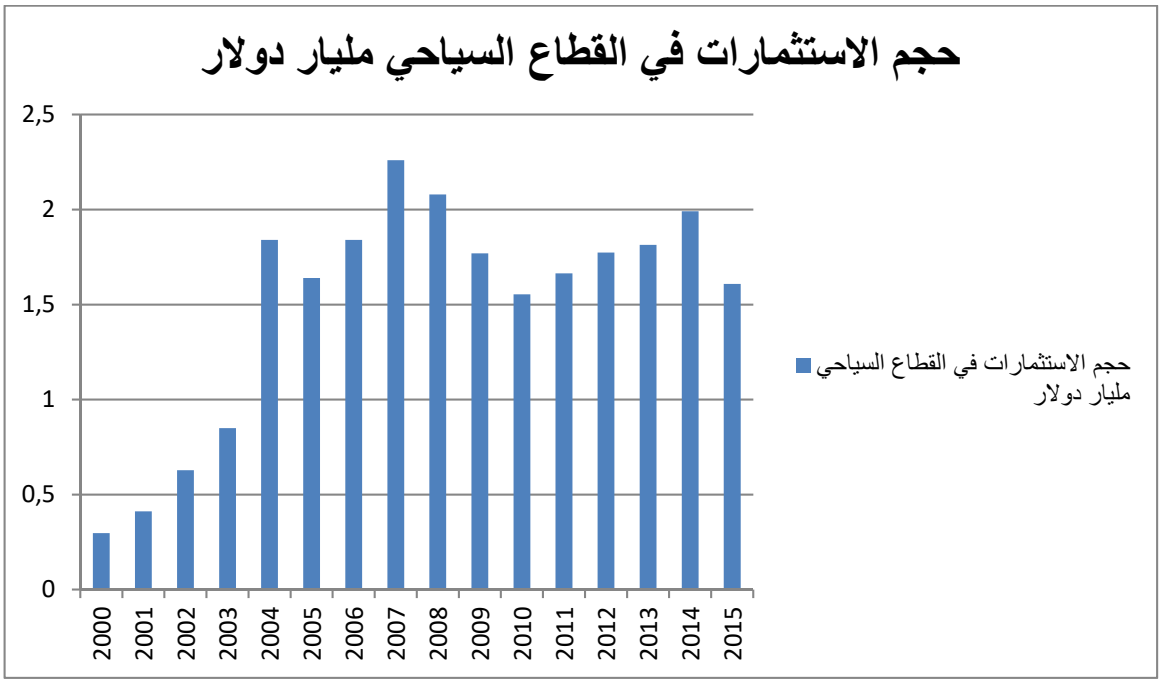

المصدر: من إعداد الباحث بناءا عن معلومات المجلة الاقتصادية عدد 04 جوان 2016 .

نلاحظ من خلال الشكل البياني ونتائج الجدول أن الاستثمار بالقطاع السياحي في تزايد متواضع وصولا إلى سنة 2009 تدنت نسبة الاستثمار بالقطاع نتيجة عدم تشجيع الدولة على الاستغلال الأمثل للقطاع وصولا إلى سنة 2015 على ذاك الحال.

المبحث الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي في الجزائر.

تمتلك الجزائر على المقومات التي تؤهلها لان تكون من ابرز الأقطاب السياحية على المستوى الإقليمي والعالمي أين تتنوع تضاريسها بين السواحل مرتفعات جبلية، هضاب أودية وصحراء شاسعة صنفت من أجمل صحاري العالم.

إن هذا المخزون الثري تتداخل فيه العوامل الطبيعية الجغرافية الحضارية والثقافية إضافة إلى تنوع المناخ الذي كان عاملا هاما في تشكيل الحضارات القديمة، التي لا تزال متحفظة بطابعها المتميز، يعكس الحجم الهائل للتراكم الحضاري الذي يمتد عبر ربوع الوطن، رغم كل هده المقومات الفريدة و النادرة نجد أن قطاع السياحة في الجزائر لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب الذي يكفل بلوغ الأهداف المرجوة منه، وبقيت انجازاته جد محدودة.

تمثل صحراء الجزائر النفط الحقيقي و الدائم الذي يمكن أن يوفر لخزينة الدولة مليارات الدولارات سنويا، لان المواقع الصحراوية المنتشرة عبر التراب الوطني تنطوي على أهمية بالغة من الناحية الإنسانية والحضارية الاقتصادية والسياحية إذ تحتاج إلى حسن باستغلالها، وهنا تبرز الحاجة إلى تسويق أكبر نظرا لما يحققه من أهمية قصوى في تنشيط الحركة السياحية من خلال ما يوفره من معلومات حقيقة و بأساليب متنوعة ومعالمه السياحية، وبدالك تنمو السياحة الصحراوية التي لها الدور الهام في رقي الاقتصاد الوطني.

سنتناول في هذا المبحث تعريف المنطقة والمقومات السياحية التي تمتاز بها ككل.

المطلب الأول: تعريف منطقة الأهقار.

يعود تاريخ مدينة تمنراست إلى ست مئة ألف سنة، حيث ظهر الإنسان البدائي، وشيد حضارة عريقة، عرفت ذروتها صحراء الجزائر، تشهد على ذالك الرسومات والنقوش الحجرية التي تحتفظ بتاريخ المنطقة، والتي اكتشفت بالطاسيلي والاهقار والتديكلت، وهي تمثل اليوم أغلى متحف على الهواء الطلق لفنون ما قبل التاريخ، حيث صنفت منظمة اليونسكو الحظيرة الوطنية للاهقار ضمن التراث العالمي المحفوظ، وظلت تمنراست تستقطب اهتمام الشعوب ، حيث عرفت انتشار البربر المعروفين بالطوارق الدين قدموا من مناطق مختلفة ، وشهدت حركة بشرية جد نشطة عندما استقر الرومان بشمال إفريقيا، و جعلوا منها مسلكا وقطبا تجاريا مهما وتحولت إلى ملتقى قوافل التجار من أوروبا وروما وإفريقيا .[1]

شهدت نشوب العديد من المقاومات و الثورات الشعبية من أشهرها :[2]

ثورة الدغامشة وثورة التديكلت وثورة فقيقيرة و ثورة تيت، وثورة الشيخ أمود.

تحتل منطقة تمنراست موقعا استراتيجيا جد هام، يحوي حظيرة الاهقار التي صنفت عالميا من بين اكبر الحظائر عالميا وما تخفيه وسط أحشائها من الثروات الطبيعية وما تعاقبت عليها من حضارات إنسانية مختلفة، جعلتها

[1] مديرية السكن لولاية تمنراست.

[2] مديرية السكن لولاية تمنراست.

قبلة للسياح، ومنطقة عبور لحضارات ومجتمعات مختلفة وتتربع على مساحة بقدر:557906.25 كلم مربع أي ما يعادل ربع مساحة الجزائر ككل وهذا ما يعني أنها تغطي ما نسبته 23 بالمائة من التراب. حيث تقع بأقصى الجنوب الجزائري على بعد 2200 كلم عن، ولقد رقيت تمنراست إلى ولاية سنة 1974 م، للتقسيم الإداري حسب تلك السنة، ولها حدود مشتركة مع ولايات الجنوب كغرداية من الشمال ومن الشمال الشرقي ولاية ورقلة ومن الشرق ولاية اليزي ومن الغرب ولاية ادرار ومن الجنوب الشرقي جمهورية مالي ومن الجنوب الغربي جمهورية النيجر على شريط حدودي يقدر ب: 1200 كلم وبهذا الموقع الجغرافي تعد منطقة إستراتيجية، فهيا همزة وصل بين الجزائر وإفريقيا كما أنها نقطة تبادل تجاري وثقافي هام جدا.

تتشكل ولاية تمنراست من سبع دوائر وعشرة بلديات تتوزع كالأتي:[1]

الجدول رقم (12) يوضح تعداد سكان ولاية تمنراست.

الدائرة	البلدية	عدد السكان
تمنراست	تمنراست	87.398
	عين امقل	5.031
سيليت	ابلسه	9.006
عين صالح	عين صالح	13.010
	فقارة الزوي	5.040
اينغر	اينغر	3.10
تازروك	تازروك	7.251
	ادلس	6.325
عين قزام	عين قزام	10.332
تين زاوتين	تين زاوتين	3.965
المجموع		

المطلب الثاني: المقومات السياحية لإقليم الاهقار.

1. المقومات الطبيعية:

أولا: الموقع

تحتل ولاية تمنراست موقعا جد استراتيجي وهذا بوجودها في اكبر حظيرة تم تصنيفها كتراث عالمي من طرف اليونسكو لاحتوائها على مواقع أثرية تعود إلى عقود قديمة، تهد على أول التظاهرات الإنسانية وما قبل الإنسانية، جعلت من الاهقار في فترة ما قبل التاريخ إحدى المناطق الأكثر كثافة سكانية في العالم، وكذا وجود عشرات النقوش والرسومات الحجرية التي تعود إلى 12000 سنة مضت، كما أنها بوابة الصحراء على الساحل الإفريقي.

ثانيا: المناخ

خط عرض 22 درجة 48 شمالا 5 درجة 27 شرقا ارتفاع 1362 متر.

أ- درجة الحرارة المتوسط الشهري و المطلق على 10/1 درجة.

[1] نفس المرجع السابق.

جدول رقم (13) درجة حرارة منطقة الاهقار خلال أشهر السنة.

الشهر	درجة الحرارة العظمى	درجة الحرارة الدنيا	العظمى – المطلقة	الدنيا - المطلقة
1	202	53	280	43-
2	226	76	302	26-
3	225	106	330	2
4	292	147	367	25
5	326	189	385	70
6	348	223	396	149
7	346	226	400	137
8	340	221	383	165
9	324	204	368	143
10	289	160	346	87
11	245	106	305	9
12	208	66	385	45-
السنوات	283	148	400	45-

المصدر: مديرية السكن ومديرية السياحة لولاية تمنراست.

ب- نسبة هطول الأمطار المتوسط الشهري على 10/1 مم :[1]

جدول رقم (14) هطول الأمطار خلال السنة .

الشهر	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	السنوات
السرعة	22	21	20	22	67	48	40	81	87	32	19	20	470

ج- مستوى هبوب الرياح المتوسط الشهري 10/1 م/س

جدول رقم (15) متوسط الرياح خلال السنة.

	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	السنوات
السرعة	33	39	48	49	46	47	46	41	42	37	30	28	41

المصدر: نفس المرجع.

[1] مديرية السكن لولاية تمنراست.

د- الرطوبة المتوسط الشهري بالمائة:[1]

جدول رقم (16) متوسط الرطوبة خلال أشهر السنة.

السنوات	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12
الرطوبة	27	24	21	19	19	17	18	20	23	26	28	27

ثالثا:التضاريس:

تتكون من سهول وهضاب علوها 2000م وجبال مثل قمة تاهات اتكور 2918 م، ايلمان 2760م الاسكرام 2728م.

رابعا: النبات:

يتكون الغطاء النباتي على أكثر من 300 نوع من النباتات، تستعمل كأدوية مثل الشيح ،تبركات.....الخ ، ولأغراض رعوية.

2. المقومات التاريخية والثقافية والدينية:

تحتوي الحظيرة الوطنية على مواقع أثرية تشهد على تواجد الإنسان مند العصر الحجري القديم إلى العصر الحديث منها:[2]

- ضريح تينهينان: وتينهينان هي ملكة التوارق، ويتواجد ضريحها بمنطقة ابلسة على بعد 100 كلم شمال شرق مدينة تمنراست، حيث نقل جثمانها لمتحف العاصمة بباردو، وهذا الضريح يرجع إلى ما قبل القرن الخامس.
- قصر موسى ابن مستان: يقع بمنطقة صورو ببلدية تمنراست، يتميز ببناء معماري ذات طابع صحراوي وقد بني ما بين سنة 1916م – 1918م.
- قصر سيليت بدائرة سيليت .
- قصر باجودة بعين صالح وقصبة أولاد سيدي المختار أيضا بمنطقة عين صالح .
- معبد الأب فوكو: بمنطقة الاسكرام والتي كانت سابقا خلوة للأب بعدما أصبحت حاليا قبلة لزيارة السياح.
- شلالات تمكرست: التي تبعد عن الولاية ب: 50 كلم .
- الغابة المتحجرة بمنطقة تديكلت عين صالح اينغر فقارة الزوي.

كما يتميز إقليم الاهقار بالعديد من المهرجانات والتظاهرات الثقافية نذكر منها:

- الاسيهار: تظاهرة اقتصادية، ثقافية، سياحية، تقام ما بين جانفي وفيفري.
- مهرجان تافيست: تظاهرة ثقافية سياحية، تقام خلال شهري مارس و افريل.
- المهرجان الثقافي للأغنية والموسيقى الامازيغية: مهرجان ثقافي سياحي يقام خلال شهر ديسمبر.

الزيارات الدينية بإقليم الهقار:

[1] مديرية السكن لولاية تمنراست.
[2] مديرية السياحة والصناعات التقليدية.

- زيارة داغمولي: تقام بالواد على بعد 60 كلم شمال غرب تمنراست، تقام في شهر ماي.
- زيارة مولاي لحسن: تقام على بعد 300 كلم شمال ولاية تمنراست ، تقام في شهر اكتوبر.
- زيارة مولاي عبد الله: تقام ببلدية تازروك، على بعد 280 كلم غرب تمنراست تقام في شهر اوت.
- زيارة سبعين صالح : تقام بمنطقة عين صالح ، تقام في شهر ماي .

3.الصناعة التقليدية: تشتهر ولاية تمنراست بتنوع غزير في الصناعات التقليدية لأنها تمثل حضارة عريقة إنشائتها حاجة الإنسان إلى التطوير والرقي، فاخذ يبدع فيها إلى إن أصبحت فن حقيقي نلمسه من خلال بساطة الصنعة وجودتها . ومن هنا يمكننا تقسيم هذه الصناعة إلى منطقتين وهما:

منطقة الاهقار: تشتهر بالصناعات التالية :[1]

- صناعة الحلي التقليدية: مثل الخلاخل الأساور.....الخ.
- صناعة الجلود: مثل صناعة القربة و الخيمة.....الخ.
- صناعة الفخار: مثل صناعة الأواني التي تستعمل للطبخ و الأكل مثل القدر والقلة.....الخ.
- صناعة الخشب: مثل أواني الأكلو صناديق الزينة و غيرها.
- صناعة ألابسة التقليدية: إذ تتميز بجودة و نوعية مع إضفاء التطريز والألوان التي عليها.

منطقة تيديكيلت: و تشتهر بالصناعات التالية:

- صناعة الحلي التقليدية: وهي تختلف عن حلي الهقار اذ تمتاز بكبرها وثقلها.
- صناعة الألبسة التقليدية: مثل العبايات النسائية التي تلبس في الأعراس وغيرها.....الخ.
- صناعة السلالة: لوجود النخيل بكثرة في المنطقة ومنتجاتها المتنوعة منها: الطبق، الحصير...الخ.

والجدول التالي يوضح عدد الحرفيين في إقليم الاهقار:[2]

جدول رقم (17) عدد الحرفيين بإقليم الاهقار.

	عدد الحرفيين	عدد التعاونيات	المجموع
الصناعة التقليدية الفنية	202	08	210
الصناعة التقليدية الحرفية لانتاج المواد	105	00	105
الصناعة التقليدية الحرفية للخدمات	639	00	639
المجموع	946	08	954

المصدر: غرفة الصناعة التقليدية والحرف بولاية تمنراست.

3. المنشات القاعدية:

تساهم المنشات القاعدية في ترقية القطاع السياحي وفي تقديم خدمات أفضل مثل: شبكات النقل ومرافق الإيواء والوكالات السياحية....الخ .

[1] مديرية السياحة والصناعات التقليدية.
[2] مديرية السياحة والصناعات التقليدية.

- شبكة النقل:

- شبكة النقل البري: نوضحها في الشكل التالي:

جدول رقم (18) شبكات النقل البري بإقليم الاهقار.

الأنواع		**الطول كلم**
الطرق الدولية	ولاية غرداية – دولة النيجر	**1257**
الطرق الدولية	ولاية اليزي – دولة مالي	**149**
الطرق الوطنية	ولاية ادرار – عين صالح	**90**
الطرق الوطنية	ولاية اليزي – اينغر	**270**
الطرق الوطنية	ولاية اليزي – عين امقل	**360**
المجموع 01		**2126**
الطرق الولائية	تمنراست – تغهاوهات–تهيفت	**80**
	تمنراست –اسكرام	**87**
	ادلس – تازروك- تهيفت	**133**
	ادلس – تازروك- تهيفت	**130**
المجموع 02		**430**
الطرق الغير مصنفة	سيليت–تيمياويين	**390**
	سيليت- تيمياويين	**380**
	تين ميساو – برج باجي مختار	**230**
	برج باجي مختار – تيمياويين- تينزواتين	**1040**
	عين قزام – عين زوى	**210**
	حاسي لخنيو – امقيد	**441**
	امقيد–زوتلاز	**370**
	فقارة الزوي – تمزقيدة – امقيد- مردوى	**180**
المجموع 03		**3241**
المجموع الكلي		**5797**

المصدر: مديرية النقل بولاية تمنراست.

- النقل الجوي: تحتوي على ثلاث مطارات مطار دولي و داخلي يتواجد بعاصمة الولاية، ومطارين داخليين بكل من عين صالح وعين قزام .

- مطار اقنار بتمنراست ذو مدرجين 3100م 3600م .
- مطار تافساوت بعين صالح دو مدرج 3000م .
- مطار عين قزام دو مدرج واحد 2200م .

الاستقبال والإيواء :

عرف الإقليم تنوعا في المرافق السياحية من فنادق ومخيمات ووكلات سياحة وأسفار وذالك بفضل التزايد المستمر لتوافد السياح، وقد ساعدت هذه المرافق على التقليل من حدة البطالة وزيادة الدخل للمؤسسات السياحية والخدمية كالفنادق والمطاعم والمخيمات والوكالات السياحية، حيث يوجد 7 فنادق و16 مخيم، تشغل حوالي

365 عامل منهم 160 بشكل دائم، بالإضافة إلى 82 وكالة سياحية تشغل هيا الأخرى 645 عامل منهم 112 دائم.

بالإضافة إلى ذالك يضم القطب العديد من الحركات الجمعوية، منها ثلاثة دواوين سياحية:

الديوان المحلي للسياحة تمنراست، الديوان المحلي للسياحة عين صالح ، الديوان المحلي للسياحة اينغر.

- **المؤسسات الفندقية :**

جدول رقم (19) المؤسسات الفندقية بإقليم الاهقار.

الفندق	صاحب الفندق	التصنيف	طاقة الاستيعاب	هاتف / فاكس	العنوان
تهات	قطاع عام المسير / حاج محمد الشريف	03 نجوم	150 غرفة 300 سرير	029.34.44.75 029.34.78.95	مقابل لمقر الولاية
تيديكلت	قطاع عام المسير / محمد تبوري	03 نجوم	60 غرفة 120سرير	029.36.03.93 029.36.07.99	وسط المدينة عين صالح
تين هنان	بن عبد الجليل	/	34 غرفة 68 سرير	029.34.40.52 029.34.53.77	شارع الامير عبد القادر ص ب 643
ايلمان	خلوفي محمد	/	42 غرفة 80 سرير	029.34.36.12	ساحة اول نوفمبر ص ب 145
اهقار	افروجن محمد	/	30 غرفة 72 سرير	029.34.19.88	قطع الواد ص ب 14
باجودة	قطاع عام	/	20 غرفة 40 سرير	029.36.02.47	وسط المدينة عين صالح
بورنان	بورنان رابح		54 سرير	029.3.049.44 029.34.29.29	حي سرسوف تمنراست

المصدر : مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية تمنراست.

- **المخيمات :**

جدول رقم (20) المخيمات بإقليم الاهقار.

رقم	المخيم	صاحب المخيم	العنوان	طبيعة النشاط
1	كرفان سرايل	بوغالي توفي	**طريق ادريان**	**قطاع خاص**
2	برج 4*4	هيري عبد القادر	**ادريان - تمنراست**	**قطاع خاص**
3	البوستن	رقاني مولاي علي	**ان زاون- تمنراست**	**قطاع خاص**
4	داسين	بلدية تمنراست	**صورو- تمنراست**	**قطاع عام**
5	النخيل	هيباوي عبد الرحمن	**عين صالح**	**قطاع خاص**
6	الخشب المتحجر	بوتقي موسى	**ص ب 402 قطع الواد تمنراست**	**قطاع خاص**
7	الزريبة	حاجي محمد عبد الرحمن	**عبن صالح - تمنراست**	**قطاع خاص**
8	الجمل	لبعير احمد	**ص ب 537 تمنراست**	**قطاع خاص**
9	اسكرام	بلدية تمنراست / المسير باحمو محمد	**اسكرام- تمنراست**	**قطاع عام**
10	مخيم الاسكرام	يولاسار محمد علي	**اسكرام- تمنراست**	**قطاع خاص**
11	بوبو	رقاني عبد الرحمن / قدور	**صورو- تمنراست**	**قطاع خاص**
12	ادريان	ملاخ إبراهيم	**ادريان - تمنراست**	**قطاع خاص**
13	تاليغت	بن علال عبد الرحمن	**اوتول- تمنراست**	**قطاع خاص**
14	يوف اهكيت	ولاد سيدي صالح محمد	**ادريان**	**قطاع خاص**
15	توارق	مهيري صديق	**تمنراست**	**قطاع خاص**
16	تهابورت	بوسيف عبد القادر	**حي تبركات**	**قطاع خاص**
17	م ا تقريرة	زونقة مختار	**اتول**	**قطاع خاص**

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية تمنراست.

4. مقومات أخرى:

- **الإعلام:**

يوجد بالإقليم إذاعة جهوية محلية تعمل على بث حصص خاصة بالمجال السياحي من حين إلى أخر، للتعريف بهذا القطب وذالك بالتنسيق مع كل المتعاملين السياحيين.

- التكوين والتاطير في مجال السياحة:

من اجل دعم قطاع السياحة باليد العاملة المتخصصة في المجال السياحي يضم المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بالولاية تخصصات تهم المجال السياحي، ويعتبر هدا التكوين محفزا أساسيا للتشغيل والتشغيل الذاتي للمنطقة. ومن الاختصاصات في مجال السياحة على مستوى المعهد ما يلي:

مرشد مرافق، مرافقة استقبال، تنشيط وترقيه سياحي، إدارة فندقية، فندقه وطبخ، فندقه وإطعام .

- **التنوع السياحي:**

يضم الإقليم العديد من أشكال السياحة، إلا أن معظمها غير مستغل منها:[1]

- السياحة البيئية: أن الإقليم السياحي له من المميزات التي تجعله رائدا في مجال السياحة البيئية، التي تعتمد على الطبيعة في المقام الأول بمناظرها الخلابة، إذ نجد مختلف الأنشطة التي ترتبط بالسياحة البيئية منه تسلق الجبال، تأمل الطبيعة و استكشاف كل ما فيها، تصوير الطبيعة التجول في المناطق الأثرية استكشاف الوديان والجبال والرمال رحلات للتأمل في الطيور والحيوانات.
- السياحة الصحية : يحتوي الإقليم على منابع حموية للعلاج للعديد من الأمراض، والرمال التي يمكن جعلها مقصد سياحيا لعلاج أو شفاء العديد من الأمراض المستعصية في عالمنا اليوم مثل: أمراض الروماتيزم الأمراض الناجمة عن العمود الفقري ....الخ .
- السياحة الثقافية: والتي تشمل زيارة المواقع الأثرية والدينية، ومختلف المهرجانات والتظاهرات الثقافية والاقتصادية والوعدات الدينية .
- السياحة الرياضية : يمتلك الإقليم العديد من الإمكانات من شانها أن تجعل منه مسرحا للعديد من الأنشطة الرياضية على سبيل المثال : سباق الدراجات النارية والعادية الدولي على المسالك الجبلية والرملية، سباق ركوب الجمال، تسلق الجبال، التزحلق من على الرمال.
- السياحة الدينية : من خلال زيارة المساجد والزوايا، وطرق التدريس القرآني بها، الأعياد والمناسبات الدينية، كالمولد النبوي الشريف، الوعدات الدينية، الكنائس،.....الخ .
- سياحة الأعمال: تحتضن المنطقة معارض تجارية و اقتصادية دولية تشارك فيها مجموعة من الدول خاصا دول الجوار مالي، النيجر و باقي الدول الإفريقية الأخرى.

[1]المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لولاية تمنراست ، وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة ، ص 21.

- **التدفق السياحي:**

جدول رقم (21) عدد السياح خلال الفترة الممتدة ما بين 1999و2016.

السنوات	عدد السياح الوطنين	عدد السياح الأجانب	المجموع
1999	00	450	450
2000	00	3237	3237
2001	00	5782	5782
2002	738	5507	6245
2003	209	4649	4858
2004	1500	6121	7621
2005	197	7246	7443
2006	163	8977	9141
2007	179	9687	9866
2008	126	6080	6206
2009	169	7681	7850
2010	86	4440	4526
2011	874	933	1807
2012	50	854	904
2013	964	25	989
2014	1783	98	1881
2015	33	78	111
2016	112	717	829

المصدر: مديرية السياحة والصناعة التقليدية بولاية تمنراست .

الشكل رقم (13) يوضح تعداد السياح خلال الفترة ما بين1999 و2016.

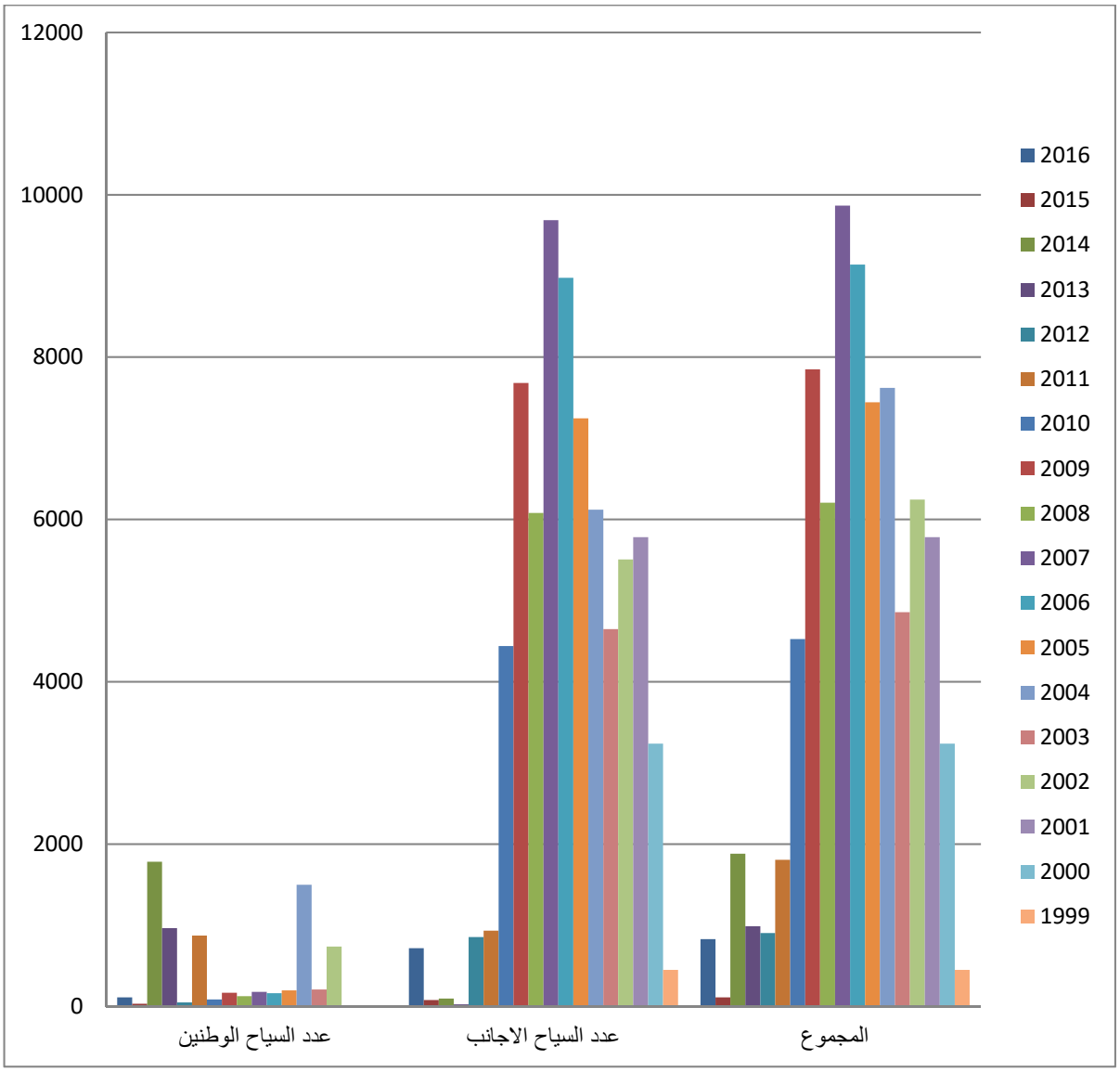

المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى وثائق مديرية السياحة لولاية تمنراست .

من خلال إحصائيات قديمة للفترة الممتدة بين 1999 م و2011 م لاحضنا تطور للسياحة والقطاع السياحي ككل فمن700سائح سن1999 م الى27121 سائح سنة 2011 م هذا راجع إلى الإقليم السياحي وتمتعه بقدرة على استقطاب السياح والمنافسة بالإضافة إلى عامل المؤسسات الناشطة في المجال السياحي للإقليم.

ويمكن الإشارة إلى ما ورد لدينا حسب إحصائيات مديرية السياحة لولاية تمنراست والجدول المعمول به نلاحظ عدم استقرار معدل توافد السياح للإقليم وذالك راجع لعوامل أخرى أهمها غياب الأمن، ففي الفترة ما بين 2002 م و2003 م تراجع إقبال السياح إلى الإقليم بعد حادثة اختطاف السياح الألمان في الصحراء الجزائرية الواقعة على حدود منطقة بتمنراست ربيع 2003 م وهو ما يفسر إحجام الأجانب عن الإقبال، وبعد تجاوز تلك الفترة تعاد مرة أخرى من طرف جماعة الازواد سنة 2013 م مما نتج عن الحادثة تدهور وتدبدب في القطاع السياحي دائما لغياب عامل الأمن في البلاد، ولكن سرعان ما بدا العدد بالزيادة والارتفاع بزوال أزمة الرهائن.

المبحث الرابع : الدراسة الميدانية لإقليم الاهقار.

وتناولنا في هذا المبحث عرض الاستبيان ونتائج الاستبيان.

المطلب الأول: عرض الاستبيان.

1- مجتمع الدراسة طبيعة العينة المختارة : ترتكز الدراسة أساسا على مجموعة من المؤسسات ذات الطابع السياحي وكالات سياحية، فنادق مخيمات فتم توزيع الاستبيان على 35 مؤسسة مختلفة فكان التوزيع كالأتي:

- توزيع 30استمارة استبيان بطريقة مباشرة المقابلة.
- توزيع الباقي عن طريق البريد الالكتروني ولكن لم يرد عليها، كانت الاستمارات المجاب عنها قابلة للتحليل والدراسة.

تم اختيار المفردات بطريقة عشوائية مع قصد المؤسسات العاملة والمتعلقة بالقطاع السياحي وما دورها في ترقية السياحة.

2- تصميم الاستبيان: يحتوي على مجموعة من الأسئلة التي حاولنا أن نصل بها إلى وجود الإجابات المطلوبة والتفسيرات حيث احتوى منها على عدد من الأسئلة المفتوحة وبعضها مغلقة التي تحتمل إجابة أو أكثر.

المطلب الثاني : تحليل نتائج الاستبيان الموجهة للمؤسسات الوكالات السياحية والفنادق والمخيمات

سنقوم باستعراض النتائج المتحصل عليها و تحليلها كما توصلنا إليها مركزين على:

- التوزيع التكراري: لإظهار إجابات مفردات العينة .
- النسبة المئوية: لإظهار نسب عينة الدراسة .

حيث قمنا بمعالجة النتائج باستخدام برنامج الحاسب EXCEL .

تحديد الجنس:

جدول رقم (22) يوضح الجنس الأغلب.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	30	%100
أنثى	00	%0
Σ	30	%100

المصدر نتائج الاستبيان

الشكل رقم (14) يوضح الجنس الأغلب.

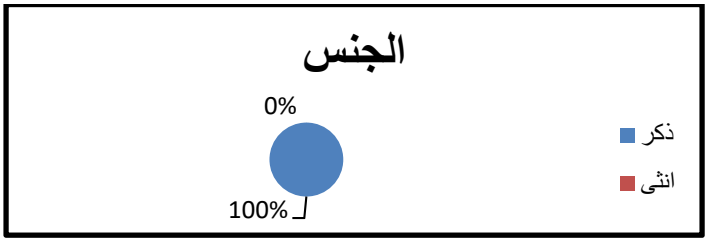

المصدر من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان

نلاحظ من خلال نتائج الجدول و الرسم البياني أن كل الوكالات ملاكها ذكور بنسبة 100%.

تحديد مستوى العمر:

جدول رقم(23) يوضح مستوى العمر. الشكل رقم (15) يوضح مستوى العمر.

العمر	التكرار	النسبة
اقل من 30	1	3%
من 30 إلى 40	4	13%
من 41 إلى 51	8	27%
أكثر من 51 سنة	17	57%
Σ	30	100%

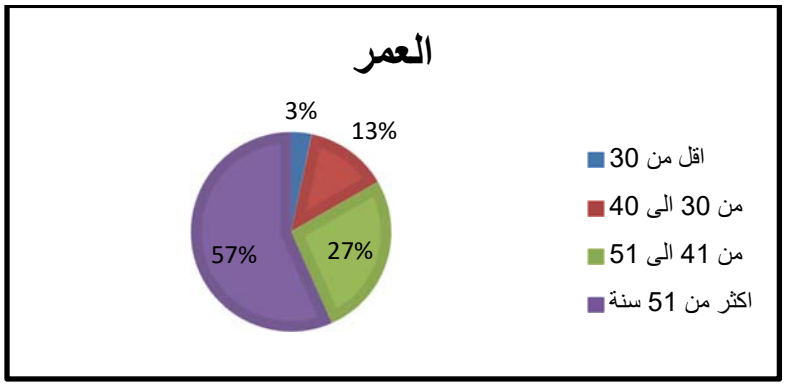

المصدر: نتائج الاستبيان. المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان.

نلاحظ من خلال نتائج الجدول والرسم البياني أن 57% بالمائة من الوكالات أعمار ملاكها يفوق 51 سنة دلالة على اقدمية النشاط بالمنطقة في حين تليها نسبة 27% بالمائة تتراوح أعمارهم ما بين 41 و51 سنة أما بالنسبة للسن ما بين30 و40استحود على نسبة 13%بالمائة و كانت الفئة الشبابية اقل من 30 سنة من نصيب وكالة واحدة فقط.

المؤهل الدراسي:

الجدول رقم (24) يوضح المؤهل الدراسي. الشكل رقم (16) يوضح المؤهل الدراسي.

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
ثانوي	26	% 87
جامعي	4	%13
Σ	30	100%

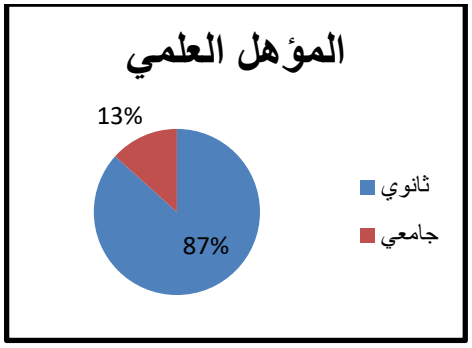

المصدر: نتائج الاستبيان و الدراسة الميدانية. المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الاستبيان.

حسب نتائج الجدول والرسم البياني نلاحظ أن جل الوكالات ملاكها من مستوى ثانوي حيث بلغت النسبة 87% بالمائة بعدد26 وكالة أما باقي الوكالات من مستوى جامعي و المتمثلة في04 وكالات بنسبة 13%.

. تصنيفات الوكالات و المؤسسات:

جدول رقم (25) يوضح تصنيف المؤسسات.

	التكرار	النسبة
ا	18	0,6
ب	12	0,4
Σ	30	100%

الشكل رقم (17) يوضح صنف الوكالات.

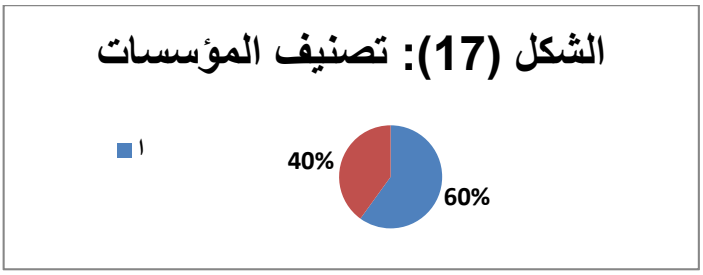

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر: من اعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

من خلال الجدول نلاحظ أن: 60 % من العينة المدروسة من الصنف ا و40% من العينة من الصنف ب مع العلم أن الصنف ا يمثل الوكالات الناشطة بصفة رئيسية في السياحة الوطنية والاستقبالية، والصنف ب هي الوكالات التي تنشط بصفة رئيسية في السياحة الموفدة للسياح .

. مدة النشاط :

جدول رقم (26) يوضح مدة النشاط .

الاقدمية	التكرار	النسبة
اقل من 10 سنوات	2	7%
10_20	7	23%
20 _ 30	9	30%
30 _ 40	9	30%
40 _50	3	10%
Σ	30	100%

الشكل رقم (18) يوضح مدة النشاط .

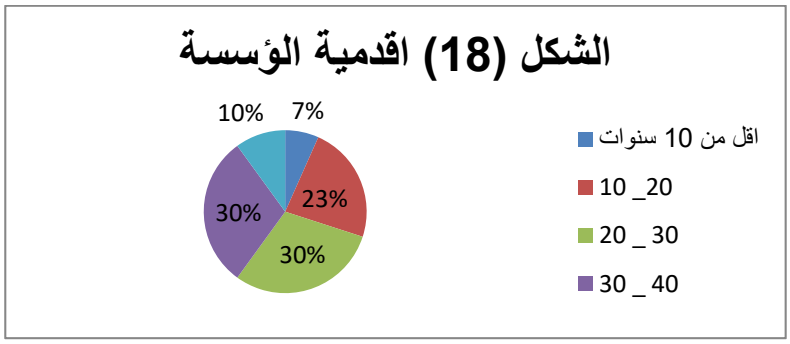

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

من خلال الجدول نلاحظ اكبر نسبة 60% مقسمة بالتساوي بين الوكالات ذات الاقدمية 40 سنة و30 سنة، ونسبة 23 % من الوكالات تمتد فترة نشاطها بين10 سنوات الى20 سنة وذالك لسبب العشرية السوداء، أما بالنسبة للفترة الأقل من10 سنوات الى10 سنوات مؤسسات حديثة الإنشاء استحوذت على نسبة 7% نتيجة أحداث اختطاف السياح الأجانب مما قلل نسبة نشاطها، أما بالنسبة للمؤسسات الأقدم من50 سنة الى40 سنة كانت النسبة 10% راجع ذالك إلى حداثة النشاط السياحي للوطن مع تحول نشاط بعض الوكالات والمؤسسات إلى نشاطات أخرى .

. رأسمال المؤسسات :

الجدول رقم (27) يوضح رأسمال المؤسسات . **الشكل رقم (19) يوضح رأسمال المؤسسات .**

رأسمال المؤسسة	التكرار	المسبة
اقل من 2500000	11	37%
5000000-2500000	10	33%
7500000-5000000	6	20%
10000000-7500000	3	10%
Σ	30	100%

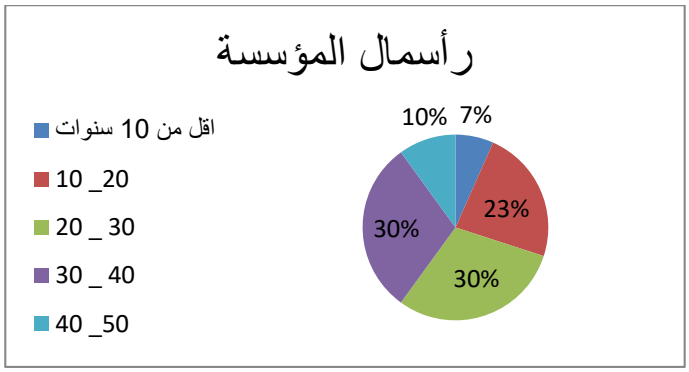

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

من خلال نتائج الاستبيان وبناء على ما هو مدون في الجدول ونتائج الرسم البياني نلاحظ أن رأسمال المؤسسات السياحية الذي يقل عن 250.000 حصلت على أعلى نسبة 37% تقارب النسبة مع المؤسسات التي رأسمالها ما بين 250.000 و500.000 بنسبة 33% أما المؤسسات ذات رأسمال ما بين 500.000 و 750.000 حصلت على نسبة 20% فيما اقل قيمة رأسمال كانت النسبة الأقل 10%.

. الوجهات السياحية للإقليم:

الجدول رقم:(28) يوضح الوجهات السياحية للإقليم . **الشكل رقم:(20) يوضح الوجهات السياحية للإقليم.**

الوجهات السياحية	التكرار	النسبة
جبال الاسكرام	30	37%
ضريح تينهينان	7	9%
الاهقار	20	25%
الطاسيلي	24	30%
Σ	81	100%

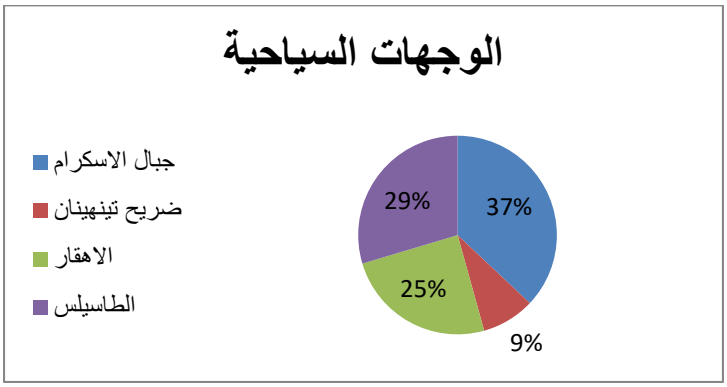

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

من خلال إجابات الاستبيان ومعلومات الجدول والشكل البياني كانت الوجهات الأكثر قصدا من طرف السياح جبال الاسكرام بنسبة 37% وتليها جبال الطاسيلي بنسبة 29% والاهقار ثالثا ب 25% وضريح تينهينان تديل الترتيب بنسبة 9 %.

. مقاييس تحديد سعر الخدمة :

الجدول رقم:(29) يوضح محددات سعر الخدمة. **الشكل رقم:(21) يوضح محددات سعر الخدمة.**

محددات سعر الخدمة	التكرار	النسبة
على أساس الطالب	12	18%
على أساس المنافسة	24	36%
على أساس التكلفة	30	45%
Σ	66	100%

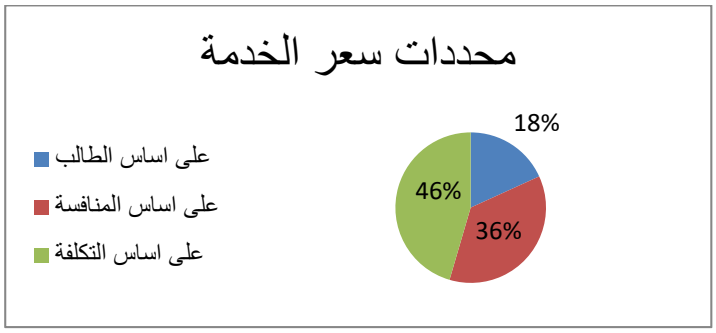

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن معظم الوكالات تعتمد على التسعير على أساس التكلفة بنسبة 46% ويليها بنسبة 36%على أساس المنافسة و18% على أساس الطلب.

. كيفية التواصل مع الزبائن :

الجدول رقم:(30) يوضح كيفية الاتصال بالزبون. **الشكل رقم:(22) يوضح كيفية الاتصال بالزبون.**

الاتصال بالزبائن	التكرار	النسبة
الانترنيت	24	32%
الهاتف	30	40%
وكالات أخرى	21	28%
Σ	75	100%

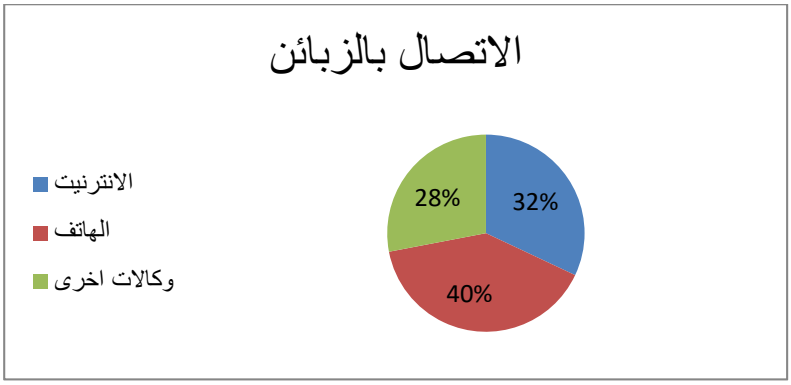

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الوسيلة المعتمدة للاتصال بالزبائن والوكالات في الهاتف البالغة نسبتها 40% وتليها الانترنت 32% وتليها عمل وكالات أخرى على الاتصال بنسبة 28%.

. مقر تواجد الوكالات :

الجدول رقم (31) يوضح مقر الوكالات.

المقر الرئيسي للمؤسسة	التكرار	النسبة
داخل المدينة	30	100%
خارج المدينة	0	0%
Σ	30	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (23) يوضح مقر الوكالات و المؤسسات.

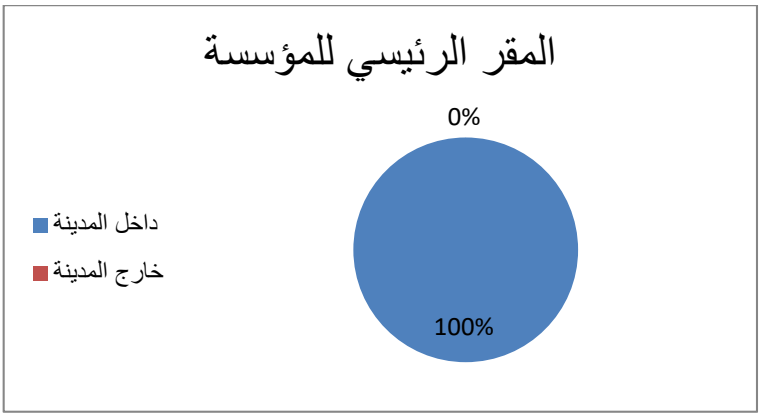

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أن الموقع الرئيسي للوكالات السياحية تقع داخل المدينة بنسبة 100%.

. كيفية الترويج للإقليم:

الجدول رقم (32) يوضح الترويج للإقليم.

الترويج للإقليم	التكرار	النسبة
الإعلان	21	22%
البيع الشخصي	18	19%
تنشيط المبيعات	3	3%
العلاقات العامة	27	28%
الدعاية	27	28%
Σ	96	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (24) يوضح الترويج للإقليم.

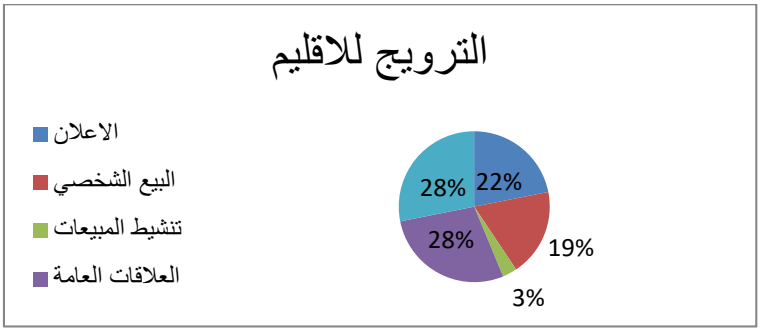

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن الترويج لخدمة السياحة حصلت على 28% بين الدعاية والعلاقات العامة أما الإعلان 22% وتليه البيع الشخصي بنسبة 19% في حين نالت تنشيط المبيعات الحصة الأقل والأقل أهمية بنسبة 3%.

. كيفية تمويل الوكالات:

الجدول رقم (33) يوضح أساليب تمويل الوكالات. **الشكل رقم (25) يوضح أساليب تمويل الوكالات.**

التمويل	التكرار	النسبة
شخصي	21	70%
شراكة	9	30%
قرض بنكي	0	0%
قرض ايجاري	0	0%
Σ	30	100%

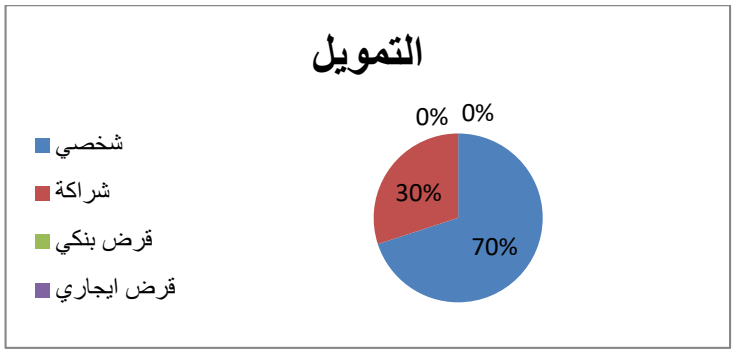

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر: من اعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

بالنسبة لتمويل المؤسسات نلاحظ من خلال الشكل البياني ان 70% من المؤسسات تعتمد على التمويل الشخصي والباقي 30% تمويل بالشراكة .

. التوزيع لمنتجات الاهقار:

الجدول رقم (34) يوضح كيفية توزيع المنتج. **الشكل رقم (26) يوضح كيفية توزيع المنتج.**

توزيع المنتج	التكرار	النسبة
توزيع مباشر	19	42%
توزيع غير مباشر	26	58%
Σ	45	100%

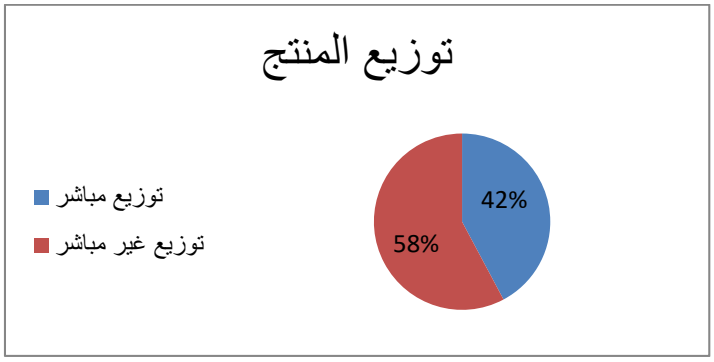

المصدر : نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر : من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

في كيفية التوزيع للخدمة من خلال الشكل البياني نلاحظ أن 58% من الوكالات توزع الخدمة مباشرة أما الباقي 42% توزيع غير مباشر.

. درجة المنافسة بين الوكالات :

الجدول رقم (35) يوضح درجة المنافسة.

درجة المنافسة	التكرار	النسبة
عالية	0	0%
متوسطة	26	87%
لا وجود لها	4	13%
Σ	30	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية.

الشكل رقم (27) يوضح درجة المنافسة.

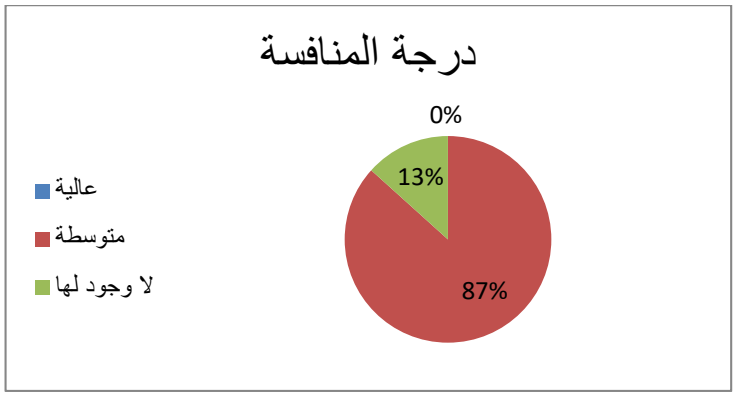

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.

نلاحظ حسب الرسم البياني أن درجة المنافسة بين المؤسسات حصلت على نسبة 87% منافسة متوسطة أما 13% نفسر أن لا وجود للمنافسة في غياب تام للمنافسة في غياب تام للمنافسة العالمية

. التنمية السياحية للإقليم:

الجدول رقم (36) يوضح مدى تنمية الإقليم.

تنمية الإقليم	التكرار	النسبة
نعم	30	100%
لا	0	0%
Σ	30	100%

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية .

الشكل رقم (28) يوضح مدى تنمية الإقليم.

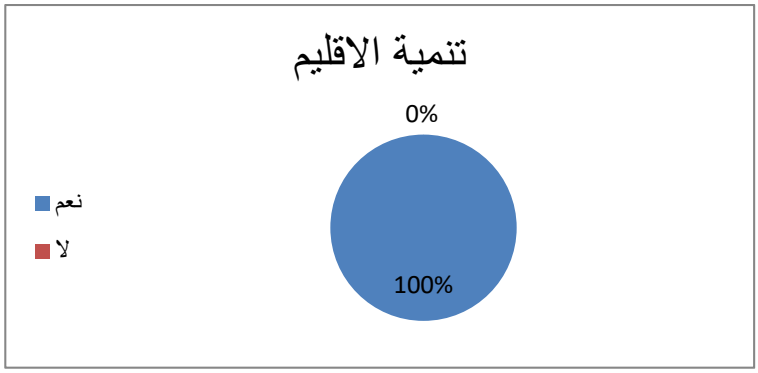

المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول .

يوضح الرسم البياني أن نسبة 100% من الرد المؤسسة على تنمية هذه الأخيرة للإقليم بالإيجاب.

. الرضا على الجهات :

الجدول رقم (37) يوضح نسبة الرضا لدى الوكالات. الشكل رقم (29) يوضح نسبة الرضا لدى الوكالات.

نسبة الرضا	التكرار	النسبة
راضي تماما	0	0%
راضي	3	14%
غير راضي	18	86%
Σ	21	100%

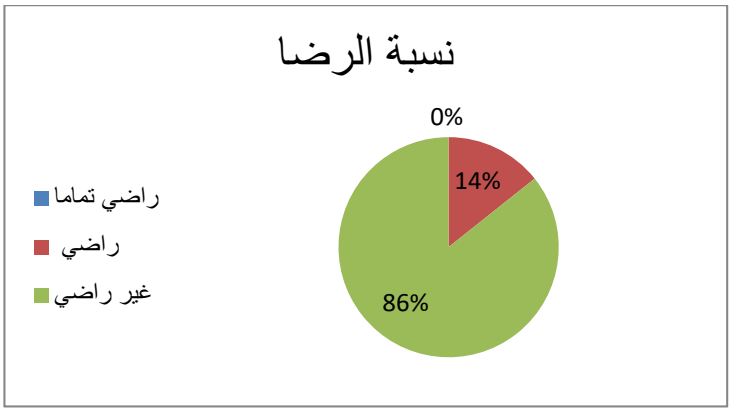

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن معظم واغلب المؤسسات السياحية غير راضين بعمل الجمعات المحلية بنسبة 86% ونسبة الرضا نوعا ما بالنسبة للبقية كانت 14%.

. البنية التحتية:

الجدول رقم (38) يوضح البنية التحتية للمؤسسات. الشكل رقم (30) يوضح البنية التحتية للمؤسسات.

البنية التحتية	التكرار	النسبة
نعم	9	30%
لا	21	70%
Σ	30	100%

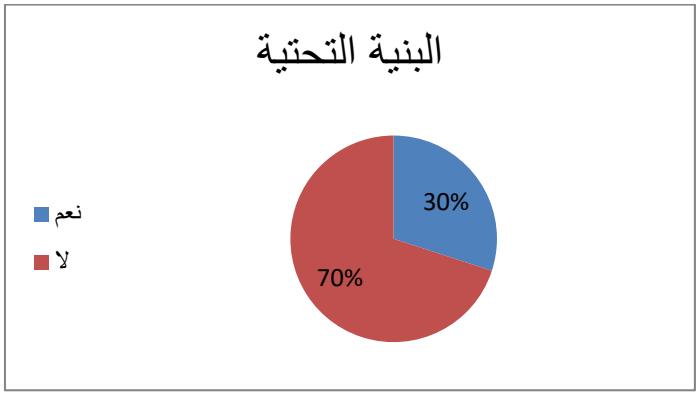

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

بالنسبة للبنية التحتية للمؤسسات وحسب توضيح الشكل نالت 70% لوجود بنى تحتية للمؤسسات والبقية التي تشكل 30% لا وجود لبنية تحتية .

. السياحة الداخلية:

الجدول رقم (39) يوضح السياحة الداخلية. **الشكل رقم (31) يوضح السياحة الداخلية.**

السياحة الداخلية	التكرار	النسبة
نعم	0	0%
لا	30	100%
Σ	30	100%

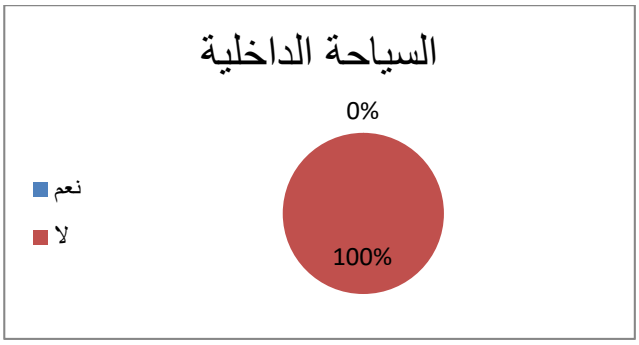

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

حسب الشكل البياني توضح أن السياحة الداخلية للإقليم لا وجود لها بنسبة 0%

. أسباب تأخر السياحة:

الجدول رقم (40) يوضح أسباب تأخر السياحة. **الشكل رقم (32) يوضح أسباب تأخر السياحة.**

اسباب تاخر س داخلية	التكرار	النسبة
نقص الترويج	11	25%
نقص ثقافة السياحة	29	66%
اسباب اخرى	4	9%
Σ	44	100%

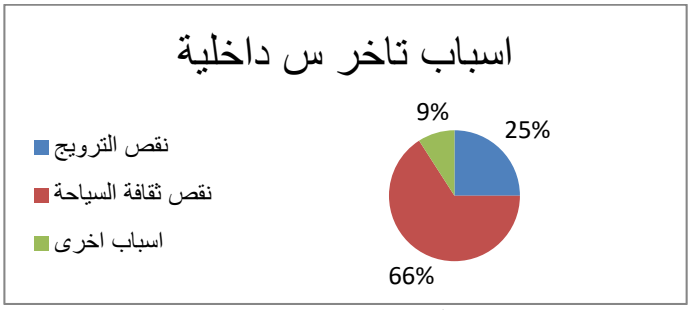

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

نلاحظ من المعطيات الرسم البياني أن أسباب تأخر السياحة المحلية نقص ثقافة السياحية بنسبة 66% ونقص الترويج من المؤسسات بنسبة 25% أما 9% الباقية كانت تحت حجج أسباب أخرى.

. تزايد نسبة السياح :

الجدول رقم (41) يوضح تزايد عدد السياح . **الشكل رقم (33) يوضح تزايد عدد السياح .**

تزايد السياح	التكرار	النسبة
نعم	0	0%
لا	30	100%
Σ	30	100%

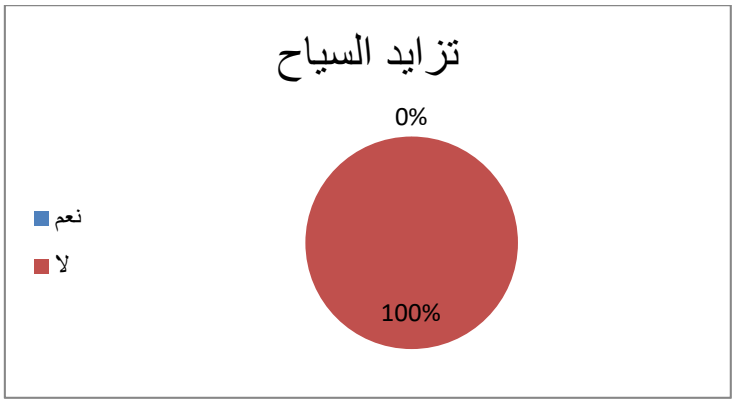

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

حسب الرسم البياني الموضح تبين أن ليس هناك تزايد لعدد السياح بالنسبة للإقليم واكتسبت نسبة 100%.

. أسباب تدهور نسبة إقبال السياح :

الجدول رقم (42) يوضح تدهور نسبة السياح. **الشكل رقم (34) يوضح تدهور نسبة السياح.**

أسباب التدهور	التكرار	النسبة
نقص الأمن	27	90%
نقص الراحة	2	7%
وجود منافسة	1	3%
Σ	30	100%

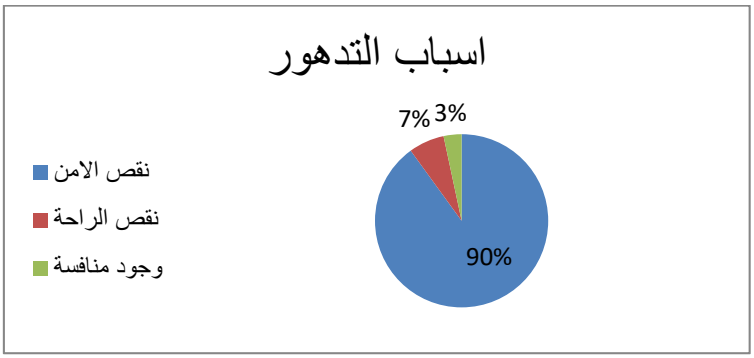

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

يوضح الرسم البياني بان أسباب نقص السياح بالإقليم ونقص الإقبال عليه راجع لنقص الأمن والذي احتل نسبة 90% وتليه نقص الراحة 7% وحدة المنافسة بنسبة ضعيفة جدا 3%.

. تجاوزات السياح :

الجدول رقم (43) يوضح تجاوزات السياح . **الشكل رقم (35) يوضح تجاوزات السياح .**

تجاوزات السياح	التكرار	النسبة
نعم	0	0%
لا	30	100%
Σ	30	100%

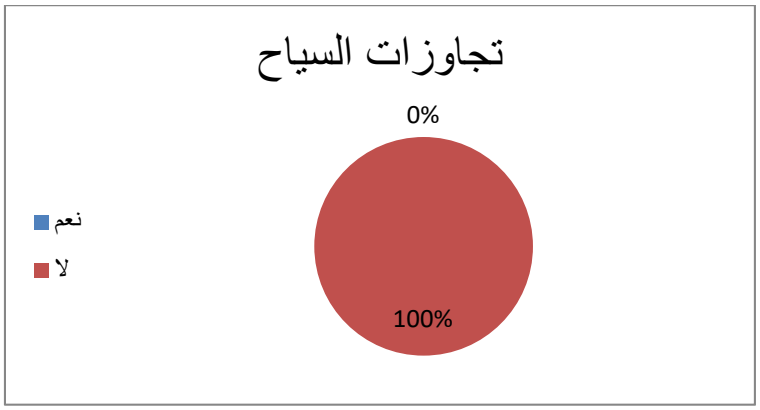

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية. **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول.**

نلاحظ من خلال الرسم البياني أن تجاوزت السياح لا وجود لها بنسبة 100%.

. الإرشاد السياحي:

جدول رقم (44) يوضح الإرشاد السياحي للوكالات. **الشكل رقم (36) يوضح الإرشاد السياحي للوكالات.**

الإرشاد السياحي	التكرار	النسبة
نعم	21	70%
لا	9	30%
Σ	30	100%

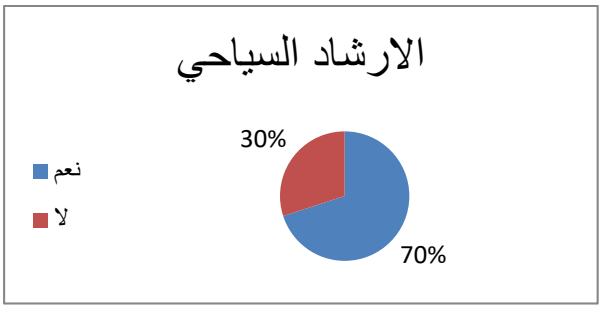

المصدر: نتائج الدراسة الميدانية . **المصدر: من إعداد الطالب حسب نتائج الجدول .**

نلاحظ من نتائج الرسم البياني إن 70% من المؤسسات تعتمد الدليل و المرشد السياحي إما الباقي بنسبة 30% لا تعتمد على المرشدين

خلاصة الفصل

حسب دراستنا للفصل توصنا إلى أن السياحة لها دور جد هام في الاقتصاد خاصا لما تمتلكه الجزائر من مؤهلات سياحية متنوعة بشتا ومختلف جوانبها كالتاريخي، ثقافي، ديني وطبيعي.

ومن خلال نتائج الاستبانة كان لتهميش المؤسسات الصغيرة والمتوسطة السياحية ضمن استراتيجيات التنمية اثر بين في عوائد هذا القطاع وبالتالي تدني مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي إضافة إلى تسجيل قطاع سياحي متدني المداخيل وضعيف النشاط وتسجيل عجز لميزانه الخاص ومن ثمة تأثيره السلبي على ميزان المدفوعات للدولة الجزائرية.

كما يظهر تأثير هذا القطاع في الجزائر سلبا على الجانب الاجتماعي من خلال عدم قدرته على توفير مناصب شغل للأفراد الراغبين والقادرين على العمل ينجر عن ذالك نقص نشاط واستغلال هذه المؤسسات السياحية وتفشي ظاهرة البطالة.

إن نجاح الإستراتيجية المسطرة من طرف الدولة وخصوصا الوزارة الوصية تعتمد بدرجة كبيرة على ضرورة تطبيقها على ارض الواقع لاسيما في الجوانب المتعلقة بتنمية وتطوير قدرات توفير الأمن بالدرجة الأولى والاستقبال وكذالك تطوير وتنويع العرض و المنتجات بما يتوافق مع الطلب الدولي بالإضافة إلى خطة الترقية لصورة الجزائر السياحية ومخطط التكوين الذي يضمن التطور في النوعية وكذا خطة التمويل.

الخاتمة

الخاتمة العامة:

تنتهج الاقتصاديات المعاصرة سواء المتقدمة أو النامية مسارا حديثا بإتباعها خطة الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إدراكا منها للدور الذي تلعبه في تحقيق التنمية على المستوى المحلي والدولي، وهذا ما حاولنا توضيحه في الجانب النظري، من خلال التطرق لكل المفاهيم والإبعاد المتعلقة بها إلى جانب إبراز أهم الخصائص التي تتميز بها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، فصغر حجم هذه المؤسسات يتيح للدول إمكانية توجيهها بسهولة تامة وتواجدها في أماكن عديدة، وفي نفس الوقت تعاني من مشاكل كثيرة أبرزها التمويل ولذلك تسعى غالبية الدول عامة والجزائر خاصة إلى إزالة العقبات التي تعيق تطورها، حيث لم يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر باهتمام كبير بعد الاستقلال في ضل التوجه الاشتراكي أما حاليا فهي تحظى بالنصيب الأكبر من الاهتمام في السياسة العامة للدولة من خلال برامج التنمية وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

أما فيما يخص القطاع السياحي في الجزائر، مازال هذا القطاع منسيا ومهملا مما جعله اليوم يفتقر إلى العناصر الأساسية التي تمكنه من مسايرة الحركة السياحية الدولية، وخاصة أن السياحة ثروة لا تزول عكس المحروقات باعتبارها مورد نابض، حيث توفر فرص العمل الدائمة، بالإضافة إلى المداخيل التي يمكن تحصيلها من الاستثمارات السياحية، والسبب فيتأخر السياحة في الوقت الراهن في الجزائر هو تحصيل حاصل للتأخر الذي تتميز به كل القطاعات الاقتصادية الأخرى للبلاد وخصوصا عدم مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير السياحة، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

نتائج البحث:

من خلال النقاط التي تم التطرق إليها في هذا البحث تم التوصل إلى ما يلي:

- إن حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جعلها تتميز بجملة من الخصائص التي تمكنها من لعب دورا محوريا في التنمية المحلية.
- تولي الجزائر حاليا عناية خاصة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال البرامج المعدة لذألك من خلال الآليات.....الخ.
- يعاني قطاع السياحة في الجزائر الإهمال والتهميش بالرغم من الإمكانيات التي يمتلكها: المناظر، اليد العاملة .....الخ.
- لم يكن قطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة في قطاع السياحة بالشكل المطلوب.

التوصيات:

من خلال ما سبق ذكره يمكن وضع توصيات مستقبلية كالاتي:

- على الحكومة والسلطات المعنية النهوض بقطاع المؤسسات المتوسطة والصغيرة السياحية من خلال تخصيص الميزانية الملائمة لهذا المجال بغرض دعمه وتطويره.

- على الهيئات العليا السياحية تقديم الدعم للمؤسسات السياحية الضعيفة والحديثة التكوين منها الصغيرة والمتوسطة بهدف إنماءها وجعلها مساهمة للاقتصاد الوطني.
- نشر الثقافة والوعي السياحي من خلال إعداد مراكز لتكوين في مختلف التخصصات السياحية كالفندقة، الإطعام الإرشاد السياحي..... الخ، إضافة إلى فتح فروع للسياحة بالجامعات والمدارس العليا.
- وضع استراتيجية سياحية ترتكز على المنطق وتنبثق من واقع الجزائر وتتفتح إلى الثقافات السياحية في العالم تأخذ أحسنها وتترك الأسوأ.
- إعطاء تحفيزات للمستثمرين تمويليا من الجانب المادي وإداريا كجانب خبرة وخاصة للمحلين الخواص بهدف توسيع الدائرة الاستثمارية السياحية وجعله اجتماعي إلى جانب الاستثمارات الاقتصادية، وبالتالي القضاء على التعقيدات الإدارية المختلفة التي تعوق الاستثمار.
- تعاون كامل أجهزة الدولة على توفير الأمن والتوعية بتغيير سلوكيات المواطنين تجاه السياح والارتقاء سلوكا وتصرفا من خلال إعادة كرم الضيافة عوض طارد للسياحة، ذألك أن التنمية مسؤولية الفرد والمجتمع أيضا.
- الاقتداء بخطط ومسارات الدول ذات الخبرة في المجال السياحي عربية كانت أو أجنبية والتي تفوق الجزائر من حيث الإمكانيات.

أفاق البحث:

إن هذه الدراسة قد حاولت معالجة هذا الموضوع في حدود الإشكالية وحسب المعلومات والمعطيات المتوفرة والتي تمكنا من الحصول عليها، ومنه لا يمكن اعتبارها قد أحاطت بكل جوانب الموضوع بكل أبعاده نظرا لشاسعة الموضوع وثرائه الفكري كونه يدرس جانبين هما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية والنشاط السياحي.

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وإثرائه كما علميا وتطبيقيا، وعرضه ودراسته بالشكل الذي يخدم غرضه.

المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي و البيئي بين النظرية و التطبيق**، عالم الكتاب طبعة الأولى، القاهرة 1988
2. أحمد محمود مقابلة، **صناعة السياحة**، ط1، دار كنوز للنشر والتوزيع، 2007
3. أرشد فؤاد التميمي: **"الاستثمار بالأوراق المالية"**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004
4. حسين عطا غنيم: **"دراسات في التمويل"**، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر، 1999
5. خوني رابح . حساني رقية، **المؤسسات المتوسطة و الصغيرة و مشكلات تمويلها .** اتراك للطباعة و النشر. القاهرة، .....
6. د.ماهر عبد العزيز ، **صناعة السياحة** ، دار زهران للنشر، الاردن، 2013م
7. صفوت عبد السلام عوض الله: **اقتصاديات الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها** في تحقيق دار النهضة العربية. مصر، 1953.
8. طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة و إستراتيجية منضمات الأعمال المتوسطة و الصغيرة** ، دار وائل للنشر عمان ، 2009
9. عاطف وليم أندراوس: **"التمويل والإدارة المالية للمؤسسات"**، دار الفكر الجامعي، ، 2001،
10. عبد السلام ابو قحف، **اساسيات التسويق**، الدار الجامعية ، مصر-1995
11. عبد السلام ابو قحف، **محاضرات في صناعة السياحة في مصر**، المكتب العربي الحديث، مصر-1992
12. عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره**، الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 1992.
13. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد: **الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.
14. ليلى لولاشي **التمويل المصرفي للمؤسسات المتوسطة والصغيرة** دار النشر جامعة محمد خيضر بسكرة.
15. محمد بلقاسم حسن بهلول، **الاستثمار واشكالية التوازن الجهوي**، مثال الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990م
16. محمد صالح الحناوي: **الإدارة المالية والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 1999
17. محمد علي العروسي، "أهمية السياحة في اليمن ودورها في القضاء على الفقر"، (2015/05/11)
18. هدى سيد لطيف، **السياحة النظرية والتطبيق**، الشركة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 1994، ص44.
19. يحي عبد الغني الفتوح: **أسس إجراءات دراسة جدوى المشروعات**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003

المذكـــــرات:

1. بن عاشورة جهيدة وآخرون **اثر ترقية السياحة الصحراوية في الجزائر**- دفعة جوان 2009.

2. أحمد يحي سهيلة، قاسم لمياء **(التمويل البنكي م ص و م الحجم) (حالة البنك الوطني الجزائري)**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير فرع إدارة الأعمال، سنة 2002-2003

3. برنجي ايمن، **الخدمات السياحية واثرها على سلوك المستهلك**، رسالة ماجيستير بجامعة بومرداس 2008– 2009.

4. بن سفيان الزهراء" **المقاول والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجها النمو الاقتصادي تتبع لدور المقاول، مشاكل خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"**، دراسة ميدانية في عاصمة الجنوب الغربي-بشار، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة وهران.

5. سحنون سمير"**إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"** - دراسة حالة الجزائر- مذكرة ماجستير في اقتصاد التنمية, كلية العلوم الاقتصادية, التسيير والعلوم التجارية, جامعة تلمسان 2004- 2005.

6. سماعيني نسيبة، **دورالسياحة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير ادارة اعمال جامعة وهران 2014.

7. يخلف عثمان، **واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها"دراسة حالة الجزائر"**، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصاية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2003- 2004.

الملتقيات العلمية:

1. جمال بلخياط جميلة **متطلبات تاهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة** الملتقى الدولي حول متطلبات تاهيل المتؤسسات المتوسطة والصغيرة في الدول العربية يومي 17-18 افريل 2006، جامعة حسيبة بن بو علي الشلف، الجزائر

2. سمية عولمي، ثلايجية نوة، **" دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فى القضاء على البطالة فى الجزائر"** الملتقى الدولي" متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان العربية، يومي17-18 أفريل، 2006.

3. الملتقى الدولي الموسوم بـ: **إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة** المنظم من قبل جامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

الندوات:

4. مماوي محمد إبراهيم وآيت عكاش سمير**" دور المشاريع الصغيرة فى الاقتصاد الوطنى ومشكلات التمويل التى تواجهها فى ظل محاولات التجديد التوسع والابداع"** الندوة الدولية حول المقاولة والابداع في الدول النامية، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، خميس مليانة، الجزائر.

5. الندوة العلمية **اثر الاعمال الارهابية على السياحة: صناعة السياحة و اهميتها الاقتصادية**. د، محمد العطا عمر، دمشق.

الجرائد والمجلات:

1. **الجريدة الرسمية**، المنشور رقم 104 الصادر عن وزارة الداخلية والجماعات المحليّة، العدد 62.

2. **واقع مؤسساتنا الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد01 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2002.

3. الجمهورية الجزائرية، المرسوم التنفيذي رقم 96-296 يتضمن انشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، الجريدة الرسمية رقم 52، 11 سبتمبر 996، المواد رقم 4،6.
4. الجمهورية الجزائرية، الأمر رقم 01-03 يتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية رقم 47، 22 أوت 2001، المواد رقم 6، 21.
5. الجريدة الرسمية رقم 77، القانون رقم 01-18 يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ، 15 ديسمبر 2001.
6. الجريدة الرسمية رقم 13، المرسوم التنفيذي رقم 03-80 يتضمن انشاء المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنظيم عمله، 26 فيفري 2003.

المداخلات والتقارير:

1. عبد الرحمن بن عنتر، عبد بلوناس ، **مشكلات المشروعات المتوسطة والصغيرة واساليب تطويرها ودعم قدرتها التنافسية،** مداخلة ضمن: الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطور دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة سطيف.
2. **المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،** تقرير من أجل سياسة لتطوير المؤسسات ص وم في الجزائر،(الدورة العامة العشرون:جوان2002)
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، من أجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مشروع تقرير، 2002.

المؤتمرات:

4. المؤتمر العربي الأول لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحت شعار: "**تفعيل المبادرات العربية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في مجال الصناعات الصغيرة والمتوسطة**" القاهرة ـ جمهورية مصر العربية23 / مايو/ 2013

الموقع الالكترونية

1. http :www.ons.dz
2. www.andpne. org. Dz

المراجع باللغة الفرنسية

1. Robert WTTERWULGHE ; « la PME une entreprise humaine » ;paris 1998
2. J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérer une petite entrepris ;leséditions'Organisation France,1997
3. G.P la zoto géographique du tourisme, maison Paris 1990
4. dictionnaire de géographie
5. Jean louis michaudM tourisme chance pour l economie risque pour les societes .edition puf. France-1992

6. Conseil nationale économique et socil, projet de rapport: pour une politique de développment en algérie, algerie, 2002,p9.
7. Minstaire de la petite et moyenne entreprise, rapport sur stratégie de developpment de la petite rt entreprise, algerie,2002
8. Agence nationale de développamant de la PME, missions et stratégie, disponible

الملاحق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

استمارة الاستبيان

في إطار التحضير لانجاز مذكرة التخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص التجارة الدولية تم تحرير هذه الاستبانة التي يسعى من خلالها الباحث إلى تغطية الجانب الميداني من هاته الدراسة الموسومة بـ:

دور المؤسسات المتوسطة و الصغيرة في ترقية القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة إقليم الاهقار ولاية تمنراست

وهي تهدف إلى التعرف على واقع المؤسسات المتوسطة و الصغيرة وعلاقتها بالسياحة، وعليه نرجو من سيادتكم التكرم بملء استمارة الاستبانة المرفقة، كما نلفت انتباه عنايتك إلى أن المعلومات التي سوف تقوم بذكرها لهل أهمية و قيمة علمية تخدم هذه الدراسة، و سوف تحاط بالسرية التامة، و لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

إعداد الطالب **إشراف الأستاذ**

- باصالح هيثم خاشعي محمد

الموسم الجامعي 2017/2016

البيانات الشخصية

- **الجنـــــــــس**: ذكـــر ☐ أنثـــــى ☐
- **العمـــــــــر**: أقل من 30 سنة ☐ من 31 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى 50 سنة ☐ أكثر من 51 سنة ☐

- **المؤهل العلمي**: ثانوي ☐ جامعي ☐ أخرى(تذكر): .....

1. **مـــا هـــو تصنيف وكالتكم ؟**

الصنف أ ☐ الصنف ب ☐

2. ما هي مدة نشاطكم في مجال السياحة والأسفار؟

من سنة إلى 10سنوات ☐ من 10 الى 20 سنة ☐

من 20 الى 30 سنة ☐ من 30 الى 40 سنة ☐

من 40 الى 50 سنة ☐

3. **كم يبلـــغ رأسمـــال وكالتكـــم؟**

من 100 مليون 250 مليون ☐ من 250 مليون 500 مليون ☐

من 500 مليون 750 مليون ☐ من 750 مليون إلى مليار ☐

3. ما هي الاتجاهات السياحية الأكثر طلبا من طرف السياح؟

جبـــال الأسكرم ☐ ضريح تينهنان ☐

الأهقـــــار ☐ الطاسيلـــي ☐

4. على أي أساس يتم تحديد السعر للخدمات المقدمة من طرف وكالتكم؟

على أساس الطلب ☐

على أساس المنافسة ☐

على أساس التكلفة ☐

5. كيف تتصلون مع زبائنكم ؟ عن طريق:

الانترنــت ☐

الهاتــف ☐

أخرى (تذكر): .....

6. اين يقع المقر الرئيسي لوكالتكم ؟

داخل المدينة ☐

خارج المدينة ☐

7. كيف يتم الترويج إلى إقليم الأهقار من طرف وكالتكم؟

تنشيط المبيعات ☐ الإعلان ☐ البيع الشخصي ☐

الدعايـــة ☐ العلاقات العامة ☐

8. كيف تتم عملية التمويل لدى وكالتكم ؟

ذاتـــــي ☐ شراكة ☐

عقد بنكي ☐ عقد إيجاري ☐

9. كيف يتم التوزيع لوكالتكم للمنتج في إقليم الاهقار؟

توزيع مباشر(الوكالة نفسها) ☐

توزيع غير مباشرة (وكالات أخرى) ☐

10. ما هي درجة المنافسة بين الوكالات

عالية ☐

متوسطة ☐

لا وجود لها ☐

11. هل هناك تنمية سياحية للإقليم من طرف وكالتكم؟

نعم ☐ لا ☐

12. هل هناك جهات مختصة لفرض ضغوط لحماية البيئة؟

نعم ☐ لا ☐

13. هل انتم راضون على عمل الجماعات المحلية و الهيئات المختصة في هيئة و حماية الاقليم ؟

راضي تماما ☐

راضي ☐

غير راضي ☐

14. هل هناك بنى تحتية تساعد على تقديم خدمات أفضل؟

نعم ☐ لا ☐

15. هــل هنــاك سياحة داخلية محلية ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب بلا لماذا؟

.....

.....

16. ما هو السبب الرئيسي في تأخر السياحة المحلية؟

نقـــص فـــي الترويـــج ☐

نقص في ثقافة السياحية الصحراويـــة ☐

أسباب أخرى ☐

17. هل ترون أن عدد السياح في تزايـــد؟

نعم ☐ لا ☐

18. إذا كان لا ما هـو سبب التدهور في دلك ؟

نقص الأمـــــن ☐

نقص وسائل الراحة ☐

وجود منافسة من قبل مناطق أخرى ☐

19. هــل هنــاك تجــاوزات من طرف السيــاح؟

نعم ☐ لا ☐

21.هل هناك مرشدين سياحيين معتمدين لدى وكالتكم؟

نعم ☐ لا ☐